الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

Faculty of Social Sciences and Humanities

قسم العلوم الاجتماعية

Department of Social Sciences

رقم التسجيل: D/SHS/SOCIO/S.C/19/03 الرقم التسلسلي: .....

الموضوع:

تغيّر علاقات الجيرة بالمدن الجديدة بالجزائر

– دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش بولاية عنابة–

أطروحة مقدّمة مكمّلة لنيل شهادة دكتوراه الطّور الثالث في علم الاجتماع

تخصّص: علم اجتماع الاتصال

إعداد الطالب:

عبيدي فواز

إشراف الدكتورة:

نادية مفتاح

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د/ إسماعيل ميهوبي	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	رئيسًا
د/ نادية مفتاح	أستاذ محاضر –أ–	جامعة برج بوعريريج	مُشرفًا ومُقرّرًا
أ.د/ رشيد زرواتي	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	عضوًا
د/ مهدي لعوارم	أستاذ محاضر –أ–	جامعة برج بوعريريج	عضوًا
أ.د/ نويصر بلقاسم	أستاذ	جامعة سطيف 2	عضوًا
أ.د/ محمود قرزيز	أستاذ	جامعة خنشلة	عضوًا

السنة الجامعية: 1443-1444/2022-2023

شكر وتقدير

إلى الدكتورة: مفتاح نادية

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للدكتورة "**نادية مفتاح**" على توجيهاتها الرّاقية، ونصحها وتوجيهها لنا، وتشجيعاتها الدائمة.

كل الشكر والتقدير لكل من حفّزنا وشجّعنا ولول بكلمة طيبة.

كما أتقدم بالشكر لكل الزملاء والأساتذة الذين قدّموا لنا يد المساعدة والتوجيه.

فهرس المحتويات

كلمة شكر

فهرس المحتويات ..... أ

فهرس الجداول ..... هـ

فهرس الأشكال ..... ط

مقدّمة 11

الفصل الأول: المدخل العام للدراسة	الصفحة
1 الإشكالية	14
2 فرضيات الدراسة	16
3 أهمية الدراسة	19
4 أسباب اختيار الموضوع	19
5 أهداف الدراسة	20
6 مفاهيم الدراسة	21
7 الدراسات السابقة	24
8 النظريات المفسرة للدراسة	36
الفصل الثاني: قراءة سوسيولوجية للمدينة	
تمهيد	42
1 تعريف المدينة	42
2 مراحل نمو المدن	45
3 خصائص المدينة ومميزاتها	48
4 عوامل تطور المدن في العصر الحديث	49
5 المجتمع الحضري	54

6 التحضر في المجتمع الجزائري	62
7 مشكلات المجتمع الحضري	65
8 حلول لمشاكل التحضر	69
خلاصة	69
الفصل الثالث: المدينة الجديدة وظهورها في الجزائر	
تمهيد	72
1 مفهوم المدينة الجديدة	72
2 لمحة عن ظهور المدينة الجديدة	74
3 أسباب ودوافع نشأة المدن	75
4 أهداف المدن الجديدة	79
5 أنواع المدن الجديدة	80
6 المدن الجديدة وفق بعض التجارب العالمية	82
7 المدن الجديدة وفق التجربة الجزائرية	94
خلاصة	98
الفصل الرابع: التغير الاجتماعي	
تمهيد	100
1 تعريف التغير الاجتماعي	100
2 خصائص التغير الاجتماعي	103
3 المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي	104
4 عوامل التغير الاجتماعي	107
5 مراحل التغير الاجتماعي	110
6 اشكال التغير الاجتماعي	111

7 عوائق التغير الاجتماعي	113
8 التغير بين المجتمع القروي والحضري	122
9 التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم	123
10 التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري	125
خلاصة	128
الفصل الخامس: العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة	
تمهيد	130
1 العلاقات الاجتماعية	130
2.1 عوامل تجسيد العلاقات الاجتماعية	131
3.1 تصنيفات العلاقات الاجتماعية عند بعض العلماء	132
4.1 أنماط العلاقات الاجتماعية	136
5.1 أشكال العلاقات الاجتماعية	137
6.1 مستويات العلاقات الاجتماعية	139
7.1 أنواع العلاقات الاجتماعية	140
2 الجيرة	141
1.2 مراحل تشكل الجيرة	143
2.2 الجوار في الإسلام	144
3.2 العوامل المساهمة في تكوين الجيرة	149
4.2 عوامل التغير المؤثرة في علاقات الجيرة	150
خلاصة	152
الفصل السادس: الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية	
تمهيد	154

1 الاجراءات المنهجية للدراسة	154
1.1 منهج الدراسة	154
2.1 أدوات جمع البيانات	155
3.1 عينة الدراسة	157
4.1 مجالات الدراسة	158
2 عرض وتحليل البيانات	161
3 اختبار فرضيات الدراسة	185
4 النتائج العامة للدراسة	207
الخاتمة	211
قائمة المصادر والمراجع	213
قائمة الملاحق	232

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	البيانات المتعلقة بـ: مجموع القيم	155
02	قياس صدق الأداء بمعامل صدق الثبات ألفا كرونباخ	156
03	البيانات المتعلقة بالسؤال: عدد أفراد الأسرة	161
04	بيانات السؤال: هل الجد والجدة يقيمان معك (الوالد والوالدة بالنسبة للزوجين)؟	161
05	بيانات السؤال: ماهي مدة إقامتك في الحي؟	162
06	بيانات السؤال: هل تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي؟	162
07	بيانات السؤال: ماهي مدة استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي؟	163
08	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بزيارة الجار في حالة المرض	164
09	البيانات المتعلقة بالسؤال: أتكفل بطبخ الطعام للجار في حالة المرض	164
10	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم الإعانة المادية للجار في حالة مرضه	165
11	البيانات المتعلقة بالسؤال: أتكفل برعاية أبناء الجار في حالة دخوله للمستشفى	165
12	البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة مرض أحد الجيران واحتاج لمن يبيت معه في المستشفى، أتطوع لذلك	166
13	البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة مرض أحد الجيران ولم يقدر على شراء الأدوية أقوم بشرائها له	167
14	البيانات المتعلقة بالسؤال: إذا احتاج أحد الجيران لإجراء عملية، أقوم بالتبرع المالي والمساهمة في جمع التبرعات له	167
15	البيانات المتعلقة بالسؤال: إذا قام أحد الجيران باستدعائي في الأفراح ألبي الدعوة	168
16	المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة الجار في اقتناء وترتيب مستلزمات الأفراح	168
17	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم المساعدة المالية للجار في حالة إقامته للأفراح	169
18	البيانات المتعلقة بالسؤال: أضع منزلي تحت تصرف الجار إذا احتاجه أثناء إقامته للأفراح	170

19	البيانات المتعلقة بالسؤال: أعتني بأبناء الجار في حالة انشغاله بإقامة الأفراح	170
20	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بحراسة منزل الجار في حالة إقامته للأفراح بقاعة حفلات	171
21	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بزيارة الجيران في الأعياد	172
22	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم المساعدة المالية للجار في حال عدم قدرته على اقتناء مستلزمات الاحتفال بالأعياد	172
23	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بإعانة الجيران في إعداد وتحضير حلويات الأعياد والمناسبات	173
24	البيانات المتعلقة بالسؤال: في الأعياد والمناسبات أقوم يتبادل الحلويات والأطباق التقليدية مع الجيران	174
25	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم الهدايا لأبناء الجيران في الأعياد	174
26	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم باستدعاء الجيران أو أحدهم لمأدبة عشاء أو غداء في الأعياد والمناسبات	175
27	البيانات المتعلقة بالسؤال: أساعد الجيران في عملية الذبح في عيد الأضحى	176
28	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة أفراد الحي في حملات التنظيف	176
29	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة أفراد الحي في حملات التشجير	177
30	البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم في تنظيم وتنسيق وإقامة حملات تطوعية في الحي	178
31	البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم بالإعانة المادية – لوازم تنظيف، حفر، دهن.. – في الحملات التطوعية بالحي	178
32	البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم بالإعانة المالية في الحملات التطوعية بالحي	179
33	يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بحملات إعلانية لفائدة الحملات التطوعية بالحي	180
34	البيانات المتعلقة بالسؤال: في حال تطلبت الحملات التطوعية إعانة من البلدية، أشارك أفراد الحي تقدمهم إلى المصالح المعنية للمطالبة بالإعانة	180
35	البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة وفاة أحد أفراد الجيران أقوم بواجب العزاء	181

36	البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة وفاة أحد أفراد الجيران، أقوم بطبخ الطعام لأفراد عائلته	182
37	البيانات المتعلقة بالسؤال: أضع بيتي تحت تصرف عائلة المتوفي من الجيران	182
38	البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم بالإعانة المادية للجار صاحب الجنازة	183
39	البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة الجار في تجهيز مراسيم الجنازة (حفر القبر؛ المرافقة في تجهيز وثائق المتوفي، الدفن..)	183
40	البيانات المتعلقة بالسؤال: أعتني بأطفال الجار في حالة انشغاله بالجنازة	184
41	البيانات المتعلقة بالسؤال: أتردد على منزل الجار بعد الجنازة لمواساته والتخفيف عنه	184
42	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الأول عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	185
43	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe) (الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الأول)	186
44	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الأول عن طريق اختبار ت	187
45	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الأول عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	188
46	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الثاني عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	189
47	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe) (الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الثاني)	190
48	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الثاني عن طريق اختبار ت	191
49	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الثاني عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	192

50	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	193
51	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe) (الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الثالث)	194
52	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق اختبار ت	195
53	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	196
54	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق اختبار ت	197
55	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الرابع عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	198
56	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe) (الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الرابع)	199
57	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الرابع عن طريق اختبار ت	200
58	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الرابع عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	201
59	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الخامس عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA	202
60	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe) (الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الخامس)	202
61	البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الخامس عن طريق اختبار ت	203

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التهيئة المقترحة لإنشاء المدن الجديدة حول مدينة لندن	84
02	موقع مدينة ستيفنج stevenage في بريطانيا	87
03	موقع بلدية واد العنب	160
04	موقع المدينة الجديدة ذراع الريش ببلدية واد العنب	160

مقدمـــة

مقدمة:

إن المتأمل في ظروف نشأة المدن وتطورها، يجد أنها منشأها كان كضرورة ملحة، نظرا للتزايد السكاني الذي شهدته المجتمعات كنتيجة لتحسن الظروف الصحية جراء التطور الطبي، والذي أدى إلى ايجاد أدوية لأمراض عدة، وكذلك تحسن الظروف المعيشية المتعلقة بالأمن الغذائي، دون نسيان العامل الأمني الذي دفع التجمعات البشرية لإنشاء المدن قصد حماية نفسها وممتلكاتها من الأعداء، وهو الذي جعلها مركز جذب للسكان من كل المناطق، طمعا في خدماتها وتسهيلاتها التي تضمن عيشا مستقرا ومنظما وفق ضبط اجتماعي معين، لكن ومع تطور المجتمعات أكثر وبروز التصنيع، أخذت الزيادة السكانية في المدن منحى تصاعدي، نظرا لظهور ظاهرة النزوح الريفي، وهجرة الأفراد نحو المدن بحثا عن العمل والمسكن اللائق، هذا بالتوافق مع الزيادة الطبيعية لسكانها الأصليين من خلال زيادة نسبة الولادات، وهو الأمر الذي دفع بالحكومات إلى ضرورة إيجاد حلول لهذه المشكلة التي أضحت تعاني منها المدينة، والتالي فقد ظهرت المدن الجديدة كحل من الحلول التي من شأنها أن تحل هذه المشكلة، كونها مدنا مستقلة بحد ذاتها عن المدينة الأم، توفر لسكانها جميع المرافق الحيوية والخدمات، بحيث يستغني أفرادها عن المدينة الأم.

ومما لا شك فيه، فإن المدن الجديدة مثلها مثل المدينة الأم، احتوائها على تجمعات بشرية يعني بالضرورة احتواءها على جملة من العلاقات الاجتماعية، تنشأ بين قاطنيها من خلال التفاعلات الاجتماعية اليومية التي تحصل بينهم، وفي هذا الصدد تبرز لنا علاقات الجيرة كنوع من العلاقات الاجتماعية التي يضمها هذا التجمع البشري، واحتمال تغير هذه العلاقات كنتيجة للخلفية الثقافية الاجتماعية الغير متجانسة لدى سكان المدن الجديدة، فغن ذلك استوجب علينا دراسة هذه العلاقات لدى سكان المدينة الجديدة، والتي كانت في دراستنا المدينة الجديدة ذراع الريش بولاية عنابة، حيث سنحاول في دراستنا هذه التطرق إلى علاقات الجيرة لدى السكان، من خلال معرفة طبيعتها في حالات متعددة، كمرض أحد الجيران، أو إقامة أحدهم لأفراح، أو وجود حالة وفاة لدى أحدهم، وكذلك في حالة وجود حملات تطوعية في الحي، مبرزين في خضام ذلك تغير هذه العلاقات الجوارية من عدمه؛ وعليه فقد تناولت دراستنا الموضوع من خلال 6 فصول كان أولها مدخلا للدراسة أبرزت فيها إشكالية البحث وأهميته وأهدافه ومصطلحاته، كما تناولنا بعض الدراسات السابقة المتعلقة بالدراسة والمشابهة لها، ومدى الاستفادة منها ومن نتائجها، أما الفصل الثاني فقد تناولنا فيه المدينة مبرزين مراحل نشأتها

وعوامل تطورها، وكذا خصائصها، وصولا عند عرض مراحل تحضر المجتمع الجزائري، ثم يأتي بعد ذلك الفصل الثالث، والذي كان حول المدن الجديدة وأسباب ودوافع نشأتها وعرض بعض التجارب العالمية والتجربة الجزائرية، فيما كان الفصل الرابع عن التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم، ثم بعد ذلك كان لنا عرض للعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة في الفصل الخامس من خلال تبيان أشكالهما ومستوياتهما وصورة علاقات الجيرة في الإسلام؛ أما أخيرا فيأتي الجانب الميداني للدراسة متجسدا في الفصل السادس، وهو فصل الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية، حيث تطرقنا فيه إلى منهج الدراسة وعينتها ومجالها المكاني والزماني، كما قمنا بعرض معطيات الدراسة وتحليها وتفسيرا، وصولا عند النتائج العامة للدراسة.

الفصل الأول: المدخل العام للدراسة

1 الإشكالية

2 فرضيات الدراسة

3 أهمية الدراسة

4 أهداف الدراسة

5 أسباب اختيار الموضوع

6 مفاهيم الدراسة

7 الدراسات السابقة

8 النظريات المفسرة للدراسة

1 الإشكالية:

يعتبر الفرد بطبعه اجتماعي وذو رغبة دائمة في تحقيق حاجاته وأهدافه الخاصة مع غيره من الأفراد، لذا فإنه بطبعة يميل إلى العيش في وسط اجتماعي يسوده التفاعل بين أفراده لتحقيق هذه الأهداف، وهو ما ينتج علاقات اجتماعية تنمو وتتطور مشكِّلةً نظما وجماعات اجتماعية تكوّن الحياة الاجتماعية لأفرادها. وعليه فإن العلاقات الاجتماعية هي أساس التطور والرقي الفردي والاجتماعي، وكنتاج للتزايد السكاني وتعقد الأدوار الاجتماعية وتفرعها وتعددها، فقد وصل الفرد الاجتماعي إلى إنشاء المدينة كضرورة لذلك، هذه الأخيرة التي ترمز إلى رقعة جغرافية معينة تتكون من سكنات عديدة يقيم فيها أفرادها، وكذا الإدارات والمستشفيات والأسواق، بحيث يخوّل للأفراد ممارسة أدوارهم الاجتماعية وفق ضبط اجتماعي معين، ومن هذا المنطلق فإن المدينة تعد بيئة خصبة لإقامة علاقات اجتماعية بين أفرادها، وهو ما جعلها من بين المواضيع التي اهتم بها علماء الاجتماع منذ نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها والعلاقات الاجتماعية فيها، رغبة في تحديد طبيعتها، نوعها، وأشكالها، ومحاولة تحديد مشكلاتها والعمل على إيجاد حلول لها. وذلك من أفلاطون في كتابة الجمهورية إلى ابن خلدون الذي ساهم إسهاما مؤثرا وواضحا في دراسة الحضر، وما ينشأ عن التمدن والتحضر، وتوالت الدراسات للمدينة على يد العديد من الباحثين الاجتماعيين، كونها من الظواهر الاجتماعية المعقدة في الخصائص وفي الخلفية الثقافية والاجتماعية، بعدما كانت التجمعات السكانية تبنى على أساس القرابة والصداقة والقيم الثقافية الموحدة، وبما أنها منتوج إنساني أنشأها كحتمية لحاجته الأمنية والغذائية، إضافة إلى كونه اجتماعيا بطبعه، فإنها تضم في طياتها جملة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية تسير وفق منظومة معينة.

هذا ولقد شهدت الجزائر تطورا في مجال العمران والسكن نتيجة للتدفقات السكانية الريفية، مما جعل المدينة تواجه ارتفاعا في معدلات نموها كان ضمن مراحل، فها هي الجزائر العاصمة بعدما كان سكانها الحضر سنة 1977 يبلغ 1426228 أصبح سنة 2008 يبلغ 2817868، وفي نفس الفترة ازداد سكان الحضر في ولاية وهران من 575334 إلى 1343899، وقس على ذلك ولاية قسنطينة التي ارتفع فيها عدد سكان الحضر من 388342 إلى 836977، علاوة على ولاية عنابة التي ارتفع فيها العدد من 255427 إلى 512411 من ذات الفترة.[1] وكنتيجة لهذا التزايد في عدد سكان الحضر، فقد أصبح لزاما على الدولة الجزائرية توفير السكن لاحتواء السكان الجدد للمدن، سواء كانوا سكانها الأصليين الذي تزايدوا

[1] الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الديمغرافيا، دون سنة نشر، تاريخ الاسترداد 2020/09/16، من الديوان الوطني للإحصائيات: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf، ص-ص41-44.

عن طريق الزواج والولادات، أو سكانها النازحين من الأرياف، لذا فقد انتهجت الدولة الجزائرية سياسة إنشاء مناطق حضرية جديدة في عديد من الولايات، بالإضافة إلى إنشاء مدن جديدة بالولايات الكبرى على غرار المدينة الجديدة على منجلي بقسنطينة، و المدينة الجديدة سيدي عبد الله بالجزائر العاصمة، وكذا المدينة الجديدة ذراع الريش بعنابة، كان ذلك كتلبية للحاجيات السكانية بدرجة أولى، وتلبية حاجيات اقتصادية وإنتاجية لسكان المدن بدرجة ثانية؛ وبناء على ما تطرقنا له سابقا من كون المدينة بيئة اجتماعية بامتياز، فقد أضحت هذه المدن تشهد نوعا من اللاتجانس السكاني في الخصائص وفي الخلفية الثقافية والاجتماعية والوضعية الاقتصادية، وهو ما قد يؤدي إلى حدوث تغير طبيعة التواصل بين الجيران وحدته، وكذلك من جوانب أخرى كالتضامن والتكافل الاجتماعيين بين الجيران، على الرغم من وجود قيم دينية إسلامية تحدد طبيعة هذه العلاقة، فالعملية الاتصالية التي كانت تسود الريف والمبنية على أساس القرابة والعشيرة، والمتجسدة في التكافل والتضامن الآلي بين الأفراد، فإنها وبناءً على دراسات سابقة لعديد من الباحثين، شهدت نوعا من التغير في السكنات الحضرية، على غرار دراسة "**نورية سوالمية**" والتي توصلت إلى أن الروابط الاجتماعية بين الجيران في السكنات الحضرية هي علاقة مصلحيّة، فهي تقوى لدى الفئات العمالية البسيطة بسبب اعتمادها المادي المتبادل، على عكس الأسر الميسورة ماديا، وذات مستوى ثقافي عالي فإنها تضعف قليلا، كما أن روابط الجيرة حسب "**نورية سوالمية**" تزيد أحيانا بسبب صلة القرابة أو الأصل الجغرافي المشترك، وتقل عند الأسر النووية مقارنة بالأسر الممتدة.[1] كما أن جريدة "**وقت الجزائر**" في مقال لها عبر موقعها الالكتروني أفادت نزاعات الجيران تطورات وأصبحت في المحاكم، كما أن جلها تافهة لو حكّم فيها العقل ما آلت لهذا المآل،[2] وهذا ما يبين لنا أن تلك العلاقات الاجتماعية التي كانت تسود من قبل والمبنية على التعاون والتضامن هي الآن محل شك، إن كان من حيث ضعفها أو بقائها أو زوالها؛ وبناءً على هذا فإنه لمن الجدير البحث في طبيعة الأنماط الاتصالية بين الجيران، كون هذا الفعل الاجتماعي من بين محددات طبيعة العلاقات الاجتماعية، وبالتالي فهو مؤثر مباشر في تكوين هذه العلاقات والروابط، فالأنماط الاتصالية لدى الجيران في الأعياد والمناسبات قد تتأثر بالنزعة الدينية للفرد وثقافته، علاوة على تأثير تكنولوجيات الاتصال الحديثة التي وصلت إلى حد عزل الفرد عن عائلته دون نسيان الجانب القرابي،

[1] نورية سوالمية: الرابط الاجتماعي الحضري، دراسة سوسيوأنثروبولوجية للعلاقات الاجتماعية بين الجيران في حي الهضاب بأرزيو ولاية وهران، أطروحة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015، ص258.

[2] س ع: مشاكل الجيران.. نزاعات تافهة تصل إلى المحاكم، جريدة وقت الجزائر، 2019/09/24، تاريخ الاسترداد 2020/01/27، من الموقع الإلكتروني لجريدة وقت الجزائر:

https://www.wakteldjazair.com/

وإذا ما نظرنا إلى طبيعة التواصل بين الجيران في الأفراح فيمكن أن يتأثر هذا النمط الاتصالي ويتحدد بالوضعية الاقتصادية للجيران وكذا النزعة الدينية و علاقات القرابة، كما نجد أيضا نمطا آخرا من الاتصال بين الجيران وهو عيادة المريض، فهذا النمط في المدن الجديدة قد تحدده ثقافة الفرد أو نزعته الدينية وكذا الجانب القرابي وتكنولوجيات الاتصال الحديثة، أما فيما يخص الحملات التطوعية في الحي، فالتواصل بين الجيران هنا قد تحدده الوضعية الاقتصادية للأفراد وكذا ثقافتهم؛ وبالتالي فإن الأنماط الاتصالية بين الجيران في المدن الجديدة قد تتأثر بالمستوى الثقافي المتباين للأفراد، أو قد تتأثر برابط القرابة وكذا المستوى الاقتصادي دون نسيان تكنولوجيات الاتصال الحديثة، و عليه وبناءً على ما سبق فإننا سنحاول البحث عن العلاقة بين المدن الجديدة وعلاقات الجيرة، بالمدينة الجديدة ذراع الريش بولاية عنابة، وذلك في شقها الاتصالي وكيف أنه للطابع العمراني دور في تحديد طبيعة هذه العلاقات، لذا فقد كان تساؤل البحث كالآتي:

فيما يتجلى تغير علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ميدان الدراسة؟

وقد تمت الاستعانة بجملة من الأسئلة الفرعية بغرض الإحاطة بجوانب البحث، وكانت كالآتي:

- **هل تغيرت علاقات الجيرة في حالة المرض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة؟**
- **هل تغيرت علاقات الجيرة في حالة إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة؟**
- **هل تغيرت علاقات الجيرة في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة؟**
- **هل تغيرت علاقات الجيرة في حال إقامة الحملات التطوعية لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة؟**
- **هل تغيرت علاقات الجيرة في حال الوفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة؟**

2 فرضيات الدراسة:

تمت الاستعانة في دراستنا هذه بفرض رئيسي وهو:

تتأثر علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ميدان الدراسة بحجم الأسرة ومدة إقامتها بالحي، كما تتأثر بإقامة الجد والجدة واستخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

1.2 الفرضية الأولى:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم تفكيك هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

2.2 الفرضية الثانية:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم تفكيك هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

3.2 الفرضية الثالثة:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم تفكيك هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.**

4.2 الفرضية الرابعة:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم مفصلة هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

5.2 الفرضية الخامسة:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم مفصلة هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**
- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

3 أهمية الدراسة:

مما هو متعارف عليه أن لكل موضوع بحثي أهمية في الحقل المعرفي، تكون مستمدة من رغبة الباحث في الكشف عن الأسباب الحقيقية التي دفعته للبحث، رغبة منه في تحقيق جملة من الأهداف التي من شأنها أن تساهم في إثراء المجال العلمي والدراسات السوسيولوجية، وبهذا تكمن أهمية الموضوع قيد الدراسة أن الجزائر حديثة التجربة مع مثل هكذا تجمعات سكانية، وعليه فقد روعي في إنشاء هذه التجمعات الجانب المادي المتمثل في توفير كل وسائل الراحة بأحدث المرافق وأجودها، كل هذا يقابله عدم مراعاة الهوية الثقافية للساكنين والتي أنتجت مجتمعا فسيفسائِيُّ الثقافة، وبالتالي فالمنطق العلمي في علم الاجتماع يفرض علينا الاهتمام بمثل هذه الإشكاليات، من خلال تغطيتنا لأهم متغيرات علاقات الجيرة، والتي أريد تغطيتها نظريا وميدانيا، مركزين في ذلك على أهم أبعادها التي تعالج الطرح.

4 أسباب اختيار الموضوع:

- قلة الدراسات التي تعنى بالجانب الاجتماعي في المدن الجديدة.
- التحكم في البحث إمبريقيا.

- محاولة فهم المشكلة المدروسة بطريقة علمية والإلمام بها من كافة جوانبها.
- حداثة المجال المكاني للدراسة وهي مدينة " ذراع الريش" بعنابة، وبالتالي ضرورة البحث في هذا التجمع السكاني من مختلف الجوانب والتي منها الجانب الاجتماعي.
- ضرورة التعرف على العلاقات الاجتماعية في هذه التجمعات نظرا لمراعاتها الجانب المادي في الإسكان دون مراعاة الخصوصية الثقافية.
- تسليط الضوء على علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ذراع الريش استنادا إلى عدة مؤشرات.

5 أهداف الدراسة:

لكل دراسة عليمة أهداف معينة، يسعى من خلالها الباحث لتحقيقها، وتحديدها بالضرورة يؤدي إلى تحكمنا في الموضوع المراد دراسته، وبما أن موضوع بحثنا يضم جملة من المتغيرات المتنوعة، منها ما هو كلاسيكي كالعلاقات الاجتماعية والتغير الاجتماعي الذي هو رأس مال البحث السوسيولوجي، ومنها ما هو حديث كالمدن الجديدة والتجمعات الحضرية وما تحتويه من تفاعلات اجتماعية، فإننا سنحاول من خلال بحثنا هذا إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية تتمثل في:

1.5 أهداف نظرية:

- محاولة التعرف على علاقات الجيرة وما تحمله من متغيرات وخصائص.
- محاولة التعرف على المدينة والمدن الجديدة في شقهما السوسيولوجي، وكذا التعرف على ظروف نشأتهم وخصائصهم.
- إثراء الجانب الببليوغرافي المتعلق بمتغيرات الدراسة.

2.5 أهداف منهجية:

- إثراء البحث العلمي من خلال التعمق في دراسة متغيرا الدراسة، وذلك بالاستعانة بالأدوات العلمية المساعدة على ذلك، كالاستمارة والملاحظة.
- إثراء المكتبة الجامعية خصوصا، والمكتبة الوطنية عموما، بمرجع علمي جديد، يساهم في البحوث القادمة منطلق أو مرجع.

3.5 أهداف ميدانية:

- الكشف عن طبيعة علاقات الجيرة في السكنات الحضرية الجديدة من خلال التعرف على الأنماط الاتصالية المنتهجة في ذلك.
- الكشف عن تأثير حجم الأسرة وإقامة الأجداد معها ومدة الإقامة بالحي على الأنماط الاتصالية بين الجيران في حالات الأفراح.
- الكشف عن تأثير حجم الأسرة وإقامة الأجداد معها ومدة الإقامة بالحي على الأنماط الاتصالية بين الجيران في الأعياد والمناسبات.
- الكشف عن تأثير حجم الأسرة وإقامة الأجداد معها ومدة الإقامة بالحي الأنماط الاتصالية بين الجيران في حالة المرض.
- الكشف عن تأثير حجم الأسرة وإقامة الأجداد معها ومدة الإقامة بالحي على الأنماط الاتصالية بين الجيران خلال القيام بحملات تطوعية بالعمارة أو الحي.
- الكشف عن تأثير حجم الأسرة وإقامة الأجداد معها ومدة الإقامة بالحي على الأنماط الاتصالية بين الجيران في حالة وجود وفاة.
- إنزال هذا الموضوع من إطاره النظري إلى الواقع الميداني وتسليمه للتحقيق الإمبريقي.

6 مفاهيم الدراسة:

1.6 المدينة:

1.1.6 لغة:

ترجع كلمة مدينة إلى كلمة دين ذات الأصل السامي والمستعملة في عدة لغات وبمعاني مختلفة.[1]

وتشتق لفظة مدينة من "مَدَنَ بالمكان، أي أقام به، وجمعها مَدَائِنٌ، ومُدُنٌ".[2]

ويعود أصل الكلمة إلى الآرمية، حيث تطلق على المكان الذي يسوده العدل، لأن المقطع "دين" يدل على العدل، ومن هنا نجد أن المدينة هي المكان الذي يتأمّن فيها الأمن والعدل لأنها مركز للسلطة الحاكمة.[3]

[1] ميسون علي إبداح: المدينة الإسلامية وأثرها في التطور الحضاري، كلية الحصن، جامعة البلقاء، الأردن، 2011، ص 07.

[2] ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 1957، ص 107.

[3] عرب دعكور: تاريخ المجتمع الريفي والمدني، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2004، ص 47.

2.1.6 اصطلاحا:

يرى **لويس ويرث** أن المدينة هي "وحدة عمرانية كبيرة نسبيا تتميز بكثافة سكانية، وهي مقر دائم للأفراد غير متجانسين اجتماعيا، ويظهر تأثير المدينة على الإنسان كلما ازدادت نموا في الحجم، فبازدياد عدد المقيمين في المدينة تزداد الروابط بينهم ضعفا، كما تتعرض العلاقات الاجتماعية للتغير والتبدل، فتصبح غير شخصية وسطحية ومؤقتة وسريعة الزوال، كما أن ساكن المدينة يكيف علاقاته بطريقة رشيدة ومعقدة".[1]

ويذكر "**ممفورد**" المدينة على أنها: "حقيقة تراكمية في المكان والزمان، ومن هذا المنطلق فإن تاريخها يمكن استقراؤه من خلال مجموعة التراكمات التاريخية وفي تطورها من حيث الزمان، تأخذ شكلا تتابعيا من حيث الوجود التي مرت بها، وهي كنتيجة لذلك التتابع الزمني تعد تراكمية في المكان.[2]

ويعرفها **لوكوربزيه** بأنها الناس والمواصلات والتجارة والاقتصاد، والفن والعمارة، والصلات والعواطف، والحكومة والسياسة، والثقافة والذوق، وهي أصدق تعبير لانعكاس ثقافة الشعوب وتطور الأمم، وهي صورة لكفاح الإنسان وانتصاراته وهزائمه، وهي أيضا صورة للقوة والفقر والحرمان والضعف.[3]

أما **إجرائيا** فالمدينة هي تلك الرقعة الجغرافية التي تحتوي على مباني سكنية ومرافق يقطنها مجموعة من الناس الغير متجانسين، تتكون بينهم مع مرور الزمن مجموعة من العلاقات الاجتماعية عن طريق أنماط اتصالية مختلفة، وهي في دراستنا هذه مدينة ذراع الريش بعنابة–الجزائر–.

2.6 المدن الجديدة:

تعرفها "**دائرة المعارف البريطانية The New Encyclopedia Britanica**" على أنها شكل من أشكال التخطيط الحضري، صممت أساسا لإعادة توزيع السكان خارج المدن الكبرى، وذلك من خلال خلق مجتمعات محلية مستقلة يجتمع فيها المساكن والخدمات والصناعة ووسائل الثقافة والترفيه.[4]

---

[1] Leuis Wirth : Urbanisme as a way of life, The American Journal of Sociology, Vol 44, N 01, July 1938, p-p 3-8.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحضري، الإسكندرية، مصر، 1998، ص58.

[3] جلول زناتي: النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص107، نقلا عن: رشوان حسين عبد الحميد: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، دون صفحة.

[4] HARVEY A-G : New Cities New Commenties and Growth Centers, An Urban Institute, Washington, United States of America, N°6, 1970, p 03.

ويرى **هربرت جانز (H. GANS)** أن المدن الجديدة هي مجتمعات قديمة على أرض جديدة لا تختلف اختلافا كبيرا من الناحية الثقافية على أجزاء الضواحي ومناطق الجوار الحضرية التي يسكنها نفس الأنواع من الناس، وتشبه إلى حد كبير من الناحية السياسية تلك المدن الصغيرة القائمة.[1]

وتعرف **إجرائيا** بأنها تلك التجمعات الحضرية الجديدة التي أنشأت بولاية عنابة، والمتمثلة في المدينة الجديدة ذراع الريش، والتي تشكل ميدان دراستنا، بحث سنحاول دراسة جملة من علاقات الجيرة بين قاطنيها.

3.6 العلاقات الاجتماعية:

"هي اتصال بين فردين أو جماعة أو أكثر أو بين فرد وجماعة وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو على عدم التعاون وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة، وقد تكون فورية أو أجلية".[2]

كما تعرف بأنها كل علاقة تقوم بين شخصين أو أكثر لتلبية حاجة عاطفية أو اجتماعية، أو تحقيق هدف اقتصادي أو تربوي أو ثقافي أو عسكري...الخ، سواء أكان هذا الهدف نبيلا أم دنيئا.[3]

كما يعرفها **محمد الحسن** بأنها "اتصال أو تفاعل يقع بين شخصين أو أكثر من أجل إشباع حاجات الأفراد الذين يكونون مثلا هذا الاتصال أو التفاعل كاتصال البائع بالمشتري، الطالب بالأستاذ".[4]

أما **إجرائيا** فهي جملة التفاعلات الاتصالية التير تقوم بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، والتي من شأنها أن تكون بينهم علاقة جوار.

4.6 علاقات الجيرة:

1.4.6 لغة:

جمعه جيران (جيرة) أو مجاورة، وهي المجاورة في مسكنه أو نحوه.[5]

2.4.6 اصطلاحا:

يشير مصطلح الجيرة والمجاورة" Borthood " ، في العادة إلى جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منها، ويسودها إحساس بالوحدة والكيان المحلي، إلى جانب ما تتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية ووثيقة ومستمرة

[1] لويس آلين إيرفنج: المدن الجديدة والضواحي. ترجمة: محمد أمين غنيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 31.

[2] أحمد زكي بدوي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982، ص352.

[3] سناء الخولي: الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص112.

[4] إحسان محمد الحسن: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، دار المعارف، بيروت، لبنان، 1999، ص405.

[5] جبران مسعود: رائد الطلاب، دار الملايين، بيروت، لبنان، 1978، ص649.

نسبيا[1].

كما تعرف بأنها جماعة أولية غير رسمية توجد داخل منطقة محدودة، وطبقا لهذا المعنى يشمل الجوار الأسر الموجودة داخل المنطقة التي تنشأ بينها علاقات صداقة، وتشمل وحدة الجوار خمسة آلاف نسمة داخل المدن حسب مخططي المدن.[2]

كما ذكر **انجيلهارت** " **Englehardt**" أن الجيرة تعد عنصرا أساسيا من عناصر المدينة، وهي تضم مدرسة ابتدائية ومركز التسويق وملعب، وتضم مدرستها الابتدائية ما بين 600 و800 تلميذ من 1800 عائلة التي تسكن وحده الجيرة.[3]

وتعرف **إجرائيا** بأنها جملة التفاعلات الحاصلة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، وذلك في حالة مرض أحد الجيران، أو في حالة إقامته للأفراح، وكذا في حالة الأتراح، علاوة على تلك التفاعلات التي تكون في حالة قيام حملات تطوعية في الحي، إضافة إلى تلك الموجودة في الأعياد والمناسبات.

7 الدراسات السابقة:

يعتبر البحث العلمي سلسلة مترابطة الأجزاء، ولا بد أن يستعين الباحث فيها بكافة البحوث والدراسات التي تناولت نفس الظاهرة التي تم اختيارها من طرف الباحث، فالدراسات السابقة هي كل الدراسات والأبحاث والأطروحات والرسائل الجامعية التي تناولت نفس الظاهرة التي يتناولها الباحث.[4]

كما تعتبر القراءة التحليلية لمختلف الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، المساعد الرئيسي للباحثين لتكوين أفكار واضحة عما يتحتم عليهم من واجبات في هذا المجال، وذلك من خلال تحديد الأبعاد التي تتطلب تركيزا أكبر بالمقارنة مع تلك الأبعاد التي تحتاج تركيزا أقل نظرا لضعف أهميتها، كما يتطلب هذا الأمر تحديد المنهجيات الأكثر ملائمة لإتباعها في هذا البحث أو الدراسة ولماذا، بالإضافة إلى أوجه النقص البارزة في هذا الحقل أو الموضوع التي لم يتطرق لها الباحثون من قبل.[5]

الدراسة الأولى: دراسة بن عيجة محمد: **المدن الجديدة وتحديات التنمية الحضرية في الجزائر،**

[1] السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص245.

[2] محمد علي محمد وآخرون: قاموس علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر، 1979، ص37.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص204.

[4] بلقاسم سلاطنية وحسان الجيلاني: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص113.

[5] محمد عبيدات وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999، ص113.

أطروحة دكتوراه 2016: [1]

أجريت هذه الدراسة بالوحدة الجوارية رقم (06) بالمدينة الجديدة علي منجلي بمدينة قسنطينة، وهدفت إلى الوقوف على العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الحضرية، ومدى مساهمة هذه المدن الجديدة في حل بعض الأزمات الاجتماعية (السكن، الخدمات) والاقتصادية (توفير مناصب شغل)، إضافة إلى محاولة معرفة أهمية التخطيط الحضري وما مدى مراعاته لخصائص السكان الاجتماعية، ومدى نجاح الدولة في تنمية الأقاليم المجاورة للمدن الكبرى من أجل فك الخناق عنها، ولهذا فقد كانت تساؤلات الدراسة كالتالي:

- هل تعتبر المدن الجديدة الحل الأمثل لمواجهة المشاكل الحالية للمدن الكبرى؟
- هل نجحت إستراتيجية تنمية المدن الجديدة في تحقيق الأهداف التنموية المرجوة؟
- هل قدمت فعلا حلولا بشأن التنمية الحضرية؟ وعلى أي مدى يمكن أن نصفها بالحلول الفعالة؟

وللإحاطة أكثر بموضوع الدراسة قام الباحث بوضع جملة من الفرضيات كانت كالتالي:

- القضاء على التمركز السكاني وفك الخناق على المدن الكبرى بواسطة إنشاء مدن جديدة.
- نجحت إستراتيجيات تنمية المدن الجديدة من جعل المدن الجديدة قطبا حضريا يجذب السكان إليه.
- تمكنت المدينة الجديدة من تخفيف العبء عن المرافق وخلق فرص عمل ومقومات اقتصادية ولكنها دوما على اتصال وثيق بالمدينة.

وللتحقق من فرضيات البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، مستخدما كأدوات لجمع البيانات الملاحظة والمقابلة والاستمارة، وقد قام الباحث باختيار عينة قوامها 250 مفردة –10% من المجتمع الكلي–، معتمدا في ذلك على أسلوب العينة العشوائية المنتظمة، وتوصل إلى النتائج التالية:

- هناك علاقة إرتباطية بين ظروف الإسكان بالمدينة الجديدة ومدى توفرها على التجهيزات الجماعية وخلق فرص العمل وبين مدى استقلاليتها عن المدينة الأم وجذب السكان فيها.
- كل الاهتمام كان منصبا على توفير السكن من حيث الكم دون مراعاة الكيف، حيث سجل غياب تام للرقابة ونقص فادح في التخطيط خاصة التخطيط المجالي وما يتعلق بمحيط العمارات

[1] محمد بن عيجة: المدن الجديدة وتحديات التنمية الحضرية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2016.

والتجهيزات الجماعية في المدينة الجديدة.

- غموض وإبهام في السياسة التخطيطية المنتهجة وعدم احتوائها عل أي خطط تنموية واعدة حيث أن التركيز على توفير السكن، جعل الهوة تتسع أكثر بين سياسة الدولة تجاه القضاء على السكن لتوفير الكم وإغفال وإهمال التجهيزات الجماعية والخدمات.
- أصبحت المدينة الجديدة محل الدراسة قطبا حضريا يجذب السكان إليه رغم بعض النقائص المسجلة، خاصة ما تعلق بسياسات التنمية الاقتصادية في المنطقة الصناعية بالمدينة الجديدة محل الدراسة تبقى عاجزة عن امتصاص مشكل البطالة الذي يعانيه سكان هذه المدينة الجديدة.

التعقيب على الدراسة:

تناولت هذه الدراسة على العلاقة بين المدن الجديدة والتنمية الحضرية، ومدى مساهمة هذه المدن الجديدة في حل بعض الأزمات الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فقد اتفقت مع دراستنا في تناولها لمتغير المدن الجديدة، وهو ما جعلنا نستفيد منها في الجانب النظري المتعلق بهذا المتغير، كما اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في المنهج المتبع، وكذا في أدوات جمع البيانات والمتمثلة في المقابلة والاستمارة، بينما اختلفت مع دراستنا في أسلوب اختبار العينة وحجمها.

الدراسة الثانية: جيماوي نتيجة: **العلاقات القرابية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية بالوسط الحضري**، أطروحة دكتوراه 2016:[1]

هدفت الدراسة إلى الكشف على مدى تأثير زواج القرابة على طبيعة العلاقات القرابية بالمدينة، سواء من تواصلها وثباتها أو انحلالها، كما هدفت إلى الكشف على الدور الكبير الذي تلعبه تكنولوجيا الاتصال في حياة الأفراد بالمدينة، وخاصة على مستوى العلاقات القرابية، وخاصة الهاتف المحمول وكذلك شبكات التواصل الاجتماعي.

- هل يؤثر التقارب المجالي لأفراد الجماعات القرابية على عملية اندماجهم الاجتماعي بالوسط الحضري؟
- كيف يساهم الزواج الداخلي لأفراد الأسر الحضرية على استمرارية علاقات القرابة وثباتها؟

[1] نتيجة جيماوي: العلاقات القرابية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية بالوسط الحضري. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

- هل يساهم التواصل القرابي بالمنطقة الأصلية لأفراد الأسرة الحضرية في تثبيت القيم الاجتماعية للجماعات القرابية بالمدينة؟
- هل تساهم تكنولوجيا الاتصال في استمرارية العلاقات القرابية لأفراد الأسر الحضرية؟

وقد قامت الباحثة بوضع الفرضيات التالية:

- يعد التقارب المجالي للجماعات القرابية بالمدينة من العوامل المعيقة لعملية اندماجهم الاجتماعي.
- يساهم الزواج الداخلي لأفراد الأسرة الحضرية في استمرارية العلاقات القرابية، وتثبيتها من خلال الحفاظ على الممتلكات المادية والإرث الثقافي للأسرة.
- يساهم التواصل القرابي بالمنطقة الأصلية لأفراد الأسرة الحضرية في تثبيت القيم الاجتماعية للجماعات القرابية بالمدينة.
- تساهم تكنولوجيا الاتصال في استمرارية العلاقات القرابية لأفراد الأسر الحضرية.

أجريت هذه الدراسة بمدينة بسكرة، وشملت 457 أسرة من سبعة أحياء موزعة على مجال المدينة ومعروفة بالتجمعات القرابية (العرش أو المنطقة الأصلية)، فمنها منطقة العاليا شرق المدينة (حي الفجر، حي السعادة، حي النور)، ومنها بوسط المدينة (حي وسط المدينة، وحي البخاري)، ومن الناحية الجنوبية للمدينة (حي باب الضرب، حي المسيد)، واستخدم الباحث في ذلك العينة القصدية، كما واتبعت الباحثة في دراستها المنهج الوصفي، على عينة قصدية، مستعينة بالاستبيان والملاحظة، متوصلة إلى النتائج التالية:

- 76.81% من الأسر المبحوثة مرتاحة بالإقامة بأحيائها، لوجود الأقارب، ما يوضح أن أهمية وحرص المبحوثين بالتقارب مجاليا مع ذويهم لما لهذا من آثار اجتماعية تخص اندماجهم وكذلك تضامنهم وتساندهم في مختلف الظروف، ما يخلق لديهم الاطمئنان والراحة وسط مجتمع يتسم بالتمايز الاجتماعي والتعقيد في نمطية الحياة في ظل التغير الذي تشهده الأوساط الحضرية بالجزائر.
- تفعيل الزواج الداخلي يوطد العلاقات بين الأهل والأقارب بمختلف درجاتهم بنسبة 49.45%، وهو مؤشر فعال يؤكد دور القيم والتقاليد في تفعيل الزواج الداخلي، ومنه استمرار وتقوية صلة القرابة بين أفراد الأسر وذويهم.
- استمرار التواصل وكثافته لدى ثلث مجتمع الدراسة مع أقاربهم، خاصة منهم الوالدين والإخوة والأبناء لدى بعض الأسر، حيث مدة الإقامة لم تؤثر على طبيعة وكثافة الزيارات سواء بالعطل أو شهريا

أو كل أسبوع، كما أن الواجبات تجاه أقارب المنطقة الأصلية مازالت قائمة، حيث ما نسبته 47.48% صرح أن الواجب يشمل الدعم المادي والحماية والاحترام وكل ما يحتاجه الأقارب، خاصة منهم الآباء والأجداد والأبناء والأخوال والأعمام، إضافة إلى التشاور والأخذ بآرائهم في مختلف مواقف الحياة. كما أن عملية الدفن في حالة الوفاة، فإن مدة الإقامة بالحي أو المدينة لا تمنع من دفن الميت بمنطقته الأصلية، وهذا راجع للتقارب بين أفراد الجماعات القرابية حتى بعد الموت، فهم يرون أنه من مبدأ الاحترام والكرم والتقدير للميت، دفنه بجانب أهله.

- 30.20% من الأسر المبحوثة يتواصلون هاتفيا مع أقاربهم للاطمئنان عليهم وطلب المساعدة، خاصة بالنسبة للأبناء والوالدين سواء القريبين منهم أو البعيدين أو الوالدين والإخوة والأعمام والأخوال، كما أن هذا التواصل الهاتفي قلل من نسبة الزيارات بين الأقارب عند 64.54% من الأسر المبحوثة، وذلك لكون التواصل هاتفيا يجعلهم يطمئنون، وهو ما يجعلهم يؤجلون الزيارات ويقلصون منها خاصة للذين لا يملكون سيارة، في المقابل الذين يمتلكون سيارة فقد أبقوا على التواصل المستمر أو زادوا، كون الهاتف النقال يجعلهم يعلمون كل أخبار ومستجدات الأقارب والتي من خلالها يزورونهم للمساعدة والاطمئنان المباشر، وبالإضافة إلى ما سبق فإن 57.11% من الأسر المبحوثة يستخدم أفرادها الإنترنت في التواصل مع الأقارب، واستفادوا من هذه التقنية حتى في التواصل مع البعيدين مجاليا، حيث أن 37.58% من الأسر المبحوثة ساهمت الإنترنت في تواصلهم مع أقربائهم خارج الوطن، وما نسبته 31.69% مكنتهم من التواصل مع أقاربهم بالمدن الأخرى.

التعقيب على الدراسة:

سلطت الضوء هذه الدراسة على العلاقات الاجتماعية بالوسط الحضري، وبالتالي فهي تتوافق مع دراستنا في الإطار المكاني ألا وهو الوسط الحضري، كما أن دراستها للعلاقات الاجتماعية أفادتنا بيبلوغرافيا في الجانب النظري كون دراستنا تتناول علاقات الجيرة والتي بدورها تعد مكون مكونات العلاقات الاجتماعية، بالإضافة إلى ذلك فقد استفدنا من الدراسة فيما يخص تناولها لتأثير تكنولوجيات الاتصال الحديثة على العلاقات الاجتماعية، حيث ساعدتنا في بناء الفرض المتعلق بتأثير تكنولوجيات الاتصال الحديثة على علاقات الجيرة.

كما اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا في المنهج المستخدم للدراسة وكذا أدوات جمع البيانات، بينما

اختلفت معها في أسلوب اختيار العينة وحجمها.

الدراسة الثالثة: منير بولعراس: **البناء الفوضوي وانعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري**، أطروحة دكتوراه 2018: [1]

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأنماط العمرانية السائدة في مجتمع الدراسة، ومعرفة الحياة الاجتماعية الحضرية السائدة بالحي السكني غير المخطط بطرق علمية دقيقة. كما هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور الظاهرة على أرض الواقع، وكذا معرفة الحقائق الكامنة للظاهرة الحضرية، لذا فقد كان تساؤل الباحث كما يلي:

- هل للأحياء الفوضوية بالمجتمع الحضري انعكاسات سلبية على علاقات الجيرة؟

وقد تمت مفصلته إلى جملة من التساؤلات الفرعية كانت كما يلي:

- هل هناك علاقة بين تلاشي وضعف التنظيم الاجتماعي الحضري بين الأفراد والوسط الإيكولوجي للحي الفوضوي؟
- هل تساعد الأحياء الفوضوية في إفراز المشكلات الاجتماعية الحضرية؟
- هل افتقار الحي غير المخطط للتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة أثر في التفاعل الاجتماعي الحضري بين الأفراد والجماعات؟
- ما هي الظروف التي تشكلت في خضمها الأحياء الفوضوية في ظل غياب التخطيط الحضري؟
- هل للتقارب المكاني بين مساكن الأسر سببا في إضعاف الأنساق الاجتماعية الحضرية؟

وقد اقترض الباحث الفرض القائل:

- إن البناء الفوضوي وتشابك نسيجه العمراني وتداخله له انعكاسات على علاقة الجيرة داخل الأحياء غير المخططة.

كما كانت مؤشراته كمايلي:

[1] منير بولعراس: البناء الفوضوي وانعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2018.

- يمتاز الحي بنسيج عمراني متشابك ظهر كمعادلة لغياب الهيئات العمومية.
- عدم وجود عناصر التخطيط بهذه الأحياء، جسد فكرة عدم وجود الرقابة أو أنها جاءت متأخرة نوعا ما.
- وجود تفاعل اجتماعي انقسامي بين أفراد وأسر الأحياء غير المخططة.
- يسود الأحياء الفوضوية غير المخططة صراعات اجتماعية.
- عدم التحكم الفعلي في الأحياء غير المخططة مما زاد من اتساع أحجامها في المدن.
- ضعف الرقابة العمرانية بالمدينة مما أدى إلى تفاقم الظاهرة بالمجتمع الحضري.
- غياب قوانين البناء والتعمير وعدم وضوحها لدى الأفراد والجماعات بالأحياء غير المخططة.
- المشاركة الفعلية لسكان هذه الأحياء في خلق هذا النسيج العمراني والاستمرارية في إنتاج هذا النوع من الأنماط السكنية.
- عدم وضوح في مسألة المساحات التي تشغلها المساكن بالحي غير المخطط.
- تمسك الجماعات والأسر بهذه الأحياء غير المخططة وعدم الخروج منها.
- تأثر الأنساق الاجتماعية الحضرية وضعفها (علاقات الجيرة) جراء الاقتراب المكاني غير المنظم، مما أدى بدوره إلى إفراز بيئة حضرية غير متوازنة.

كما قام الباحث بافتراض ثلاث فرضيات فرعية كالآتي:

- تؤدي الأحياء غير المخططة إلى بروز صراعات ونزاعات وضعف الروابط والعلاقات الاجتماعية فيما بين الأسر.

وكانت مؤشراتها كمايلي:

- وجود تراجع في العلاقات التقليدية في الأحياء غير المخططة.
- وجود صراع اجتماعي بين الأسر بالأحياء غير المخططة.
- ظهور صراعات حول الأراضي المجاورة فيما بين المساكن.
- الانقطاع في العلاقات الاجتماعية فيما بين الأفراد والجماعات.
- أفرزت الأحياء غير المخططة سلوكيات عدوانية فيما بين الأفراد والجماعات المتفاعلة بالحي السكني الفوضوي.
- ضعف الروابط الجوارية وانصهارها جراء التراكم التاريخي للنزاعات فيما بين العائلات.

الفرضية الفرعية الثانية:

- غياب التخطيط العمراني بداخل الأحياء الحضرية أدى إلى استغلال الفضاء الإيكولوجي بشكل عشوائي وغير منظم.

ومؤشراتها:

- الغياب الكلي للتخطيط والمخططات العمرانية للحي.
- تردي الأوضاع الإيكولوجية بالحي غير المخطط.
- الاستخدام العشوائي للأرض الحضرية جراء إنشاء هذا النوع من الأحياء الفوضوية.
- غياب رخص البناء وعدم امتلاكها من قبل سكان هذا الحي العشوائي.
- تشويه الجانب المورفولوجي والجمالي للمدينة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- غياب المرافق والتجهيزات الضرورية بالتجمعات السكانية الفوضوية أدى إلى اتساع المسافات الاجتماعية بين أفراده.

ومؤشراتها:

- الغياب الكلي للتجهيزات والمرافق الضرورية للحياة الحضرية.
- افتقار الحي للتجهيزات المدعمة لعلاقات الجيرة.
- بروز هوة اجتماعية بين الأفراد والجماعات المشكلة للحي السكني محل الدراسة.
- صعوبة إدخال تعديلات على الحي السكني الفوضوي.
- الحي الفوضوي لم يضع حلول لمشكلة السكن بل زاد من حدتها.
- ضعف العلاقات البينية بالحي في ظل غياب التجهيزات بمختلف أشكالها.

هذا وقد أجريت الدراسة بمدينة قرارم قوقة بولاية ميلة، وبالتحديد حي الإخوة خياط، على عينة عشوائية الطبقية قوامها 380 عائلة ممثلة بحجم 380 مبحوث، باستخدام المنهج الوصفي وأسلوب القياس الاجتماعي (السوسيومتري)، مستعينا بالملاحظة والمقابلة والاستمارة كأدوات لجمع البيانات، وخلصت إلى جملة من النتائج كمايلي:

- وجود نزاعات بين الجيران، والرغبة في البحث عن مسكن آخر للإقامة ممثل بـ39.48% من المبحوثين.
- 41.22% من المبحوثين أقروا بافتقار الحي للسمات الثقافية التي تتجسد في خضمها التنظيمات الحضرية.
- 38.61% من المبحوثين يرون أن غياب قوانين التعمير والبناء، أدى إلى تشكيل البناء الفوضوي وزيادة الصراعات الدائرة بين الأسر والعائلات، مما أدى إلى اتساع الهوة بين الأفراد وهو ما أثر سلبا على علاقات الجيرة.
- 57.03% من المبحوثين يقرون بأن تفشي الآفات الاجتماعية كان سببا وراء ظهور الصراعات بين الأسر، مما انعكس سلبا على علاقات الجيرة بصفة عامة والأسر المجاورة بصفة خاصة.
- التجاور المكاني الفوضوي وعدم التساوي في التوزيع المساحي للأبنية، من أبرز العوامل المشجعة على تجسيد النزاعات الأسرية على أرض الواقع، وقد مثلت بـ39.48%.
- من الآثار الناجمة عن الاستخدام الفوضوي للأرض، تشكل نمط عمراني غير منظم وقد مثلت نسبة 8.77%، كما أن نسبة 35.96% من المبحوثين يميلون باتجاه البناء غير المخطط.
- 48.26% يرون أن الجانب المورفولوجي للحي يشكل منظر غير لائق بالمدينة.
- 21.92% يقرون بوجود فوارق في التجهيزات والمرافق الحياتية الضرورية بين الحي الأصلي والأحياء المجاورة لصالح هذه الأخيرة، حيث يحث تمتاز بجودة عالية وكذلك توفر وسائل النقل والمواصلات التي تعد الخاصية المدعمة لهذه الأحياء المستديمة.

التعقيب على الدراسة:

اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية في شقها المتعلق بمتغير علاقات الجيرة، وبالتالي فقد أفادتنا في الجانب النظري المتعلق بهذا المتغير وتراثه السوسيولوجي، فضلا عن إثراء رصيدنا البيبلوغرافي، كما اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا فيما يخص المنهج المستخدم، وكذا أدوات جمع البيانات، بينما اختلفت معها في أسلوب اختيار العينة وحجمها.

الدراسة الرابعة: بلخضر مزوار: **الدين والرباط الاجتماعي،** أطروحة دكتوراه 2002: [1]

[1] بلخضر مزوار: الدين والرباط الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2002.

قام الباحث بدراسة ميدانية سوسيوأنثروبولوجية كيفية، حول الدين والرباط الاجتماعي في الجزائر، حيث وضح في هذه الدراسة، أن الدين عبارة عن رباط اجتماعي، قد يساهم في تقوية الروابط الاجتماعية، كما أنه قد يكون سبب في تقسيم هذه الروابط وضعفها، إذا لم يمارس بشكل صحيح، وذلك ما توصل إليه الباحث، على أن المجتمع الجزائري، مر بمراحل وتحولات اجتماعية، أدت إلى انقسام الروابط الاجتماعية فيه.

ويرى **بلخضر مزوار** أن المجتمع الجزائري، انقسم إلى طوائف وجماعات، بعدما كان مجتمع واحد يتقاسم نفس الدين والعادات والثقافة والتقاليد، وبالتالي ضعفت الروابط الاجتماعية، بسبب العنف الذي ظهر، وجعل الأفراد يعيشون في رعب وخوف وتباعد، أصبح الأخ يخاف من أخيه، درجة كبيرة من الانقسام في المجتمع الجزائري.

كما عرف المجتمع الجزائري أيضا، نزوح كبير من الريف إلى المدينة، بسبب العنف الذي تعرضت له القرى والمداشر، فتفرق الأفراد وابتعدوا عن أهلهم وجيرانهم وأصدقائهم، كل هذه الروابط تأثرت، بسبب هذا النزوح والتحول السوسيولوجي في الجزائر. وعامة يؤكد الباحث على تقسم المجتمع الجزائري، وتحوله إلى مجتمع تطغى عليه الفردانية رغم أنه مجتمع مسلم، إلا أنه أصبح يحتوي على روابط اجتماعية ضعيفة ومنقسمة سياسيا وثقافيا، وعقائديا، وعسكريا، لهذا الفردانية تزيد يوما بعد يوم.

التعقيب على الدراسة:

تناولت هذه الدراسة الدين وتأثيره على الروابط الاجتماعية، وبالتالي فقد كانت جوانب الاستفادة من هذه الدراسة هي استفادة نظرية متعلقة بمتغير الروابط الاجتماعية.

الدراسة الخامسة: نورية سوالمية: **الرابط الاجتماعي الحضري (الجيرة كرابطة اجتماعية)**، أطروحة دكتوراه 2015:[1]

قامت الباحثة بدراسة سوسيو أنثروبولوجية للجيرة كرباط اجتماعي في المجتمع الحضري ببلدية أرزيو بولاية وهران، وقد أجريت الدراسة على عينة من الأسر قوامها لـ 32 عائلة في حي الهضاب ميدان الدراسة، مستعملة الباحثة المقابلة كتقنية للبحث، وقد توصلت للنتائج التالية:

- التغير الاجتماعي للمجتمع الحضري الجزائري بشكل عام.
- طول المدة السكنية بين الجيران، له أثر كبير في تكوين علاقات جيرة.

[1] نورية سوالمية: الرابط الاجتماعي الحضري، مرجع سابق.

- تزيد الروابط بين الجيران، بسبب صلة القرابة في بعض الأحيان أو الأصل الجغرافي المشترك.
- رابطة الجيرة تزيد أو تقل حسب المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة، فالأسرة الميسورة ماديا تقل عندها الرابطة بسبب اعتمادها الفرداني على قضاء حوائجها، بين الأسر البسيطة تعتمد على التبادل المادي فيما بينها، وبالتالي تزيد لديها رابطة الجيرة.
- تقوى لدى الأسر الممتدة أكثر من الأسر النووية.
- خروج المرأة إلى العمل، أدى إلى نقص الوقت لديها وزيادة المسؤوليات على عاتقها، وهو ما أدى إلى إضعاف الروابط الاجتماعية.
- رباط الجيرة في المجتمع الحضري، طبيعته الحقيقية هي المصلحة في غالب الأحيان، لأن الروابط التي يشكلها الأفراد، ليست متماسكة بدرجة تماسك الروابط الدموية أو القرابية.
- رابطة الجيرة مازالت قائمة في مجتمعنا، ويعود ذلك لوجود العامل الديني والتنشئة الاجتماعية، التي تلعب دورا هاما، في تكوين شخصية الفرد، إضافة إلى ذلك دور التقاليد.

التعقيب على الدراسة:

اتفقت هذه الدراسة مع دراستنا الحالية، من حيث معالجتها لعلاقات الجيرة في الوسط الحضري، وبذلك فقد استفدنا من هذه الدراسة في عدة جوانب، منها الجانب النظري والمتعلق بالتراث السوسيولوجي لعلاقات الجيرة والرباط الاجتماعي، بالإضافة إلى الاستفادة البيبليوغرافية، أما الجانب الميداني فقد ساعدتنا الدراسة في تحديد بعض مؤشرات علاقات الجيرة وبعض أسئلة الاستمارة، كما اتفقت مع دراستنا في استخدامها للمقابلة كأداة لجمع البيانات، بينما اختلفت معها في حجم العينة.

الدراسة السادسة: أمينة كرابية، **طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري**، أطروحة دكتوراه 2017.[1]

قامت الباحثة بدراسة سوسيوأنثروبولوجية على الرابطة الاجتماعية بالمجتمع الحضري والمتمثل في سكان مدينة "ألسانيا بولاية وهران"، حيث حاولت التعرف على طبيعة العلاقة القرابية، مستخدمة في ذلك المقابلة في المرحلة الاستطلاعية والمقابلة النصف موجهة أثناء التقدم في البحث، على عينة قوامها 35

[1] أمينة كرابية: طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2- محمد بن أحمد، الجزائر، 2017.

أسرة منها 09 أسر كبيرة والباقي نووية، ومستندة في بحثها إلى المنهج التاريخي، في التعرف على الرابطة الاجتماعية، المنهج المقارن للمقارنة بين الرابطة الاجتماعية في الحضر والريف، متوصلةً إلى النتائج التالية:

- الرابطة الاجتماعية القرابية تغيرت رغم أنها قائمة على علاقات النسب والتضامن والتكافل، إلا في المناسبات وهذا التضامن والتكافل القرابي لم يعد بالقوة التي كان يُعرف بها في الماضي.
- غياب التضامن المادي بين الأقارب في المجتمع المدروس، ما عدى بعض الأسر التي تعرف تضامنا ماديا مع الدرجة القرابية الأولى فقط، كالآباء والإخوة.
- تزايد حرية الفرد في اختيار شريك الحياة، وهذه الظاهرة متزايدة لأنها تركز على الزواج الخارجي الذي أصبح من بين أسباب ضعف الرابطة القرابية في المجتمع الجزائري والمجتمع المحلي المدروس.
- انتقال الأسر النووية، للعيش في السكنات العمودية مع زيادة أزمة السكن، مما أدى إلى الانفصال عن العائلة اجتماعيا ومجاليا.
- تراجع الزيارات بين الأقارب في الأسر الصغيرة.
- التكلف الكبير والبهرجة والتصنع، شوها معنى الضيافة والزيارة، ودفع بعضهم إلى رفض التجمعات القرابية.
- ضعف العلاقات الودية القرابية بين الأسر أدى إلى إضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي في المنطقة الحضرية، مما أدى إلى تغير كبير، في القيم لدى الأفراد بمجرد انتقالهم من الريف إلى الحضر.
- الإنترنت بما فيها من وسائل التواصل الاجتماعي، أنقصت من الروابط الفعلية الاجتماعية، حيث أنها تشكل البديل للرابطة الاجتماعية من خلال تجنب اللقاءات الاجتماعية المباشرة مع أفراد الأسرة الموسعة، وأصدقاء الدراسة والعمل، والجيران وغيرها من الروابط الاجتماعية.

التعقيب على الدراسة:

من خلال دراسة أمينة كرابية للرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري، استفدنا في الجانب النظري فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة، كما استفدنا من نتائج الدراسة في التعرف على بعض مؤشرات دراستنا الحالية، كالتضامن والتكافل بين أسر المجتمعات الحضرية، أما الاجراءات المنهجية المتبعة

في الدراسة، فقد اختلفت معلى نظيرتها في دراساتنا الحالية، وذلك فيما يخص المنهج وحجم العينة، وأدوات جمع البيانات.

8 النظريات المفسرة للدراسة:

تعد النظرية مجموعة مترابطة من المفاهيم والتعريفات والقضايا، التي تشكل رؤية منظمة للظواهر عن طريق تحديدها للعلاقات بين المتغيرات بهدف تفسير الظواهر والتنبؤ بها،[1] وبالتالي فهي تساعد الباحث في تحديد الأبعاد والعلاقات الواجب دراستها، كما تزوده بمجموعة من المفاهيم الأساسية التي يصب فيها بحثه، وبالتالي رسم توجه معين للدراسة والمساعدة في تفسير نتائجها.

ومن المنطق العلمي أن يكون لدراستنا الحالية ركيزة نظرية يبنى عليها توجهها البحثي، وترتكز عليها تحليلات وتفسيرات نتائجها؛ وعليه فقد استندت دراستنا إلى النظريات التالية:

1.8 نظرية الثقافة الحضرية:

تعود الدعائم الأولى لهذه النظرية، من خلال المقال الذي نشره **لويس ويرث** سنة 1938 بعنوان "الحضرية كطريقة للحياة"، والذي يعد عملا كلاسيكيا، أرسى من خلاله الدعائم الأولى لهذه النظرية، حيث عرف المدينة بأنها "موطن دائم وكثيف وكبير نسبيا، لأفراد غير متجانسين من الناحية الاجتماعية وأن الحجم والكثافة واللاتجانس، تخلق بناء اجتماعيا، تستبدل فيه علاقات الجماعة الأولية باتصالات ثانوية، ذات طابع غير شخصي و انقسامي، سطحي و مؤقت ونفعي، لينتهي الأمر بساكن المدينة إلى أن يصبح شخصا يتسم بالانعزالية، السطحية و العقلانية، ويضطر لكي يؤدي وظيفته بنجاح إلى الارتباط مع الآخرين، لينظم معهم روابط و اتحادات طوعية، وأشكال رسمية، كضبط السلوك ووسائل غير شخصية، من الاتصال الجمعوي".[2]

يعني هذا أن نمو المدينة وتنوعها، يؤديان إلى إضعاف العلاقات الاجتماعية بين سكانها، حيث رأى **ويرث** أن الحجم والكثافة والتباين متغيرات مستقلة، لكل أنواع الفعل الاجتماعي الحضري، تؤدي إلى انتشار العلمانية والعلاقات الثانوية، والروابط الطوعية وسيطرت الأدوار الانقسامية، كما رأى وجود اختلاف واضح بين الاتصال الفيزيائي في المدينة، وبين الاتصال الاجتماعي فالأول يتميز بالشدة بينما الثاني يتميز

[1] ناريمان يونس لهلوب: استراتيجية البحث الاجتماعي (الاثنوغرافيا) "الأسس والطرائق"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص39.

[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص-ص317-318.

بالسطحية، مما جعل السكان في المدينة يُصنفون إلى فئات لكل منها رموز، تدل عليها تتمثل في أزيائهم أو ممتلكاتهم المادية، ويقصد **ويرث** بذلك، أن المدينة تنقسم إلى فئات أو طبقات، أو ربما إلى مناطق متمايزة المستوى الاجتماعي والاقتصادي، يمكن إدراكها بسهولة، عن طريق بعض الخصائص، التي تتعلق بالزي أو اللهجة أو العادات أو المستوى المعيشي العام.[1]

فهذه النظرية حسب **لويس ويرث** ترتكز على جملة من النقاط الهامة وهي أن:[2]

- المدن هي نبت طبيعي لعمليات من النمو والتطور فإن الآثار التي تمارسها في طبع نمط حياة الإنسان، لا يمكنها أن تمحو نهائيا نمط الحياة القديم الذي عرفته الترابطات البشرية، فيترتب على ذلك أن الحياة الحضرية رغم حضريتها ليست حضرية.
- المدينة والقرية يعدان قطبان تتراجع بينهما سائر التجمعات البشرية بدرجات متفاوتة، ومنه فإن قول الحضرية الخالصة قول مبالغ فيه، وكذلك الريفية الخالصة.
- الحضرية ليست مجرد حجم السكان أو كثافتهم أو الأنشطة المادية والتكنولوجية التي يتطبع بها المكان وذلك لأن الآثار التي تخلفها المدن على الحياة الاجتماعية للإنسان، أكبر وأشد من الدرجة التي يمكن أن يخلفها حجم السكان أو كثافتهم.
- الحضرية لا تعبر عنها تلك الحركة السكانية المتمثلة في عمليات النزوح البشري من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بقدر ما تمثل في القدرة على تشرب لمعايير نمط الحياة القائم وتمثله في الاتجاهات والسلوك والمواقف، ويتوقف ذلك بالطبع على قدرة المهاجر على التكيف وواقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم.
- إن الحضرية هي طريقة وأسلوب في الحياة، يعكسه واقع البناء والتنظيم الاجتماعي القائم.
- يتولد هذا الضرب من البناء التنظيمي الاجتماعي الحضاري من الانعكاسات الداخلية لمتغيرات ثلاثة وهي حجم السكان ودرجة كثافتهم ولا تجانسهم الاجتماعي والثقافي.
- يتسم البناء والتنظيم الاجتماعي المتولد من انعكاسات هذه المتغيرات بعدد من السمات التي تميز نموذجه عن نموذج البناء والتنظيم الاجتماعي للمجتمعات التقليدية.

وتتفق معظم التحليلات التى تناولت نظرية"ويرث" حول أن تلك النظرية تقوم على مجموعة من القضايا المتشابكة والمترابطة تتمثل فيما يلي:

[1] محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، ترجمة: ابراهيم جابر، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، مصر، 2012، ص-ص 12-13.

[2] عبد الرؤوف الضبع: علم الاجتماع الحضري – قضايا وإشكاليات-، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003، ص29.

- الروابط بين سكان المدينة تتميز بالسطحية، وينتج عن ذلك سيادة الأساليب الرسمية للضبط الإجتماعي، فضلاً عن ظهور وسائل الإتصال الجماهيري.
- مع تطور المدينة تقل معرفة الشخص بسكانها معرفة شخصية، ويترتب على ذلك أن العلاقات الإجتماعية تُصبح فى حد ذاتها وسيلة لتحقيق المدنية، ويفقد الشخص التعبير عن ذاته، ويقل إحساسه بالمشاركة.
- تقسيم العمل فى المدينة يقوم أساساً على ظهور الشركات الكبرى، ويترتب على ذلك إختفاء روح المودة والروح العالية وظهور الجماعات الجانبية.
- نمو المدينة يرتبط بنمو السكان وزيادة تقسيم العمل والتخصص وتعقد الوظائف مما يؤدي إلى ظهور العديد من المشكلات.
- نمو المدينة يفرض تنوعاً فى وسائل المواصلات، والتى لاتتوافر فى المجتمع التقليدي.
- كلما زادت الكثافة السكانية فى المدينة، كلما إزدادت فيها فرص التباين والتخصص.
- إزدياد درجة المنافسة على الموارد النادرة، وخصوصاً على الأرض الزراعية، بحيث نجد في النهاية مناطق معينة فى المدينة تجتذب إليها طبقات معينة، وأن ذلك يؤدى إلى نمو ثقافات فرعية مختلفة فى المناطق المتباينة.
- طابع المنافسة يفوق طابع التعاون فى المدينة، ويرجع ذلك إلى ضعف الروابط الإنفعالية بين السكان.
- التفاعل بين الأدوار يؤدى إلى تعطيل الفوارق الطبقية الطبيعية بين سكان المدينة، لأن هؤلاء السكان غالباً ما يكونون معرضين للحراك الإجتماعي والجغرافي. [1]

إن استنادنا إلى هذه النظرية في دراستنا، يجسد في كون سكان المدينة الجديدة ذراع الريش مختلفي الأصل الجغرافي، وكذا الأصل الثقافي، بالاضافة إلى ذلك فإن أسر المدينة الجديدة ميدان الدراسة مختلفوا الوضع الاقتصادي، علاوة على الكثافة السكانية المرتفعة التي تحتويها المدينة الجديدة، وبالتالي فإن إتحاد هذه العوامل أو بعضها، بالإضافة إلى غيرها، قد يؤثر على علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة وفق مسلمات وأفكار النظرية، وعليه فإن إستعانتنا بهذه النظرية من شانه أن يساعدنا في عملية تحليل وتفسير نتائج دراستنا، تحليلا سوسيولوجيا مؤصلا.

[1] محمود جاد: التضخم الحضرى فى البلاد النامية، دار العالم الثالث، القاهرة، مصر، ط1، 1993، ص-ص 16-17.

2.8 النظرية القيمية:

تؤكد هذه المدرسة أهمية القيم الثقافية أو الاجتماعية كمتغير محوري عند دراسة أنماط استخدام الأرض والبنايات الحضرية الاجتماعية،[1] حيث يوضح التراث النظري المرتبط بموضوع القيم والبناء الاجتماعي الحضري اتفاق أغلبية الدارسين والمحللين على إعطاء القيم دورا رئيسيا في تفسير مختلف مظاهر الحياة في مجتمع المدينة. ولقد جسد أصحاب هذا الاتجاه هذا الموقف عندها درسوا ما تحدثه القيم من تأثيرات على مختلف أنساق الحضرية ولعل ذلك كله يفرض على دراسة مكونات البناء الإيكولوجي والاجتماعي للمدينة ضرورة فهم ما يجري فيها في ضوء القيم التي يؤمن بها سكانها، وبمقتضى هذا التصور فإن أنشطة المدينة تتمثل وفق البعد القيمي.[2] ولعل أوضح المحاولات النظرية المنظمة التي حاولت التعبير عن هذا الاتجاه القيمي هي تلك التي قدمها "فيبر Weber و "بارسونز" Persons "" كولب Kolb " فيري" Firey " وغيرهم، فقد اعتبر فيبر قيم الإنسان الاجتماعية والثقافية المتغير المفسر المستقل على حين اعتبر البناء الاجتماعي متغيرا تابعا[3]، في حين ذهب " بارسونز" بتحديد متغيرات النمط التي ترتبط بالتوجيهات القيمية والتي اعتبرها نقطة مرجعية أساسية لتحليل بناء وعملية الأنساق الاجتماعية.[4]

ولقد كتب بعض المؤلفين على غرار **فون جرونبوم** عام 1955 مقالا يؤيد هذا الاتجاه ويطبق أفكاره على المدن الإسلامية التقليدية التي تهيمن القيم الدينية على أنواع النشاط المختلفة في الحياة الحضرية، وقد توصل إلى ذلك حين استنتج من الصلاة التي تقام خمس مرات في اليوم وصيام شهر رمضان، نتائج تتصل بغلبة القيم والمعتقدات وتأثيرها في طابع الحياة الحضرية[5].

كما أكد **فيري** بعد ذلك فكرة مؤداها أن القيم الثقافية تشكل المحك الأساسي الذي نعتمد عليه في تفسيرنا للتنظيم الاجتماعي والإيكولوجي للمدينة.[6]

وتكمن الأسباب وراء اعتمادنا على هذه النظرية في دراستنا، كون سكان المدينة الجديدة ذراع الريش مسلمين، وبالتالي فقد يكون للقيمة الدينية دور في اكتسابهم مجموعة من القيم والممارسات الاجتماعية التي

---

[1] إبراهيم الموسوي: المدينة الإسلامية في ضوء علم الاجتماع الحضري، مجلة علم الاجتماع المغرب، تم الاسترداد بتاريخ 2019/07/21 من الموقع https://www.sociologie.ma/2012/12/blog-post_7999.html?m=1

[2] حميد خروف وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع –مجتمع المدينة نموذجا، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 71.

[3] إبراهيم الموسوي، مرجع سابق.

[4] فادية عمر الجولاني: علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993، ص–ص 84–85.

[5] مخلوف ناجح: الإعلام المحلي المسموع ودوره في مواجهة العنف الأسري بالوسط الحضري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين –سطيف 2، سطيف، الجزائر، 2015، ص271.

[6] حميد خروف وآخرون، مرجع سابق، ص73.

قد تؤثر على علاقات الجيرة، كالتعاون والتضامن، والزيارة في الأعياد والمناسبات والتهادي فيما بينهم، والمساعدة المادية والمعنوية، فضلا عن المشاركة في العمليات التطوعية.

3.8 النظرية التكنولوجية:

يعتمد أنصار هذا الاتجاه أن التكنولوجيا بازدياد أثرها على الحياة الاجتماعية في المجتمعات، تصبح بالنسبة للمدينة متغيرا مستقلا ويكون التصنيع فيها نموذجا خاصا من التكنولوجيا ويعتبر "وليم أجبرن " و " هولي " من بين أولئك الذين دعموا هذا المدخل.[1]

إذ ينظران إلى التكنولوجيا على أنها المتغير الأساسي من حيث التأثير على سكان المدن ومناطق إقامتهم وكذلك على أماكن عملهم. وقد ربط " أوجبرن " بين تكنولوجيا النقل المحلي والنقل البعيد المدى ونشأة المدن وتأثر الحياة الداخلية بها، وهذا ما بينه " أموس هاولي " عندما قرر بأن انتشار وتناثر المراكز الحضرية بمثابة رد فعل مباشر في الحركة والتي حققتها التكنولوجيا.[2]

فالتكنولوجيا تؤثر على البناء الايكولوجي للمدن من حيث المركزية وعدمها، ومن حيث نمط البناء وتجهيزاته وأثر كل ذلك في نمط العلاقات الاجتماعية، بل أن التكنولوجيا أدت إلى إنتاج نمط معين من العلاقات الاجتماعية، فوسائل الاتصال الحديثة قد تقلل من فرص الاتصال غير المباشر، كما قد تقلل من فرص العزلة الاجتماعية، كما قد تزيد من فرص التماسك الاجتماعي عن طريق كثافة الاتصال الذي توفره التكنولوجيا الحديثة.[3]

إذا، فاعتمادنا على هذه النظرية في دراستنا إنما هو بغرض تحليل وتفسير النتائج المتعلقة بتأثير الوسائل الاتصالية الحديثة على علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، ذلك من كونها تكنولوجيات الاتصال الحديثة أصبحت من ملازمات الحياة اليومية للأفراد حتى في الأرياف، ناهيك عن المدن، وبالتالي فقد يكون لها تأثير على علاقات الجيرة إما بإضعافها وتشتيتها، أو تقويتها وتمتينها، وهو ما يجعل هذه النظرية في خدمة هذا الطرح.

---

[1] محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري. مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص61.

[2] فادية عمر الجولاني، مرجع سابق، ص88.

[3] محمد بومخلوف: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة –الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية–، دار الأمة، الجزائر، 2001، ص81.

الفصل الثاني: قراءة سوسيولوجية للمدينة

تمهيد

1 تعريف المدينة

2 مراحل نمو المدن

3 خصائص المدينة ومميزاتها

4 عوامل تطور المدن في العصر الحديث

5 المجتمع الحضري

6 التحضر في المجتمع الجزائري

7 مشكلات المجتمع الحضري

8 حلول لمشاكل التحضر

خلاصة

تمهيد:

تعتبر ظروف نشأة المدن والمراكز الحضرية من بين المواضيع التي اهتم بها علماء الاجتماع منذ نشأتها وتطورها والعوامل المؤثرة فيها والعلاقات الاجتماعية فيها، وذلك من أفلاطون في كتابه الجمهورية إلى ابن خلدون الذي ساهم إسهاما مؤثرا وواضحا في دراسة الحضر، وما ينشأ عن التمدن والتحضر، وتوالت الدراسات للمدينة على يد العديد من الباحثين الاجتماعيين، كونها من الظواهر الاجتماعية المعقدة في الخصائص وفي الخلفية الثقافية والاجتماعية، بعدما كانت التجمعات السكانية تبنى على أساس القرابة والصداقة والقيم الثقافية الموحدة، وعليها فإننا في هذا الفصل سنتطرق بالنقاش والتحليل لهذا الموضوع، وذلك من خلال تقديم مجموعة من التعاريف للمدينة، ومراحل نشأتها وعوامل تطورها، وكذا خصائصها، كما سنقوم بتعريف المجتمع الحضري وبعض المفاهيم المرادفة له والمشاكل التي تواجهه، وصولا عند عرض مراحل تحضر المجتمع الجزائري.

1 تعريف المدينة:

ينظر الجغرافيون إلى "المدينة كمكان يشتمل على الشوارع والمباني والطرق وغير ذلك من الماديات التي تجعل حياة المدينة ممكنة حيث كان وجه اهتمامهم الأول تبيان العلاقة المتبادلة بين المادة والعوامل الاجتماعية. وبينما يهتم الجغرافيون الاقتصاديون بمناطق التجارة في المدينة والأسواق، يحلل الجغرافيون الطبيعيون القوى الطبيعية والحياة الحضرية لبيان خصائص كل منهما. أما الجغرافيون الإيكولوجيون فيتمركزون حول نماذج التكوين الفيزيقي التي تظهر في المدينة كنتاج للعملية الإطرادية الشائعة، علاوة على تمركزهم حول بيان الخصائص المشتركة بين المدن".[1]

فالمدينة هنا ينظر إليها الجغرافيون وفقا لتضاريسها ومنشآتها المادية، كل حسب تخصصه الجغرافي.

ويعتبر **(ماكس فيبر)** من أول من حاولوا إيجاد تعريف محدد للمدينة ويقول بأن هناك عنصرا مشتركا بين تعاريف المدينة، هو أنها تتكون من مجموعة أو أكثر من المساكن المتفرقة لكنها نسبيا تعتبر مكان إقامة متعلق، وعادة ما تبنى مساكن المدن قريبة من بعضها البعض "الحائط لصق الحائط" أي أنها منطقة محلية تتميز بالكثافة في المسكن، أي مستوطنة شديدة الزحام إلى درجة يفتقد معها التعريف

[1] غريب محمد سيد أحمد :علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية –مصر، 1994، ص75.

المتبادل بين السكان. كما توجد بها أسواق محلية تشكل جزءا أساسيا من حياة الناس اليومية.[1]

فحسب **ماكس فيبر** فإن المدينة هي تلك الرقعة الجغرافية التي سمحت للناس بالولوج إليها واستوطانها بناء على أنها وفرت لهم أساسيات العيش، من مأوى ومأكل، وهو ما يجعلها شديدة الاكتظاظ وكثيفة المساكن.

كما تعرف المدينة بأنها مستوطنة حضرية ذات كثافة سكانية عالية ولها أهمية وظيفية تميزها على المستوطنات الأخرى.[2]

وهي أيضا ذلك المكان الذي يجتمع فيه الناس في منطقة محددة من الأرض، وينشط فيه أكثر شاغليه بنشاطات اقتصادية غير زراعية.[3]

وفي تعريف آخر لـ "**لويس ويرث**" يرى بأن المدينة هي المركز الذي تبرز فيه تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة من الأرض، وتأخذ أشكالا تنظيمية، كتطبيق القانون وتنفيذه على الناس، وهو مجال يتميز بالاتساع وكثافة الأفراد غير المتجانسين.[4]

وتعرف المدينة أيضا بأنها ذلك التجمع السكاني الذي يتصف ببعض الخواص الاجتماعية المتميزة، كضعف العلاقات الاجتماعية التي تتصف بكونها علاقات ثانوية ومؤقتة وغير شخصية، كذلك

عدم التجانس خاصة في المهن والمراكز الاجتماعية والاقتصادية، كما تعرف أيضا بكون أن غالبية سكانها يعملون بمهن غير زراعية.[5]

فأبرز ما يميز التعريف السابق هو أن الأنشطة الاقتصادية في المدينة هي أنشطة تجارية وصناعية مبنية على التخصص والتكوين، وبعيدة عن التجانس.

أما **روبرت بارك** فيرى أنها ليست مجرد تجمعات من الناس تجعل من حياتهم أمرا ممكنا مثل الشوارع والمباني والكهرباء ووسائل المواصلات وغيرها، فهي فوق هذا كله تعد اتجاه عقلي ومجموعة من

[1] جمال محمد موسى وآخرون: أسباب عزوف السكان عن السكنى في المدن المستحدثة. دراسة مطبقة على مدينة السادس أكتوبر –القاهرة–، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، العدد 15، الجزء 2، 2003، ص 26.

[2] مصطفى الخشاب: الاجتماع الحضري، دون دار نشر، القاهرة، ط2، 1982، ص108.

[3] ميسون علي إبداح: مرجع سابق، ص 09.

[4] محمد عاطف غيث وغريب أحمد: المجتمع القروي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص13.

[5] حسن علي حسن: المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991، ص–ص67–69.

العادات والتقاليد إلى جانب تلك الاتجاهات المنظمة والعواطف المتأصلة في العادات والتي تنتقل عن طريق التقليد. بمعنى أن الوسط الحضري ليس مجرد ميكانيزم فيزيائي بل هو المكان الذي يتضمن العمليات الحيوية التي تنظم الناس الذين يكوّنوه.[1]

فروبرت بارك يتعدى بتعريفه للمدينة كونها تجمعات سكانية فقط، بيل يرى أنها موطن علاقات وروابط اجتماعية تنظم الناس، من خلال التفاعلات اليومية فيما بينهم، والتي تستند في ذلك إلى الضبط الاجتماعي السائد، كالقوانين والعادات والتقاليد والأعراف.

وحسب **جون ميتشال** فالمدينة عبارة على تجمعات سكانية كبيرة غير متجانسة على قطعة أرض محددة تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية المدنية، وتمتاز بالتخصص وتعدد الوظائف.[2]

فهي بذلك عكس الريف الذي يمتاز بالعيش وفق نظام القبيلة أو العشيرة، وغالبة ما يكون سكانها أقارب إما بالنسب أو القرابة المباشرة، وتكون مهنتهم في غالب الأحيان الزراعة وفق مبدأ التضامن فيما بينهم.

والمدينة حسب **رالف لينتون** تشير إلى جماعة تعيش على مبادلة المنتجات المصنوعة والخدمات اللازمة للحصول على الطعام والمواد الخام، ويعتمد وجودها على هذه المبادلة.[3]

فالمدينة تقوم على إنتاج ساكنيها في مختلف التخصصات والميادين، مما يسمح بتبادل هذه المنتجات والخدمات بما يلبي حاجياتهم، وهو ما يوضح أن الأنشطة والمهن في المدينة مرتبطة ببعضها البعض.

ويعرفها **مصطفى الخشاب** بأنها وحدة اجتماعية حضرية محدودة المساحة ومقسمة إلى إدارة، يقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف وتمتاز بالكثافة السكانية وسهولة مواصلاتها وتخطيط مرافقها ومبانيها.[4]

فالمدينة حسب **الخشاب** لم تبنى بالصدفة أو بطريقة عشوائية، وإنما كان بناؤها من منطلق

[1] محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري. مدخل نظري، مرجع سابق، ص128.

[2] J. Mitchel : the antropological study of of the urban community african studies, New York, 1960, p18.

[3] رالف لينتون: شجرة الحضارة، ترجمة: أحمد فخري، الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص42.

[4] مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص111.

عقلاني منظم ومخطط مسبقا، جعلها تتميز بتنوع وظائفها وسهولة مواصلاتها.

وفي تعريف آخر، ينظر إلى المدينة بأنها: كل تجمع ذو حجم سكاني يتوفر على وظائف إدارية واقتصادية واجتماعية وثقافية.[1]

ويعرفها "**مايكل فرانت**" على أنها: "مكان يجتمع فيه عدد من السكان ويعيشون حياتهم اليومية بكل ما فيها من علاقات تربط بعظهم البعض، وقد تكون محدودة المساحة والسكان وقد تتسع أو تزيد في أحد هذه الجوانب لتصبح عاصمة للدولة".[2]

وبهذا تعتبر المدينة موطنا لتشكيل علاقات اجتماعية بين قاطنيها، وليست مجرد أبنية ومصانع وأسواق.

ويري "**ليدروت Ledrut**" أن المدينة هي "مكان أو وسط ذو امتيازات وهي ظاهرة يدور فيها عمل الإنسان".[3]

فمما سبق من تعريفات للمدينة نستنتج أن هذه الأخيرة تتمثل في رقعة جغرافية معينة تتكون من أبنية ومصانع ومنشآت حيوية وضرورية للعيش الإنساني، أنشأها الإنسان بناء على تخطيط مسبق، يجعلها منظمة ومتنوعة الأنشطة كالتجارة والصناعة، كما أنها تضم في طياتها تفاعلات اجتماعية بين سكانها، وبالتالي فهي موطن لتشكل علاقات اجتماعية، وممارسات اجتماعية على اختلافها وتأرجحها بين السلب والإيجاب، إذ قد نجد في المدينة التضامن والتكافل والتعاون، وقد نجد الفردية والأنانية وتقديم المصالح الخاصة على العامة، كما نجد ضبطا اجتماعيا متمثلا في القانون، ونجد مقابله العنف والجرائم.

2 مراحل نمو المدن:

بما أن المدينة تعتبر من الإنجازات الإنسانية فإنها ونتيجة للتراكمات التاريخية التي بنيت عليها قد مرت بمراحل، جعلتها تنمو لتصل إلى ما هي عليه في عصرنا، وهي كمايلي:

[1] قانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006، ص 18.

[2] وهيبة صاحبي: التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017، ص323.

[3] R. Ledrut : Sociologie urbaine, P.U.F, Paris, France, 1973, p186.

1.2 مرحلة النشأة: eopolis

وهي المرحلة الأولى في تشكيل المدن، حيث تتميز بانضمام بعض القرى إلى بعضها واستقرار الحياة الاجتماعية تبعا لخصائص المرحلة، وقد قامت المدينة خلال هذه المرحلة بعد اكتشاف الزراعة وقيام الصناعة اليدوية وانعدام التخصص الوظيفي، وسيادة الفكر والأدب، وصغر حجم المدينة، ويرجع ذلك إلى بساطة التكنولوجيا السائدة، وهكذا ظهرت المدن الأولى في العصر الحجري الحديث وعصر اكتشاف المعادن، ويمكن تقسيم هذه المرحة إلى قسمين:

2.2 مرحلة تجمعات ما قبل الزراعة:

وتتميز هذه المرحلة بقلة عدد السكان والانتشار تبعا لموارد الرزق التي يعيش عليها السكان وتم الزيادة في نمو المدن تدريجيا، حينها بدأت الحالة الاقتصادية في التحسن، وقد برزت بعض المدن نتيجة انتشار الزراعة والتجارة التبادلية.[1]

3.2 مرحلة التجمعات الزراعية:

وكانت هذه المرحلة أكثر تطورا واختلافا عن سابقتها، كون أنها شكلت صعودا واضحا في معدلات النمو الاقتصادي، مما شجع على نمو مستقرات جديدة وجعلها سوق تجاري لها ولما حولها، كما تميزت المرحلة بارتفاع واضح في معدلات نمو السكان.[2]

فاكتشاف الإنسان للزراعة أحدث ثورة اقتصادية واجتماعية سميت بالثورة الأولى التي أدت إلى ظهور الريف، أما الثورة الثانية فبدأت باكتشاف التجارة والصناعة البسيطة (الحرف)، وأدت إلى ظهور المدينة والى ظهور الدولة أيضا؛ ولقد ظهرت المدن في بادئ الأمر في بلاد مابين النهرين وفي وادي النيل والهند بحيث تدل بعض الآثار التاريخية على أن عدد السكان في بعض مدن هذه المناطق كان يتراوح مابين 7 و20 ألف نسمة في المدن السومارية، ومن هذه المدن: بابل، وانتشرت فيها الأبنية الدينية والإدارية والأسواق التجارية والمصانع، وخاصة صناعة الأسلحة، والحرف اليدوية والأبنية السكنية وثكنات الجيش، وكان اعتماد معظم سكانها على ما تنتجه الأقاليم المجاورة من المواد الخام المخصصة الصناعية والمواد الغذائية كما ظهر في جنوب العراق من سوسة وأوكشين، وهذه الأخيرة كانت قرب مكان مدينة بابل التاريخية وفي مصر عدة مدن منها: طيبة، ممفيس وفي الصين كانت مدينة "أنيانغ"، في حوض

[1] أبو عيانة فتحي: جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، ط1، 1993، ص-ص 76-77.

[2] المرجع السابق، ص-ص76-77.

نهر هاوانغهو وقد نشأت منذ 5000سنة قبل الميلاد، وظهر في أمريكا الوسطى عدة مدن – هذه المدن ما بين3000 أيضا كان أهمها مدينة" كوبان "في فترة 1000 قبل الميلاد وكانت أهم مراكز إمبراطورية **الأنكا**.[1]

فالناظر إلى حال المدن في هذه الفترة يرى أنها تشكلت بسبب اكتشاف الصناعات البسيطة، وخاصة اكتشاف الزراعة وما أنتجه من تطور اقتصادي ملحوظ.

4.2 مرحلة المدينة: POLIS

وهي مرحلة يميزها التركز السكاني الشديد، كما تتسم بالتمييز الطبقي بين مختلف الفئات الاجتماعية وظهور الفلسفات والعلوم النظرية والفنون والمدارس، إضافة إلى توفر البنية التحتية من مواصلات مختلفة كالسكة الحديدية، شبكات الطرق، ولعل أهم المدن الأولى في الظهور كانت القاهرة، مكسيكو سيتي، بومباي وغيرهم، بمعنى أن لكل دولة مدينة كبيرة متميزة تتصف بالتنظيم الاجتماعي واتساع الأسواق وشبكات طرق ومواصلات مختلفة تميز المدينة عن باقي المدن والقرى الأخرى.[2]

فالمدينة في هذه المرحلة ظهرت كحاجة ملحة نظرا للتزايد السكاني الذي أنتجه النزوح الريفي، وذلك لتطور الصناعات وتوفر مناصب الشغل.

5.2 مرحلة المدينة الكبيرة: METROPOLIS

المدينة الكبيرة لا تعني أنها مدينة واحدة، وإنما تكتل مجموعة من المدن تكمل بعضها، حيث يكون النشاط الاقتصادي والتجاري مكملا لبعضه البعض، حيث تبدأ المدن بالتجمع وتمتاز بالكثافة السكانية العالية، وتتوفر على قاعدة اقتصادية قوية، وتهتم الدولة بتحقيق مطالب السكان، وقد تصل لتصبح عاصمة أو مركز رئيسي للحكومة، كون أنها تنفرد بمميزات خاصة كالتجارة والصناعة والثقافة والفنون والسياسة، كما تشكل مع مرور الوقت المدينة الأم لكبر حجمها، ويشكل هذا النوع من المدن حاليا أكثر من خمس سكان العالم.[3]

فالمدن الكبيرة هنا جاءت كنتاج لتوسع المدن التصاقها ببعضها البعض، الأمر الذي جعلها تتشارك فيما بينها في معظم أنشطتها الاقتصادية كالتجارة والصناعة.

---

[1] عرب دعكور، مرجع سابق، ص49.

[2] محمد غريب سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 82.

[3] المرجع السابق، ص 83.

6.2 مرحلة المدينة العظمى: MEGALOPOLIS

ويميزها ظهور التنظيم الآلي والتخصص وكذا تقسيم العمل وانخفاض معدلات نمو السكان، وكذا معدل النمو الاقتصادي، وبروز النزعة الفردية نتيجة تعدد الثقافات والأفكار والإيديولوجيات كما تنتشر النظم البيروقراطية في الإدارة، ويبرز خلالها الصراع الطبقي بين أصحاب الأعمال والعمال، ويؤدي ذلك إلى ظهور تناقضات اجتماعية وفساد الإدارة، وتنتشر الانحرافات والجرائم في محيط المدينة.[1]

فهذه المدن نظرا لحجمها الكبير، تعمد الحكومات إلى تنظيمها بطرق آلية من خلال تقسيم العمل وإرساء مبدأ التخصص، كما تشهد حركة صناعية كبيرة وهو ما يبرز لنا في هذه المدن صراعات عمالية بين الرؤساء والمرؤوسين.

7.2 مرحلة التيرانوبوليس: TYRANNOPOLIS

يشهد المجتمع في هذه المرحلة حركة واسعة النطاق، كون أن المدينة تصل إلى أعلى درجات الهيمنة الاقتصادية، مما يدفع بالسكان إلى الهروب نحو الريف أو الضواحي والأطراف، من جراء ظروف العيش غير الملائمة وغير المرغوبة، وبالتالي يصبح الاستقرار خارج المدينة هو حلم كل الناس.[2]

8.2 مرحلة المدينة المنهارة: NEKROPOLIS

ويعد هذا النموذج نهاية مراحل التطور الحضري، حيث تصبح المدينة على شكل أشباح في نظر **ممفورد** على الرغم من أنه لم يتحقق ذلك بعد، إلا أن **ممفورد** يرى بأنه واقع لا مفر منه، كون أنه يرتبط بالتفكك الذي يبلغ أعلى درجاته، وبالتالي العودة إلى الاستقرار في الريف الذي يوفر السكينة لقاطنيه.[3]

3 خصائص المدينة ومميزاتها:

1.3 الكثافة السكانية العالية:

ويرتبط بطبيعة الوظيفة التي وجدت من أجلها.[4]

فالمدن الصناعية مثلا نجدها أقل كثافة من تلك التي أنشأت لحل مشكلة السكن، حيث نجد المدن الصناعية تتكون من العمال وأسرهم فقط، بين المدينة التي أنشأت لحل مشكلة السكن نجها أكثر كثافة،

---

[1] المرجع السابق، ص 88.

[2] قانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، مرجع سابق، المادة 6.

[3] المرجع السابق.

[4] السيد عبد العاطي: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص216.

لاحتوائها على سكان من مختلف المناطق، وعلى اختلاف ثقافاتهم ومستوياتهم الاقتصادية.

2.3 التنوع الاقتصادي:

حيث يعتمد سكان المدن على نشاطات متنوعة تكثر فيها التجارة والخدمات والمهن المتخصصة.[1]

فالمدينة بالنظر إلى التطور والتنظيم الذي تشهده، يجعلها متعددة النشاطات، حيث تنتشر بها الصناعات ومختلف الخدمات، كما تنتشر بها مختلف المهن الحرة.

3.3 سيادة القانون:

وهي وسيلة الضبط الاجتماعي باعتبارها وسيلة لتنظيم علاقات سكان المدن وتنظيم حياتهم الاقتصادية.[2]

فالكثافة السكانية الكبيرة للمدينة وشساعة مساحتها، واختلاف وتنوع اداراتها، يجعل من الصعب التحكم في علاقة هؤلاء بطريقة بدائية يرجع فيها القرار إلى شخص واحد، وبالتالي فإن سن القوانين التنظيمية بمثابة الوسيلة الأمثل لتنظيم حياة سكانها بشكل يضمن لكل فرد حقوقه ويلزمه بما يتوجب عليه.

4.3 التنوع والاختلاف الثقافي:

كون أنها مجال جغرافي تجتمع فيه الأجناس والثقافات، وبطبائع متباينة.[3]

فالمدن بالدرجة الأولى إنما وجدت بغرض امتصاص الزيادة السكانية، وبالتالي فإنها تشهد تنوعا ثقافيا، نظرا لاختلاف الخلفيات الثقافية لسكانها واختلاف أصلهم الجغرافي، ومستواهم الاقتصادي.

4 عوامل تطور المدن في العصر الحديث:

إن الأسباب التي أدت إلى تطور بعض المدن في العصر الحديث من حيث اتساع المساحة وزيادة عدد السكان ووظائف تمركز المدن الاجتماعي والتجاري والإداري والسياسي والتربوي والاقتصادي يرجع إلى عدة عوامل أهمها:

---

[1] المرجع السابق، ص216.

[2] إبراهيم فتحي علي وأبو راض فتحي عبد العزيز: جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2003.

[3] المرجع السابق.

1.4 التقدم الزراعي:

يعتمد كل إنسان على مساحة معينة من الأراضي المزروعة التي توفر له غذاءه، وتعتمد مساحة هذه الأرض على الجهد المبذول والكفاءة المتوفرة في استغلالها، فإذا ارتفعت الكفاءة قلت المساحة وإذا قلت الكفاءة زادت المساحة، فإذا وصلت قلة الكفاءة لدرجة أن كل زارع لا يمكنه أن ينتج من أرضه إلا ما يكفيه هو وعائلته، فإنه لن يكون هناك فائضا لإعالة أشخاص آخرين يعملون في مهنة غير زراعية، وكذا يتحتم على كل إنسان أن يكون جامعا أو منتجا للغذاء إذا أراد أن يعيش، أما إذا ارتفعت كفاءة الزارع لدرجة يمكنه بها أن ينتج من أرضه ما يكفيه هو وعائلته ويحقق فائضا بعد ذلك، فإن الفرصة تكون مواتية لبعض المواطنين لكي يعملوا في مهن غير زراعية، والاعتماد على زملائهم المزارعين في تدبير الغذاء اللازم للجميع. وإذا ما حدث هذا فإن الظروف تكون ملائمة لنشأة المدن، وذلك لأن الفلاح الذي لا يعمل في الزراعة يهاجر لمناطق أخرى للعمل في التجارة أو الصناعة وبذا تنشأ المدن ويزداد حجمها وينمو.[1]

فالتقدم الزراعي جعل العديد من الأفراد يتجهون نحو ممارسة أعمال أخرى كالصناعة والتجارة، دون الخوف على غذائهم وغذاء أسرهم، لأن التقدم الزراعي أنت فائضا زراعيا يكفي لغير الفلاح، وبالتالي فإن التقدم الزراعي فتح الآفاق نحو ممارسة أنشطة خارج مجال الزراعة، وهو ما أوجد ظروف نشأة المدينة، كون الفلاح الذي يرغب في ممارسة أعمال أخرى يهاجر إليها.

2.4 التقدم الصناعي :

إذا كانت الصناعة اليدوية (الحرفية) التي كانت في البيوت وداخل الأكواخ البسيطة لا تحتاج إلى أعداد كبيرة من العمال يتمركزون في منطقة واحدة، فإن الصناعة الحديثة على العكس من ذلك فهي تحتاج إلى تجمع عدد كبير من العمال في مكان واحد داخل عدد من المصانع المتجاورة التي تعتمد على بعضها البعض أو التي تعتمد على مصدر واحد للمادة الخام. وساعد في هذا الاتجاه وجود مصادر الطاقة المحركة كالفحم والشلالات في أمكنة محددة، مما استدعى إقامة المصانع في تلك المناطق وذلك لاعتبارات اقتصادية مختلفة. وعندما ازدهرت الصناعة، ازدادت الحاجة للعمال الذين اضطروا للسكن في منطقة المصانع كسبا للوقت، وساهم ذلك بتأمين متطلبات الحياة اليومية من مدارس ومستشفيات ومستوصفات ومراكز اللهو والأحذية والمحلات التجارية ووسائل النقل وغيرها، كل هذه الضروريات هامة

[1] عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981، ص-ص42-43.

في مراكز تجمع العمال الصناعيين، مما أدى إلى مدينة كبيرة مثل المدن التي أنشئت لغاية صناعية في كل من: ألمانيا حيث مدينة مصانع سيارات" فولكسفاغن" ومدينة" بيتسبرغ "الولايات المتحدة الأمريكية، لصناعة الحديد والصلب.[1]

فالتقدم الصناعي أوجد مدنا خاصة بالصناعة، وذلك بناء على الكثافة السكانية للعمال بهذا القطاع، حيث أن ربح الوقت يستلزم السكن بالقرب من مكان العمل، وهو ما أوجد المدن الصناعية والتي توفر لعمالها وأسرهم كل متطلبات الحياة اليومية من مرافق وخدمات.

3.4 التقدم التجاري:

لقد اعتمدت المدن في فترة ما قبل الثورة الصناعية على التجارة في نشأتها، فكان السوق هو مركزها وكانت التجارة هي حياتها ومصدر ثروتها، فالمدن الصغيرة تعتمد التجارة بين عدد من المدن الصغيرة الأخرى، أما المدن الكبيرة فكانت تجارتها دولية أي بين دول مختلفة، ولا يعني هذا أن المدن مأوى التجار فقط، وإنما يعني أن أساس اقتصادها كان تجاريا وأن أغلب العاملين في المدينة من كتبة وموظفين ومديرين ومختصين في الدعاية ومحاسبين كانوا من ملحقات العمليات التجارية، وأن الأطباء والمهندسين والمحامين والمدرسين كانوا في خدمة التجار وملحقاتهم، وهذا العالم التجاري وازدهاره ينتج عنه زيادة سكانية في المدن ليتحول العديد من الريف نحو العمل التجاري في المدن كما نشأت من جراء التجارة مدن مخصصة لهذه الغاية لأسباب جغرافية تتعلق بموقع المدينة في نقطة التقاء مابين منطقتين قريبتين أو بعيدتين عن بعضهما، ولكنهما مكملتان لبعضهما اقتصاديا، ومثال ذلك المدن القديمة التي أنشئت في الصحراء بين منتجات الشرق وتجارة الساحل الشرقي للبحر المتوسط وثم للغرب مثل مدينة **تدمر**، ومدن الساحل الجنوبي للبحر المتوسط المتمثلة بمدن المغرب العربي، ونفس الشيء بالنسبة لمدن دمشق وحلب، وقبلهما **البتراء**، كمحطات التجارة مابين مكة والمدينة النبوية ومدن آسيا الوسطى.[2]

فازدهار التجارة أنتج زيادة سكانية في المدن بناء على نزوح العديد من الأفراد نحوها ورغبتهم في مزاولة التجارة.

4.4 المواصلات:

تعتمد التجارة والصناعة على المواصلات اعتمادا كبيرا، فلا يمكننا أن نتصور أي نهضة تجارية أو صناعية بدون سكك حديدية أو طرق زراعية أو خطوط ملاحية بحرية وجوية إلى غير ذلك من وسائل

[1] عرب دعكور: مرجع سابق، ص-ص54-55.

[2] المرجع السابق، ص55.

المواصلات، وكانت الملاحة النهرية البحرية هي الأساس في العصور لنشأة المدن، ولهذا نشأت المدن على الأنهار وسواحل البحار والمحيطات، وبنشأة السكك الحديدية عند تلاقي الخطوط أو تفرعها وعند بدايتها أو نهايتها، وبنشأة الطرق الزراعية واختراع السيارة نشأت مدن على الطرق الزراعية، على أنّ رخص وسيلة النقل لازال له الأثر الأكبر في وجود المدن، ولما كانت السكك الحديدية أرخص من السيارات، والملاحة النهرية والبحرية أرخص من السكك الحديدية، فإن سواحل البحار وضفاف الأنهار لازالت تجتذب المدن أكثر من السكك الحديدية، كما أن السكك الحديدية تجتذب المدن أكثر من الزراعة.[1]

فتطور المواصلات سهل على الأفراد التنقل بين المدن، وهو ما جعل المدن مراكز جذب للسكان على أوسع نطاق، حيث أن تور المواصلات سهل من تنقل ونزوح الأراد نحو المدن ولو من مناطق بعيدة عنها.

5.4 العامل السياسي والوظيفة الحكومية:

تختار الحكومات مراكزها عادة في المدن، ونظرة واحدة إلى أي عاصمة من عواصم العالم تجعلنا نرى مدى تأثير وجود الحكومة المركزية فيها على نموها، ويرجع هذا إلى سببين:

– أن الحكومة تجتذب عددا كبيرا من الناس ليعملوا فيها أو على أمل أن يعملوا فيها.

– رغبة الناس في المعيشة بالقرب من مصدر السلطة لكثرة العمل وتنوعها.

وهذا وتجذب عواصم الأقاليم عددا من الناس أيضا لنفس الأسباب، ولكن بدرجة أقل، كما أن تأثير الحكومة على نمو المدن يزداد بمرور الوقت وذلك لازدياد مسؤوليات الحكومة باستمرار وبنموها نموا كبيرا وخاصة في الحكومة الاشتراكية.[2]

6.4 العامل الديني:

ساعد العامل الديني على تأسيس عدد من المدن مخصصة للعبادة سواء في العصور الوسطى والقديمة والحديثة، فمدينة **أثينا** أنشئت أساسا لغاية دينية حيث كانت معبدا لآلهة" أثينا "كما أصبحت **يثرب** مدينة بعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إليها سميت **المدينة النبوية**، ومنذ ذلك الوقت ازداد عدد سكانها فاتسعت ونالت شهرة عالمية وأصبحت الدولة الإسلامية، ومثلها مكة المكرمة والقدس والقيروان، إن كل هذه الأماكن كانت قد ازدهرت وتطور عدد سكانها واتسعت مساحتها بسبب العامل الديني الذي

[1] مخلوف ناجح، مرجع سابق، ص258.

[2] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص49.

أعطاها صفة القداسة وجعلها محط أنظار.[1]

فاتصاف مدينة بقداسة دينية معينة يجعلها مركز اهتمام وجذب للسكان، خاصة المتعبدين منهم، كما أنها نموها السكاني يجعلها أيضا ذات نمو اقتصادي من خلال تقديمها لمختلف الخدمات والتوفير مختلف المرافق لسكانها.

7.4 الاستعمار:

إن ازدهار الصناعة في أوروبا وزيادة الإنتاج عن حالة السوق المحلية جعل الدول الأوروبية تتسابق في التفتيش على الأسواق خارج بلادها وبزيادة التصنيع ازداد احتياج الدول إلى المواد الأولية التي لا يمكن تدبيرها محليا، ولذا تسابقت دول غرب أوربا إلى آسيا وإفريقيا محاولة الحصول على المواد الخام، وبازدياد حدة التنافس بين تلك الدول بدأت كل منها تحاول السيطرة على أكثر ما يمكن من مصادر الثروة مستخدمة القوة العسكرية ومن هنا بدأ الاستعمار؛ وبعد فرض الاستعمار نظامه الاجتماعي على البلدان الإفريقية والآسيوية ظهرت مدن جديدة في تلك البلاد، وقد أدى انتقال الأوروبيين إلى تلك البلاد إلى تكوين مجتمعات أوروبية جديدة قوامها الموظفون والتجار والمهندسون والكتبة والبحارة والجنود، ورجال الدين وغيرهم، وواجهت هذه المدن عدد كبير من السكان الأصليين فانقسم أهلها إلى قسمين أساسيين يختلفان عن بعضهما كل الاختلاف:

-قسم أوربي يسكنه الأوربيون.

-قسم محلي يسكنه السكان الأصليون.

ومن أمثلة هذه المدن نذكر :**بومباي، سنغافورة، بانكوك، داكار، أكرا، جوهانسبورغ، دار السلام.**[2]

8.4 أسباب أخرى:

وعلاوة على ما سبق فقد كانت هناك أسباب أخرى إضافية أدت إلى ظهور عدد كبير من المدن، ومن أمثلتها المدن الحربية التي تنشأ عادة على حدود الدول، والمدن الترويجية التي تنِشأ في المناطق الساحلية كسواحل البحار والبحيرات أو فوق الجبال والمدن الجامعية التي تنشأ حول بعض الجامعات إلى غير ذلك من العوامل. ومن هذا نرى أن هناك أسباب اقتصادية، جغرافية، وسياسية أدت إلى نشأة المدن ونموها، وان هناك أسباب أخرى نفسية واجتماعية أدت إلى نموها.[3]

---

[1] عرب دعكور، مرجع السابق، ص59.

[2] Derruau.m : Nouveau précis de géographie humaine.p.360.

[3] عبد المنعم شوقي: مرجع سابق، ص50.

5 المجتمع الحضري:

المجتمع الحضري هو مجتمع المدينة عند علماء الاجتماع، ويتميز هذا المجتمع بعدة سمات مثل التعقيد والتباين وتقيم العمل وارتفاع مستوى التكنولوجيا وتباين السلوك وتقدم التنظيم الاجتماعي واللاتجانس وشدة الحراك الاجتماعي وكثافة السكان وكبر الحجم، وهو نمط مثالي أو مجرد، طوره **روبرت رادفيلد** كجزء من تصنيفه المجتمعي إلى حضري– شعبي، ويتميز المجتمع الحضري بعدد السكان الكبير وباللاتجانس والاتصال الوثيق بالمجتمعات الأخرى من خلال التجارة وعملية الاتصال، يسوده تقسيم العمل المعقد، وسيطرة الاهتمامات المتبادلة العلمانية على المقدسة، بالإضافة إلى غير ذلك فهو يتميز برغبة أعضائه في تنظيم السلوك على نحو عقلاني نحو أهداف محددة، وذلك في مقابل الانقياد وراء مستويات السلوك ومعاييره التقليدية دون جدل. ومن أبرز خصائص المجتمع أن العلاقات غير شخصية وتعاقدية، وأن ضوابطه الاجتماعية من النوع الرسمي.[1]

يشير المجتمع الحضري إلى المجتمع الذي يتميز بالتعقيد وتقسيم العمل واللاتجانس واستخدام التكنولوجيا في الإنتاج والخدمات، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وكبر حجم كثافة السكان والعلاقات الرسمية ووضوح الحراك الاجتماعي، وتعقد أساليب التفاعل الاجتماعي.[2]

هو مجموعة من الأفراد تقطن في البيئة الحضرية (المدينة)، وتتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع خصائص الحجم والكثافة واللاتجانس.[3]

فالمجتمع الحضري مما سبق هو ذلك المجتمع الذي يقطن بالمدينة بكثافة كبيرة، ويتفاعل فيما بينه بطرقية منظمة وعضوية، من خلال الاتصالات الرسمية في غالب الأحيان، بناء على التخصص والمصالح المتبادلة، فالمجتمع الحضري يتسم بسلطة الضبط الرسمي المتمثل في القوانين.

1.5 بعض المفاهيم المتعلقة بالمجتمع الحضري:

1.1.5 التحضر:

"هو ظاهرة اجتماعية جغرافية ينتقل السكان في ظلها من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وبعد انتقالهم يتكيفون بالتدرج مع طرق الحياة وأنماط المعيشة الموجودة في المدن، وهو أساسا يعني

[1] محمد علي محمد وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985، ص497.

[2] سميرة أحمد السيد: مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية، 1997، ص179.

[3] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص555.

تمركز السكان في المدن ويؤدي إلى تغيير اجتماعي وثقافي، وتدعيم الروح الفردية في العلاقات التي تصبح ثانوية بعدما كانت أولية في القرية".[1]

ويعرفه **محمود الكردي** بأنه الاتجاه العام نحو الإقامة في المراكز الحضرية، والعمل على تعميرها وتوسيع نطاقها الحضري وهو موقف نجده سائدا عالميا، وغير قاصر على منطقة معينة دون غيرها، رغم التفاوت الواضح بين مناطقها من حيث التباين في الدرجة أو المستوى.[2]

ويعرفه **عبد المنعم شوقي** بأنه العملية التي تتم بها زيادة سكان المدن عن طريق تغير الحياة في الريف من حياة ريفية إلى حياة حضرية، أو عن طريق هجرة القرويين للمدن المقصودة، بما في ذلك التغيرات التي قد تحدث لطبائع وعادات وطرق معيشة سكان الريف حتى يتكيفوا للمعيشة في المدن.[3]

ف **عبد المنعم شوقي** يركز على فكرة أن التحضر هو تغير نمط الحياة من ريفي إلى ضري ولا يشترط فيه الهجرة على المدينة، حيث يرى أن سكان الريف يمكن أن تتغير حياتهم من ريفية إلى حضرية، وذلك من خلال تغير طرق المعيشة.

كما يرى "**Linson**" أن التحضر عملية ونتيجة في آن واحد تمثل عملية من عمليات التغير الاجتماعي، يتم من خلاله انتقال سكان الأرياف إلى المدن والعيش فيها.[4]

فحسب **Linson** فإن التحضر إنما هو نزوح الأفراد من الريف نحو المدن قصد العيش فيها

ويرى "**Irvin**" أن التحضر عملية يمتد تأثيرها إلى تحويل سكان الريف أو ذوي النزعة القبلية إلى أنماط حضرية، من خلال التغير الثقافي الذي يتضمن تغيرا في القيم والاتجاهات والمواقف والسلوك تجاه المهاجرين نحو التوافق والانسياق مع الأنماط الحضرية المحلية.[5]

---

[1] فوزي رضوان العربي: أنماط التجمعات في الوطن العربي، في كتاب، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، 1985، ص-ص137-138.

[2] محمود الكردي: التحضر دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986، ص30.

[3] عبد المنعم شوقي، مرجع سابق، ص23.

[4] John Linson Robert : Urban Structure, Random House, New York, United States of America, 1969, p37.

[5] Irvin P and Estellie Smith : Urban place and Process, reading in the anthropology of Cities, New York, United States of America, 1980, p2.

فـ **Irvin** يرى أن التحضر هو تغير ثقافي في القيم والسلوك والقيم والاتجاهات، تتأثر به العائلات الريفية، مما يساعدها على التكيف في الوسط الحضري.

أما التحضر لدي "**Mitchell**" فهو عملية التحول إلى النمط الحضري ويتم هذا من خلال حركة الناس وعملياتهم الاجتماعية إلى المناطق الحضرية، ويعني ذلك زيادة الاسكان والعمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى تغير وتحويل أعمالهم الزراعية إلى أعمال أخرى نجدها في المدن ويترتب عليها تغيير في أنماط السلوك نتيجة العيش فيها.[1]

فحسب **Mitchell** فإن التحضر هو تحرك الأفراد نحو المدن وتغير أعمالهم ونشاطاتهم إلى أعمال أخرى موجودة بالمدن.

ويرى "**Chester**" أن التحضر هو العملية التي تهدف إلى الانتقال من الحياة الريفية ومعيشتها إلى حياة الحضر والعيش في المدن، والتكيف مع الحياة المجتمعية الحديث، وذلك بعد التغير في أسلوب الحياة من نمط إلى نمط آخر.[2]

أما "**Bergel**" فيرى أن التحضر عملية ذات جانب ديناميكي متحرك وهو عكس الحضرية التي تمثل الجانب الثابت المستمر.[3]

وميز **محمد بومخلوف** بين خمسة معاني للتحضر وهي:[4]

أ- المعنى الجغرافي:

يشير التحضر في معناه الجغرافي إلى اتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكنية الحضرية سواء بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحول القرى إلى تجمعات حضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول اقتصادي أو إداري أو غير ذلك، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تماما، كما في حالة المدن الجديدة والمدن الصناعية، وأن التوزيع الجغرافي للمدن على الرقعة

[1] Mitchell Clyde : urbanisation in South Africa, Tovistock publication, London, United Kingdom, 1973, p43.

[2] Chaster A David : American Society in Transitions, Merdith Corporation, New York, United States of America, 1970, p35.

[3] Eric E Bergel : Urban Community, graw-hill book, London, United Kingdom, 1955, p10.

[4] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص-ص25-27.

الجغرافية الوطنية له دلالة بالغة الأهمية وعلى أكثر من صعيد، اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا، فهو مؤشر على الصحة الحضرية للمجتمع.

ب- المعنى الديموغرافي:

يشير إلى ازدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما: النمو السكاني الطبيعي والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة.

ج- المعنى الإيكولوجي:

يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من ازدياد عدد البنايات وتجاورها وتوسع حجم المدينة، وارتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة، ينتج عن كل ذلك بيئة اجتماعية خاصة، تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاتصال الاجتماعي المباشر وغير المباشر، ولذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات وما يتولد عن كل ذلك من ابتكار وإبداع، فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري، وذلك لأن البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسعا للحرية والتفاعل، وتتميز بالتباين الشديد والمجهولية والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية، وهكذا فإن التحضر يؤدي إلى إنتاج بيئة ذات طبيعة خاصة.

د- المعنى التنظيمي:

المدينة هي تنظيم اجتماعي كبير، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح، بفضل التنظيمات المختلفة التي تسهلا على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة، من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري الكبير، وأبرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الاعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين، وهذا إلى جانب أن الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمي في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة إلى درجة القول أن المدينة تتميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات والجهود والأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجاءها، وهكذا فالتحضر تنظيم.

هـ- المعنى السوسيولوجي:

يشير إلى تلك العمليات الاجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية، التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري قربت أو بعدت، تتلاك آثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض، كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الاتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني، والانتماء التنظيمي القسري والطوعي، كل ذلك يحدث نمطا جديدا تماما من العلاقات والسلوكيات والتصورات والذهنيات، ينتج عنه ما يسمى بثقافة المدينة أو ثقافة الحضرية التي لها قيمها ومعاييرها، يكتسبها الفرد المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها، وهكذا فالتحضر يؤدي إلى حالة من الوجود الاجتماعي بشقيه المادي واللامادي، يتسم بالتعقيد ويفرض نفسه على الأفراد والجماعات معه، وهو معنى الحضرية عند **لويس ويرث**.

2.1.5 الحضرية:

يشير مصطلح الحضرية إلى "أنماط الحياة الاجتماعية التي يعتقد أنها مميزة لسكان المناطق الحضرية، وهي تتضمن مستوى عال من تقسيم العمل ونمو الذرائعية في العلاقات الاجتماعية وضعف العلاقات القرابية، ونمو المنظمات الطوعية والتعددية في المعايير، والتحول العلماني وزيادة الصراع الاجتماعي، وتعاظم أهمية وسائل الاتصال الجماهيري".[1]

وهناك من ينظر إلى الحضرية أنها نموذج معين من الثقافة تنشأ عن تركز عدد كبير من السكان، فهي تشير إلى "نماذج الثقافة والتفاعل الاجتماعي" الناتج عن تركز عدد كبير من السكان في مناطق محدودة نسبيا، وتعكس الحضرية تنظيم المجتمع في حدود تقسيم العمل المعقد، ومستويات التكنولوجيا المتفوقة والتنقل الاجتماعي السريع، والاعتماد المتبادل بين أعضائه في أداء الوظائف الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية غير الشخصية.[2]

فالحضرية ترمز إلى ذلك المجتمع الذي يتميز بقدر عال من التنظيم المبني على تقسيم العمل والتخصص، وسيادة العلاقات الرسمية، وسيادة الطابع التبادل في انجاز الوظائف، وبروز العلاقات غير شخصية.

[1] جوردن مارشال: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، مجلد 02، 2000، ص653.

[2] نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر، ص498.

2.5 خصائص الحياة الحضرية:

1.2.5 اللاتجانس أو التغاير الاجتماعي:

من أبرز مميزات المجتمع الحضري عدم التجانس النسبي، فالمجتمع الحضري يضم في جعبته الكثير من الفئات السكانية المختلفة والانتماءات والخلفيات القومية والطائفية والاقتصادية.. وهكذا ينعكس بصورة واضحة على سلوك الأفراد، فنجد هذا النمط من الحياة يشجع ويؤكد الفروق الفردية، وكل هذا يجعل المدينة موطنا للتغاير واللاتجانس، فتصبح كبوتقة تختلط فيها الأجناس والثقافات المتغايرة، ويتحقق تكامل المجتمع من خلال ما يطوره هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد، يكون على أن هذا الاختلاف والتغاير من تضامن بين الأفراد على أساس نفعهم لبعضهم البعض، وليس على أساس تماثلهم وتشابههم.[1]

فالمجتمع الحضري غالبا ما يتسم بعدم التجانس، وذلك لما تتميز به الفئات السكانية من اختلاف في الأصل الجغرافي، والمستوى الثقافي وكذلك اختلافهم في المستوى الثقافي وخلفياتهم القومية والعقائدية.

2.2.5 الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية وسيطرة الضبط الرسمي:

إن أهم ما أوجده اتساع المدينة هو التحول الحاصل في العلاقات الأولية وسيطرة الضبط الرسمي محل الضبط الثانوي للأسرة، وذلك نتيجة لاحتكاك سكان الحضر في حياتهم اليومية بحلقات من المؤسسات والأشخاص لقضاء حاجاتهم، وذلك على نحو ما هو حادث في المكاتب والنوادي والجامعات، وارتباط الإنسان الحضري بالآخرين يكون على أساس نشاطهم وأدوارهم أو ما يقومون به من وظائف، وهذه الجماعات تختلف عن الجماعات الأولية، والتي تميز المجتمعات الريفية والذي يكون التفاعل بين أعضائها بشكل مباشر، وما تقوم به هذه الجماعات من ضبط لسلوك أفرادها، وذلك على النقيض مما هو موجود في المجتمع الحضري، الذي يمارس الضبط من خلال جماعات ثانوية مثل الشرطة، المحاكم ...، وفي هذه الحالة تفقد الأعراف والتقاليد الشعبية إلى حد ما تأثيرها كموجهات للسلوك، ولكن رغم سيطرة علاقات الجماعة الثانوية في المدينة، إلا أن هذا لا ينفي القول بأن مجتمع المدينة في ذات الوقت عبارة عن مجموعة من الجماعات الأولية المتداخلة التي تمارس قدرا لا يستهان به من ضبط السلوك.[2]

---

[1] بويعلي وسيلة: زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2005، ص32.

[2] المرجع السابق، ص32.

فسيطرة الضبط الرسمي في المدينة إنما هو نتاج الكثافة السكانية الكبيرة التي تشهدها المدينة، وبالتالي فإن احتكاك هؤلاء مع بعضهم البعض ومع مختلف الإدارات والمؤسسات والجمعيات، إنما يتطلب ضبطا رسميا يحدد كيفية سيرورة هذه العملية.

3.2.5 التنقل والحراك الاجتماعي:

من بين الخصائص التي ركز عليها علماء الاجتماع الحضري في وصف خصائص الحياة الحضرية والحراك الاجتماعي، إذ يوجد في مجتمع المدينة أهم المنظمات الاجتماعية التي تعتبر وسائل للحراك الرأسي كالمؤسسات الدينية والقيادات العسكرية والبرلمانيات والجامعات التي يستطيع الفرد من خلالها صعود السلم الاجتماعي الحضري، إضافة إلى الحراك الاجتماعي للأعلى والأسفل في معدلات الدخل التي ترتفع وتنخفض، والحراك الأفقي كالانتقال من جماعة أسرية إلى أخرى فيما يخص الزواج والطلاق ...، بالإضافة إلى وجود الانتقال من منطقة إلى أخرى ومن عمل إلى آخر، والانتقال من مكان إلى مكان آخر.[1]

فكثرة الأنشطة في المدينة وتوفر الفرص في ممارسة عدة أدوار وتولي عدة مهام، يتيح للأفراد الانتقال من درجة أعلى إلى درجة أدنى، أو الانتقال الأفقي من مركز إلى مركز.

4.2.5 الفردية:

تشجع الحياة الحضرية باستمرار تأكيد روح الفردية، وذلك كنتيجة حتمية للتزايد الهائل للسكان والتوسع الكبير للجموع البشرية، بالإضافة إلى الطابع الثانوي والطوعي للروابط الحضرية، وسهول التنقل والحراك الاجتماعي، وتعارض المصالح وتعدد هذه العوامل من شأنه أن يؤثر على الفرد حيث يصبح هو المسئول الوحيد عن قراراته وأفعاله وسلوكه، وبالمقابل تتلاشى روح الجماعة وتتهاوى القيم المشجعة على ذلك من تماسك وتعاون وخضم الروابط والمنظمات الكبرى في المدينة.[2]

فالطابع الرسمي الذي يطغى على المدينة، يجعل العلاقات بين الأفراد غير شخصية، وإنما هي علاقات نفعية قائمة على الانتفاع المتبادل بين الطرفين، وهو ما يشجع على روح الفردية لدى الأفراد.

5.2.5 سطحية العلاقات والروابط الاجتماعية:

إن الروابط بين السكان تتميز بالسطحية وإن هذه الخاصية ترتبط ارتباطا وثيقا بنمو وتباين

[1] المرجع السابق، ص33.

[2] المرجع السابق، ص33.

السكان، ويترتب على ذلك سيطرة الضبط الاجتماعي وظهور وسائل الاتصال بين الجماهير.[1]

6.2.5 التخصص:

تكشف الدراسات الحضرية المتنوعة على وجود تأكيد واضح على التخصص باعتباره سمة من سمات الحياة الحضرية في المدن، فالحياة في المدن تعتمد على التخصص بصفة بارزة، وهذا مرده إلى كثافة السكان واختلافهم وينتج معه اختلافات الحاجات من خدمات وسلع وأكل وغذاء، كما أن الكثافة السكانية تفرض وجود نوع من التخصص لتلبية المطالب المتزايدة، والتخصص يفرض تنظيم اجتماعي معقد لتقسيم العمل ووجود تخصصات متنوعة في مختلف المهن في مجال الخدمات والإنتاج.[2]

فكبر حجم المدينة وكثافة سكانها وتنوع قطاعاتها ومؤسساتها، تستلزم التخصص الذي ينتج عن تزايد الطلب في عدة مجالات، وهو ما ينتج لنا تقسيما في العمل، حتى تلبي المدينة كل حاجيات سكانها.

7.2.5 الارتباط على أساس المصالح:

إن خاصية الترابط على أساس المصالح أكثر وضوحا في المدينة عنها في المجتمع الريفي، ويبدو هذا في علاقة الإنسان بغيره من المجتمع، فبالرغم من أن سكان المدينة يسكنون بجوار بعضهم البعض، إلا أن حياتهم قائمة على أساس ارتباط كل منهم بالآخر، على أساس المصالح، ويبدو ذلك في العلاقات الاجتماعية مع الأصدقاء والالتحاق بالنوادي أو جمعيات خيرية، ويستطيع ساكن الحضر أن يحدد دائما آخرين لهم نفس المصلحة، ولهذا نجد معظم الجماعات في المجتمع الحضري تستند أساسا على المصالح المتخصصة، نجد من بينها القوميات والنوادي، وأصبحت مصلحة الفرد ترتبط بمصالح جماعة معينة، كما أن الروابط تكون اختيارية وطوعية سواء على مستوى المهنة أو الهواية أو على مستوى الموطن الأصلي أو الديانة، أو على مستوى السن والسلالة، ولهذا نجد في المجتمع الحضري كيانات مختلفة إدارية، سياسية، جغرافية، تفتقر دائما إلى الولاء والانتماء.[3]

فظهور التخصص في المدينة وتقسيم العمل، يؤدي بالضرورة إلى سيادة العلاقات الرسمية المبنية على المصلحة، فالأفراد في المدينة يرتبطون لوجود مصالح مشتركة بينهم وليس لتشابههم.

[1] المرجع السابق، ص33.

[2] المرجع السابق، ص33.

[3] المرجع السابق، ص34.

6 التحضر في المجتمع الجزائري:

إذا تتبعنا تطور سكان المدن الجزائرية، نجد أن عددهم قد زاد بأكثر من خمسة أمثاله خلال 80 سنة، ففي سنة 1886 كانت نسبة سكان الحضر الجزائريين حوالي 8% ثم انتقلت إلى 16.4% سنة 1948 ثم بلغت 27% سنة 1954، لترتفع إلى أكثر من 30% سنة 1965 أي ارتفعت بأكثر من 5% بعد عشر سنوات. وهذا التطور السريع في نسبة التحضر قد يفسر بالنمو السريع للسكان، كما يفسر بنزوح سكان الريف نحو المدن، خصوصا إذا علمنا أن نسبة التحضر قد بلغت 41% سنة 1977؛ والمتتبع للمعطيات الإحصائية عن سكان الجزائر منذ بداية الاحتلال 1830 وحتى أول إحصاء للسكان في عهد الاستقلال 1966 يلاحظ أن نمو السكان قد مر بثلاث مراحل متباينة:[1]

1.6 مرحلة الركود والتراجع السكاني:

وتبدأ من بداية فترة الاحتلال لتنتهي سنة 1886، وهي أخطر مرحلة مر بها نمو سكان الجزائر، إذ ظل فيها عدد السكان يتجه نحو التدني باستمرار حتى بلغ 2462935 نسمة سنة 1876، بعد أن قدر سنة 1843 بحوالي 3 ملايين نسمة، ويعود ذلك إلى عدة عوامل من أهمها: الأمراض والأوبئة التي اجتاحت الجزائر خلال سنوات 1851، 1866، 1868، وأودت بحياة عدة مئات من الآلاف، ثم الحروب الاستعمارية والثورات الوطنية التي شهدتها الجزائر ابتداءً من سنة 1849 وحتى سنة 1881، وأخيرا انخفاض المستوى الصحي العام لقلة المصحات والأطباء (50 وفاة للألف).

2.6 مرحلة النمو السكاني البطيء:

وتمتد من سنة 1886 وحتى سنة 1921، وهي مرحلة مستقرة دامت 35 سنة، حيث كانت الزيادة الطبيعية فيها تتراوح بين 0.4% و1.7%.

3.6 مرحلة الانفجار السكاني:

وتبدأ من سنة 1921 لتستمر إلى سنة 1984، وبالمقارنة بين إحصاءات سنتي 1906 و1960 نجد أن عدد السكان قد تضاعف خلال هذه المدة ليصبح 10637896 نسمة سنة 1960، وإذا استثنينا عدد الأوروبيين 1058581 نسمة، يصبح العدد الحقيقي للجزائريين 9479315 نسمة فقط، ثم

[1] محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص68.

نجد أن هذا العدد لم يستغرق نصف قرن آخر حتى يتضاعف، وإنما نجده خلال 17 سنة يصل إلى ما يقارب 18 مليون نسمة سنة 1977.[1]

وفي النصف الأول من القرن الـ19 نجد أن القطاع الحضري لا يمثل سوى 5% أو 6% من مجموع السكان الذين قدر عددهم بحوالي 3 ملايين نسمة سنة 1830. في حين تبلغ نسبة سكان الريف 95%. فقد كانت العاصمة (الجزائر) في ذلك التاريخ لا تضم أكثر من 30 ألف نسمة، وأقل بقليل منها مدينة قسنطينة، ثم تلمسان (من 12 إلى 14 ألف) نسمة، ومعسكر (10 آلاف) نسمة إلى جانب مدن أخرى مثل المدينة والبليدة ووهران.

ويعود تطور المدن الجزائرية إبان عهد الاستعمار إلى ثلاث عوامل وهي:

- تقليد المعمرين في حياتهم الجديدة للنمط الحضري الأوروبي.

- إضفاء الطابع الرأسمالي على الاقتصاد الوطني.

- الصراع المستمر بين سكان الجزائر والأوروبيين؛ الأمر الذي أدى بالأوروبيين إلى إنشاء مدن جديدة مستقلة، أو ضواحٍ حديثة في المدن القديمة، والجدول يوضح مراحل النمو الحضري في الجزائر خلال 130 سنة:

السنة	جزائريون		أوروبيون		المجموع	نسبة التحضر
	العدد	نسبة التحضر	العدد	نسبة التحضر		
1830	-	-	-	-	3.000.000	%5
1856	2.307.349	-	180.330	-	2.487.679	-
1866	2.652.072	-	251.492	-	2.904.104	-
1876	2.462.935	-	344.749	-	2.807.685	-
1886	3.287.000	8%	465.000	69%	3.752.000	15.6%
1906	4.06.000	10%	475.000	69%	4.721.000	18.6%
1926	4.615.700	13%	828.600	75%	5.444.300	22.5%
1931	5.026.300	14%	875.700	77%	5.902.200	23.8%
1936	5.570.100	16%	939.500	79%	6.509.600	24.7%

[1] المرجع السابق، ص 70.

27.3%	7.569.700	80%	909.700	20%	6.660.000	1948
27.4%	8.811.200	80%	971.100	20%	7.840.000	1954
29.6%	9.875.000	85%	1.025.00	23%	8.850.000	1959

يتبين من جدول مراحل النمو الحضري أن النمو الحضري في الجزائر يعتبر ظاهرة حديثة إذا نظرنا إليه من زاوية ارتفاعه بالشكل الذي هو عليه الآن، إذ من سنة 1886 وحتى سنة 1956 لم يتعد النمو الحضري 13% أي بمعدل 1.7% كل عشر سنوات، ولكن من سنة 1956 وحتى سنة 1977 ارتفعت نسبة التحضر إلى 20% وينعكس هذا على الريف، فقد كانت نسبة الريفيين سنة 1880 حوالي 92% ثم انخفضت سنة 1956 إلى 79% لتصبح سنة 1977 حوالي 59%[1]

ولقد دلت إحصاءات سكان الجزائر أن المدن المائة ألفية بلغ عددها 4 مدن سنة 1966، هي العاصمة ، وهران، عنابة، وقسنطينة، غير أن هذا النوع من المدن وصل إلى 11 مدينة سنة 1977، فبالإضافة إلى المدن الأربعة المذكورة نجد مدن: سطيف، البليدة، سيدي بلعباس، باتنة، تلمسان، الأصنام، سكيكدة، وبناءً على هذا فإن المختصين بالإحصاء السكاني قد قدروا أن المدن المائة ألفية يصل عددها سنة 1987 إلى 27 مدينة، أما المدن التي تراوح عدد سكانها بين 60 و90 ألف نسمة سنة 1977 فسوف تصبح مائة ألفية سنة 1987، وعددها 16 مدينة هي: بجاية، بسكرة، تيزي وزو، المدية، تيارت، ورقلة، توقرت، بشار، تبسة، سعيدة، معسكر، قالمة، سوق اهراس، غليزان، خميس مليانة، غرداية.[2]

ومن جهة أخرى فهناك بعض المدن التي لم تتجاوز عدد سكانها 50 ألف نسمة سنة 1966، نجدها قد أصبحت مائة ألفية سنة 1977 مثل باتنة والأصنام، وإذا كانت بعض المدن تشهد باستمرار نموا حضريا مضطردا مثل عنابة التي نمت بنسبة 71% في الفترة من 1966 إلى 1977، فإننا نجد مدينة مثل قسنطينة قد اختنقت بالسكان ولم تعد قادرة على النمو العمراني لمواجهة نموها السكاني، وذلك لموقعها الجبلي ولكونها محصورة بين أودية عميقة، في الوقت الذي نجد فيه مراكز حضرية تابعة لها قد تطورت بشكل سريع، فمثلا نجد مدينة الخروب قد ارتفع عدد سكانها من 10 آلاف نسمة سنة 1966

[1] المرجع السابق، ص-ص 80-83، نقلا عن: Secrétariat social d'Alger. Monde rural et monde urbaine. Alger. S.N.E.D, 1969, p21.

[2] المرجع السابق، ص-ص 80-83، نقلا عن: boutefnouchet mostefa : lurbanisation en algérie, in revue sciences sociales alger, O.N.R.S, n 2, décember 1979, p4.

إلى 40 ألف نسمة سنة 1977.[1]

وعلى العموم يمكن النظر إلى النمو الحضري في الجزائر في الفترة من سنة 1966 إلى 1977 من خلال ثلاثة مستويات هي:[2]

- نمو حضري متوسط، وتقع نسبته بين 30% و40% مثل مدن قسنطينة 35% وسيدي بلعباس 33%، ويبدو أن نسبة النمو هاته تساير معدل المواليد الذي يتراوح بين 3.2% و3.4% سنويا.
- النمو الحضر الشديد، وتقع نسبته بين 50% و80% مثل الجزائر العاصمة 69%، وهران 59%، عنابة 71%، سطيف 64%، سكيكدة 77%، تلمسان 53% وجميع هذه المدن تعتبر مدن صناعية.
- النمو الحضري الشديد جدا، والذي تتجاوز نسبته 85% مثل مدن: البليدة 87%، مستغانم87%، الأصنام 116%، باتنة 133%، وقد شهدت هذه المدن نزوحا ريفيا مكثفا خلال السبعينيات.

وهكذا تبدو ظاهرة النمو الحضري في الجزائر كظاهرة سكانية ناتجة عن ارتفاع نسبة الهجرة الريفية نحو المدن، فبانتهاء حرب التحرير، وانفتاح المحتشدات، نزح سكانها نحو المدن بعد إعلان الاستقلال سنة 1962 واعتبارا من سنة 1966 اكتست عملية التحضر طابعا اقتصاديا، على أساس أن عملية التحضر التي تتم في نطاق التنمية الصناعية أفضل بكثير من مجرد القيام بعملية تحسين أو تحديث محدود في الوسط الريفي.

7 مشكلات المجتمع الحضري:

1.7 مشكلة الإسكان وتوفير المأوى:

إن النمو الحضري المتسارع التي تعيشه مختلف المدن والذي ساهم بشكل أو بآخر في خلق مشكل الهجرة والتوافد إلى المدن وحوافها بأعداد ضخمة، مما أدى إلى عجز السلطات عن احتواء كل المقيمين والوافدين بتوفير المأوى كما وكيفا وبالتالي عاشت أو عايشت مختلف البيئات الحضرية مشكل السكن والاسكان على مختلف مراحل نموها مهما كانت درجة تقدمها ونموها، فمن المدن من حاولت جاهدة بتوفير الأموال والمخططات كإنشاء المدن الجديدة والتوسعات المدروسة وغيرها لاحتواء الوضع،

[1] Ibid, p47

[2] Ibid, p-p 48-50.

ومنها من وقفت مكتوفة الأيدي بلا حول ولا قوة في مواجهة الظاهرة، الأمر الذي ساهم في تفاقم المشكلة حي انتشرت الأحياء العشوائية ومدن الضواحي في أطراف المدن، وقد ترتب على هذا التخطيط لمواكبة هذا النمو، ضعف الإمكانات وعدم توفير التمويل اللازم من أجل تلبية الطلب على السكن.[1]

2.7 مشاكل اقتصادية :[2]

أصبحت المدن بؤرة للمشكلات الاقتصادية ويقصد بالاقتصاد أنماط الأفعال الاجتماعية والأساليب التي تستخدم لإشباع حاجات الإنسان المادية من إنتاج السلع النادرة وتوزيعها واستهلاكها كحاجة الإنسان إلى الغذاء،" الملبس، المأوى وما يتعلق بالملكية، ومن بين ما ينتج عن المشكلة الاقتصادية البطالة التي تنتج عن المشكلة الاقتصادية وقد ظهرت في الريف ولكنها تعددت إلى المدن وأصبحت تشغل دورا رئيسيا في المشكلة الحضرية كما ترجع البطالة إلى ضعف شخصية الفرد فهي مدعاة لفشله ويمكن تصنيفه البطالة إلى أشكال أهمها:

أ- البطالة السافرة :

والتي تعني حالة خلو العامل من العمل على الرغم من قدرته على العمل.

ب-البطالة المقنعة :

وهي الحالة التي يعمل فيها الإنسان بعمل معين ويتقاضى أجرا، غير أنه لا يسهم مساهمة فعالة وجدية في الإنتاج.

ج-البطالة الهيكلية :

تنشأ نتيجة للتغيرات في هيكل وفنية الإنتاج ما يؤدي إلى إحلال الآلات الحديثة محل الآلات القديمة.

د- البطالة والعمالة الناقصة:

تكافح المناطق الحضرية مع ارتفاع معدل البطالة على أساس سنوي؛ على سبيل المثال، تخيل العديد من المؤسسات في الدولة وكذلك عدد الخريجين الذين يتخرجون على أساس سنوي مع الوضع الوظيفي الحالي الذي يواجهه البلد بأكمله. ما الذي تعتقد أنه سيحدث إذا جاء الخريجون الجدد للقاء

[1] Bongdap Nansel Nanzip : Urbanization : Definition, Causes, Problems and Solutions ،jotscroll, Nigeria, 29/04/2020, Retrieved 16/03/2021 from : https://www.jotscroll.com/forums/3/posts/164/urbanisation-definition-causes-problems-and-solutions.html

[2] مخلوف ناجح، مرجع سابق، ص 289، نقلا عن: حسين عبد الحميد أحمد رشوان :مشكلات المدينة، دون دار نشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص-ص 153-171.

القدامى الذين كانوا ينتظرون في المنزل من قبلهم؟ الحقيقة هي أنه حتى لو كانت هناك وظائف لهؤلاء الخريجين، فكم منهم سيتم توظيفهم إلى جانب حقيقة أن هناك آخرين يبحثون عن نفس الفرصة؟ في هذه الحالة، سيكون هناك الكثير من الخريجين الذين يزدحمون المدينة بوظائف أقل أو معدومة لهم، وبالتالي، سيصبح الفقر والبطالة وقلة الدخل وارتفاع تكلفة المعيشة هو النظام اليومي.[1]

3.7 تفكك المجتمع الحضري:

إن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف في العلاقات بين المجتمع، فنجد الافراد داخل العمارة الواحدة مثلا قد تمر عليهم سنوات دون أن يعرف الجار جاره، وهذا عكس ما نجده في المجتمع الريفي من اتحاد الافراد؛ ويرى بعض الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي، فتقل بذلك سلطة المجتمع على أفرادهن ويصبح الإنسان داخل المجتمع الحضري لا يراعي العادات والتقاليد ولا يضع اعتبارا للآخرين مما يؤدي إلى ظهور مشكلات مختلفة مثل تشرد الأحداث والبغاء وشرب الخمر وغيرها.[2]

4.7 مشكلة التلوث:

يحدث التلوث في الغالب بسبب النفايات السائلة والدخان والضباب الدخاني والانسكاب، كل هذه تساهم في انتشار الأمراض المعدية وتؤدي أيضًا إلى تلوث المياه والهواء في منطقة مزدحمة، حيث ينتج عن التحضر عدد سكان سريع في المدينة، ومعظم هذه المدن ليست مجهزة بشكل صحيح للتعامل مع عدد كبير من السكان واحتياجات الصرف الصحي الخاصة بهم، وفي هذه الحالة، من الشائع معرفة أن هناك مرافق صرف صحي غير كافية، مع سوء صرف صحي يتم تصريفه في الجداول أو الأنهار أو البحيرات أو البحار المجاورة، مما يؤدي في النهاية إلى انتشار الأمراض المعدية مثل التيفويد والدوسنتاريا، الطاعون والإسهال وحتى الموت.[3]

كما نجد استهلاك الطاقة للأغراض الحضرية وما يصاحبه من مستويات التلوث المتزايدة من أكبر مظاهر الخطر البيئي على الصحة العامة، إذ يعيش أكثر من مليار شخص في مدن العالم ذات مستويات تلوث الهواء فوق المعدلات المسموح بها، ففي الولايات المتحدة وحدها يتعرض % 28 من سكان المناطق الحضرية لمستويات خطرة من تلوث الهواء مما يتسبب في أكثر من 40 الف وفاة سنويا،

[1] Bongdap Nansel Nanzip, Ibid.

[2] محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 1996، ص125.

[3] Bongdap Nansel Nanzip, Ibid.

و يتعرض % 46 من سكان المناطق الحضرية في الولايات المتحدة الى مستويات اوزون تفاقم مشاكل الجهاز التنفسي وامراض القلب، وتكون الاوضاع اسوء بكثير في العالم الثالث، كما ان الاستهلاك الجائر لأخشاب الغابات لأغراض استهلاك الطاقة الحضرية قد جرد الكثير من المناطق الطبيعية المحيطة بالمدن، إضافة إلى تأثير الانبعاثات الحرارية والغازية على نوعية الهواء والتغير الذي يشهده العالم مناخيا.[1]

5.7 مشكلة الأحياء المتخلفة:

لقد كانت الأحياء المتخلفة كناتج للثورة الصناعية وحركة النمو غير المخطط للمدن في الدول المتقدمة، والمنطقة المتخلفة هي الأمكنة التي تتجسد فيها سوء الأحوال السكنية وذلك بتواجد مباني أو مجموعة من المباني والمساكن القديمة الآيلة للسقوط وتفتقر إلى أعمال الصرف وتتسم بالازدحام الشديد والتخلف والظروف الصحية غير الملائمة وما يترتب على وجود هذا من آثار على الأمن والأخلاق وتلعب العوامل الاقتصادية والاجتماعية دورا بارزا في قيام الأحياء المتخلفة ويؤكد ذلك أن العمليات الحضارية والتصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية كانت أسرع منها في أوروبا وعليه هاجر العمال البدويون ذوي الأجور المنخفضة في جماعات كبيرة إلى المدن واحتشدوا في الأحياء المتخلفة، بل أقاموا بعد ذلك أحياء متخلفة جديدة وتتميز بخصائص أنها تعتبر مكان مزدحم بالمباني و تتجسد فيه سوء الأحوال السكنية كما يعيش سكانها في فقر ولا يرحب بهم في المناطق الأخرى إذا ما انتقلوا للإقامة بها، كما ترتفع بهذه الأحياء معدلات الجريمة والانحراف والتشرد والرذيلة والجهل والطلاق والوفيات وعدم وجود قنوات الصرف الصحي، وعدم النظافة وانخفاض المستويات الصحية ويصنف" برجل " الأحياء المتخلفة إلى ثلاث نماذج رئيسية أحدها هو الحي المتخلف والثاني فيقع بسبب هجرة عائلات الطبقتين الوسطى والعالية إلى مناطق أخرى أما النموذج الثالث والأكثر كآبة للحي المتخلف في عدة مظاهر أخرى فبعض المساكن تتميز بالازدحام الشديد وبعضها يعاني من مواقع غير ملائمة وعلى الرغم من هذا التباين إلا أنها تشترك في خاصية أساسية هي أن الفقر وانخفاض مستوى المعيشة للسكان يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذه المناطق من مشكلات اجتماعية خطيرة وأنها من ناحية أخرى تمثل عبئا اقتصاديا يقع على كامل المجتمع سواء على المستوى المحلي أو القومي.[2]

[1] Beatley Timothy : Green cities of Europe : global lessons on green urbanism, Island Press, Washington DC, USA, 2012, p181.

[2] مخلوف ناجح، مرجع سابق، ص-ص 293-294.

8 حلول لمشاكل التحضر:[1]

يمكن حل مشكلة التحضر إذا قررت الحكومات وضع مجموعة من التدابير نذكر منها مايلي:

- يجب على الحكومات زيادة وسائل النقل العام وتشجيع الناس على الاستفادة من وسائل النقل العام، مع تقليل عدد وسائل النقل الخاصة في المناطق الحضرية لمنع الازدحام المروري. من خلال القيام بذلك، يتم تقليل تلوث الهواء والضوضاء وتوفير المزيد من الطاقة للأجيال القادمة.
- لمنع النقص في المساكن، يجب على الحكومة أن تجعل الحياة أفضل لسكان الريف، والطريقة الفعالة للقيام بذلك هي جعل اقتصاد القرية والصناعات الصغيرة قابلاً للحياة بشكل كامل، مما يساهم في منع سكان الريف من الهجرة إلى المدينة المزدحمة بالفعل، ومن ثم جذب الأشخاص الذين يغادرون المدينة للانتقال إلى المناطق الريفية من أجل البساطة والراحة.
- يجب تطوير الآليات الاجتماعية في المدن والبلدات للحد من عدم المساواة، والتأكد من أن المرافق الأساسية والبنى التحتية مثل الصحة، والطرق الجديدة والمياه النظيفة، والصرف الصحي والتعليم، تصل إلى أولئك الذين حرموا من نفس الفرصة.
- تطوير مرافق الصرف الصحي الحضرية المستدامة لسكان الحضر، عن طريق تحويل النفايات البرازية ومياه الصرف الصحي مع النفايات العضوية الأخرى إلى غاز الميثان للحد من تأثير التلوث، وسوء الصرف الصحي على سكان الحضر.
- يجب على الحكومات تطوير بعض القوانين الصارمة التي توجه إلقاء النفايات في بيئة مفتوحة في مناطق أخرى لمنع تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض، إذ سيساعد ذلك في السيطرة على التلوث ومنع انتشار الأمراض المعدية في المناطق الحضرية.
- يجب على الحكومة خلق المزيد من فرص العمل من خلال إنشاء الصناعات، ودعم المستثمرين من القطاع الخاص، ويجب أن تشجع ريادة الأعمال من خلال توفير المزيد من الأموال في المناطق الحضرية، وهو ما سيساعد على تقليل عدد الخريجين العاطلين عن العمل في المدينة.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نستخلص أن المدينة قد حازت على اهتمام العديد من علماء الاجتماع، نظرا لأهميتها في الحياة الاجتماعية كونها موطنا لعديد من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، كما أن المدينة خلال حقب مختلفة من الزمن أخذت في النمو والتطور، تزامنا مع ظروف

[1] Bongdap Nansel Nanzip, Ibid.

ساعدت على ذلك، كالظروف الاقتصادية والسياسية، كما أن الحياة الحضرية تتمتع بجملة من الخصائص تختلف بها عن نظيرتها في الريف، كالفردانية واللاتجانس، والتخصص، والتعاون على أساس المصالح، وكل هذا وغيره مع تميز المدينة بالكثافة السكانية، فهذا من شأنه أن يولّد لها مجموعة من المشكلات، كمشكلة السكن ونقص المياه، والتلوث والبطالة؛ وبهذا فقد كان عرض هذا الفصل دعامة فكرية لنا فيما يخص موضوع بحثنا.

الفصل الثالث: المدينة الجديدة وظهورها في الجزائر

تمهيد

1 مفهوم المدينة الجديدة

2 لمحة عن ظهور المدينة الجديدة

3 أسباب ودوافع نشأة المدن

4 أهداف المدن الجديدة

5 أنواع المدن الجديدة

6 المدن الجديدة وفق بعض التجارب العالمية

7 المدن الجديدة وفق التجربة الجزائرية

خلاصة

تمهيد:

تعد المدن الجديدة من أبرز الإرهاصات التي جاءت في أوائل القرن العشرين، والتي تعتبر من منتجات المجتمع الصناعي، حيث أنشئت كحل من الحلول التي تعالج مشكلة الزيادة السكانية في المدن القديمة وما تبعها من مشاكل إسكان وبطالة، واختناقات مرورية، وفي هذا الفصل فإننا سنحاول التطرق إلى مفهوم المدن الجديدة والسيرورة التاريخية لظهورها ونشأتها، مرورا بأسباب ودوافع نشأتها ووقوفا على أهدافها وأنواعها، وصولا عند عرض بعض التجارب العالمية مع المدن الجديدة على غرار التجربة البريطانية والأمريكية، وكذا الفرنسية والمصرية، ومسلطين الضوء في الأخير على التجربة الجزائرية.

1 مفهوم المدينة الجديدة:

يعرفها **صلاح بسيوني** أن المدن الجديدة هي ذلك المجتمع المحلي المستحدث الذي يتم إنشاؤه بناء على أسس تخطيطية شاملة ومتكاملة بكل جوانبه الاقتصادية والفيزيقية والتنظيمية، ويتبع ذلك نقل العناصر البشرية المختارة بشروط معينة وذلك بهدف تحقيق وضع اجتماعي واقتصادي وتطور عن الوضع السابق في المدن التقليدية.[1]

فمن خلال تعريف **صلاح بسيوني** يتوضح لنا أن المدن الجديدة تعبر عن مجتمع قديم في بيئة عمرانية جيدة، يتم فيها توفير جميع الشروط المساعدة على العيش الحضري، كما اشترط أيضا أن يكون هذا المجتمع محلي، بمعنى أن يكون من نفس الولاية أو المقاطعة على أن يتم انتقاء عناصره بشروط معينة.

وتعد مدنا جديدة كل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشا في موقع خال، أو يستند إلى نوى سكنية موجودة وتشكل المدينة الجديدة مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.[2]

فالمدن الجديدة من التعريف السابق هي منشأة جيدة تهدف إلى توفير الإسكان والتشغيل بهدف تحقيق توازن اجتماعي واقتصادي وبشري، وذلك لتخفيف الضغط على المدينة الأم.

[1] مصطفى عمر حمادة: المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011، ص 97.

[2] قانون 02-08 المتعلق بشروط وإنشاء المدن الجديدة.

ويرى **ويفر (WEAVER)** أن المدن الجديدة هي مجتمعات محلية مخططة يتوافر فيها فرص العمل، والإسكان والمرافق والخدمات، وغالبا ما تكون مملوكة للحكومة.[1]

فالمدن الجديدة حسب **ويفر** لا تكون ذات ملكية خاصة، وإنما هي غالبا ملكة الحكومة، تنشأ بتخطيط محكم قصد توفير الإسكان والخدمات وفرص العمل.

كما تعرفها **الأمم المتحدة** بأنها تنمية المجتمعات التي تقبل تغيير أسلوب حياتها على الأراضي التي لم يسبق استخدامها وذلك بتوطين هؤلاء الناس في هذه الأراضي.[2]

فحسب الأمم المتحدة فأن المدن الجديدة تتضمن أسلوب حياة جديدة على أرض جديدة، يقطنها أفراد قابلين بهذا التغيير ومتعدين لتبنيه والعيش وفق نمطه.

كما يعرفها "**جيدون جولاني G. GLOANY**" على أنها مجتمعات جديدة مخططة، يتوافر بداخلها المرافق والخدمات الثقافية والاجتماعية الأساسية، فهي مجتمعات مخططة لتوضيح استخدام الأرض، وتمنح الفرص الكافية للإبداع والاستمتاع بكل أوجه الحياة الحضرية.[3]

فحسب **جولاني** تعد المدن الجديدة فضاء للإبداع، كونها تمنح الفرص لقاطنيها، كما توفر لهم كل مستلزمات الحياة الحضرية من مناصب عمل وخدمات ومرافق.

ويعرفها "**كامبل CAMPBELL**" بأنها أعمال تطويرية خصصت من بدايتها لكي توفر مجالا رحبا من الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والمادية ضمن حدود مساحة معينة من الأرض، وخلال مدة زمنية محددة مسبقا.[4]

ف **كامبل** هنا، ذهب إلى تعريف المدن الجديدة من الطابع المنشآتي، حيث ركز على كونها أعمال

---

[1] وليد المنسيي: خطط المدن الجديدة في دول الخليج وأثرها على التنمية، مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 13، 1987، ص 77.

[2] جمال محمد موسى وآخرون، مرجع سابق، ص17، نقلا عن: محمد عبد العزيز المدني: الجوانب الاجتماعية في التخطيط لتنمية المدن الجديدة، المؤتمر العلمي السنوي السابع لخدمة المجتمع، دون بلد نشر، 7-9 ديسمبر 1993، ص117.

[3] GOLANY G : New Towns planning Principles and practice, Jhon Willey and Sons, London, United Kingdoom, of Britain, p-p31-32.

[4] فؤاد بن غضبان: المدن الجديدة دوافع وممارسات، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، ص26.

تطويرية تقام في مساحة معينة وفق برنامج زمني محدد، بهدف توفير فضاء للأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ويرى "**كارول كوردن C. CORDEN**" أن المدينة الجديدة مستوطنة مستقلة نسبيا ذات حجم سكاني محدد تم تخطيطها كوحدة متكاملة تحتوي على المرافق السكنية والخدمات العامة وفرص العمل اللازمة لمساندة مجموعة سكانية متباينة اقتصاديا واجتماعيا.[1]

فمن التعريف السابق، نجد أن المدن الجديدة حسب **كوردن**، هي مدن تحتوي على متساكنين مختلفين اقتصاديا واجتماعيا، توفر لهم المدينة كافة التجهيزات والمرافق وفرص العمل، قصد إحلال التوازن بينهم.

كما تعرف المدينة الجديدة في الجزائر على أنها كل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشأ في موقع خالي أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة، بما تشكله هذه المدن الجديدة من مركز توازن اجتماعي واقتصادي وبشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل والإسكان والتجهيز.[2]

فمن خلال التعاريف السابقة يتوضح لنا أن المدينة الجديدة هي تجمع بشري، ينشا في موقع خال وجديدة ومستقل عن المدينة الأم، تُهيأ له جميع التسهيلات من مرافق وخدمات وفرص عمل بما يحقق له اندماجه الاجتماعي في هذا التجمع السكني الجديد، وبذلك فإن المدن الجديدة تهدف إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وتخفيف الضغط على المدينة الأم.

2 لمحة عن ظهور المدينة الجديدة:

ظهرت في إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية النواة الأولى لمفاهيم المدن الجديدة، حيث يعود التخطيط لإقامة مدين جديدة إلى الباحث **هوارد** حول المدن الحدائقية، فنشأت الفكرة في إقليم لندن، لتشمل بعدها باقي أقاليم إنجلترا. على أن تضم المدينة الواحدة منها 60000 نسمة، تتمتع باكتفاء ذاتي وتلبي كل الاحتياجات الأساسية للسكان وكذا الشغل، وتحتوي على منازل ومصانع، مع ضرورة الإكثار من الحدائق.[3]

[1] المرجع السابق، ص27.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المادة 2. عدد 34، الباب الأول، 14 ماي 2002، ص4.

[3] حسين عبد الحميد رشوان: التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، 2005، ص117.

وقد بنيت في أوائل القرن العشرين مدن جديدة اتخذت مختلف الأشكال والأنواع في إنجلترا وهولندا وألمانيا، وتوسعت التجربة لتشمل أوروبا الشرقية وآسيا وكذا إفريقيا، مثل: مصر، ليبيا، السعودية، والجزائر، وكان الهدف المشترك من إنشاء هذه المدن هو محاولة لتنظيم المجال واحتواء مشكل السكن، ومحاولة أيضا لتحقيق التوازن الديمغرافي بين الأقاليم، والحفاظ على الإرث المعماري والثقافي للمدينة الأم، وتقديم الحلول الممكنة للمشاكل العالقة في المدن القديمة، وذلك من خلال تبني سياسات أهمها:

- صياغة استراتيجية طويلة المدة تضبط المخطط العام والشامل للمدينة الجديدة.
- إعطاء الاستقلالية لمثل هذه المدن من خلال بناء قاعدة اقتصادية قوية تؤهلها لتكون مدينة ميثروبولوجية.
- توفير الحاجات الأساسية للمجتمع الجديد، وتحسين المستوى المعيشي.
- الاهتمام بالمعطى البيئي خاصة أثناء التخطيط، وذلك من خلال إقامة الحدائق والمساحات الخضراء، وتطوير شبكة النقل الداخلية والخارجية لتجنب مشاكل المدن القائمة.
- ضمان الاستدامة العمرانية والاقتصادية والبيئية، ومستقبل الأجيال اللاحقة.[1]

فالمدن الجديدة ومن خلال أو ظهور لها، كان الهدف منها هو تحسين المستوى المعيشي والحضري، وفك الحصار والضغط على المدن القديمة، معتمدين في ذلك على تخطيط وتطوير من شأنه أن يأخذ بعين الاعتبار مشاكل المدين القديمة قصد تفاديها، وبما أن الظهور الأول للمدن الجديدة كان في إنجلترا في القرن العشرين، تماشيا مع ظهور الثورة الصناعية في هذا البلد، فمن الطبيعي التركيز في التخطيط للمدن الجديدة على ضرورة إنشاء الحدائق، وذلك لما تعانيه المدن القديمة من تلوث بيئي –هوائي بالخصوص– كنتيجة للتصنيع.

3 أسباب ودوافع نشأة المدن:

1.3 الزيادة السكانية:

وهي الزيادة التي تؤثر على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وإتاحة الفرصة للقلق والضغط

[1] رابح هزيلي: التنمية المستدامة والمدينة الجديدة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع البيئي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2017، ص 142.

السياسي، فضلا عن زيادة الفقر والجريمة.[1]

فالزيادة السكانية في المدينة الأم، تعد مهدا لنتشار الفقر جراء تقلص فرص العمل، وكذلك إنشاء الأحياء الفوضوية نظرا لتفاقم مشكلة السكن توازيا مع نقص المرافق والخدمات، يورث الأمراض والأوبئة وكذا الجريمة، وبالتالي فهذا دافع قوي لضرورة انشاء مدن جديدة تحتوي الزيادة السكانية وتوفر لتلك التجمعات جميع المرافق والخدمات وفرص العمل على حد سواء.

2.3 زيادة معدلات الفقر والبطالة والجريمة:

فانتشار الأحياد القصديرية والأكواخ والسكنات غير اللائمة المنتشرة سواء على أطراف المدينة أو تكون محيطة بالمناطق الصناعية، دفع العديد من البلدان للتفكير في الحد منها وإيجاد بدائل وحلول من خلال مدن جديدة بعلاقات اجتماعية.[2]

فانتشار مثل هذه الظواهر في المدن، يؤدي إلى زيادة الضغط عليه وعلى خططها التنموية والتسييرية وكذا قراراتها السياسية، وبالتالي فإن إنشاء مدينة جديدة مخطط لها بما يحتوي هذه المشكلات، من شانه أن يفك هذه الضغوط الواقعة على المدينة الأم.

3.3 التجارب الناجحة:

كتجربة الولايات المتحدة الامريكية في إنشاء المدن الجديدة وكذا خبرة بريطانيا وألمانيا وبلجيكا في البلاد التي استعمرتها في إفريقيا وآسيا، وذلك أن كثيرا من القرى والمدن التي تم إنشاؤها تعتبر من المدن الجديدة التي خطط لها وبنيت بصورة تفوق فاعلية مثيلاتها في البلاد الأصلية لهذه المدن، فالمدن الجديدة في فرنسا والمملكة المتحدة أنشئت لأجل توجيه التقسيم غير المراقب في المدن القديمة والحد منه وإعادة التوازن، وأنشئ في دول أخرى بهدف الإصلاحات كما هو الحال في نيودلهي عند تغيير العاصمة وغيرها والتي أنشئت بغرض مواكبة التوطين الصناعي مثل: ناواهوتا في بولونيا، وأخرى للتوطين السياحي مثل: لافراند موت، وأخرى لمواكبة مراكز الأبحاث مثل: نوشيبا في اليابان؛ فالتجمعات الحضرية الجديدة نشأت بقرار سياسي لتسيير وتفعيل تطبيق البرامج لمجموعة متجانسة من الاختبارات الحضرية، فالتخطيط مرتبط

[1] مريم أحمد مصطفى وعبد الله عبد الرحمن: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2001، ص57.

[2] عبد الرؤوف مشري: مشكلات التسيير الإداري في المدن الجديدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2016، ص143.

بالموقع وحجم المجال والتهيئة، والمخطط التوجيهي وكذا مختلف الوظائف والتجهيزات.[1]

فالتجارب السابقة لعدة دول في إنشاء المدن الجديدة، على غرار إنجلترا في أوائل القرن العشرين، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كللت بالنجاح، غنما هي تأكيد على ضرورة إنشاء المدين الجديدة في المناطق التي تشهد مدنها الأم ضغوطا متنوعة خاصة منها ذلك المتعلق بالزيادة السكانية ونقص فرص العمل.

4.3 الحد من الهجرة إلى المدن القائمة:

يعد الحد من هجرة السكان إلى المدن الكبرى القائمة على وجه الخصوص، دافعا لبعض الدول إلى إنشاء مدن جديدة من خلال إنشائها قريبة من مصادر الهجرة الداخلية، مع توفير فرص السكن والعمل فيها، ويطلق على هذا النمط من المدن الجديدة "مدن المصدات"، وكمثال على ذلك مجموعة "المدن التوائم Twin Towns" التي خططت لإنشائها هيئة المجمعات العمرانية الجديدة في مصر، وتم البدء في بناء تلك المدن في الضفة الصحراوية لواد النيل في الوجه القبلي مثل بين سويف، والمنيا الجديدة، وأسيوط الجديدة، وأسوان الجديدة، وسوهاج أخميم، حيث يهدف هذا المشروع إلى ووقف تيار الهجرة الخارجة من الوجه القبلي إلى الوجه البحري بصفة عامة وإلى القاهرة بصفة خاصة.[2]

فالمدن الجديدة بما أنها مدن أقيمت على أرض جديدة وخالية ومستقلة عن المدين الأم، فالحكومات تعمد إلى إنشائها بالقرب من مصادر الهجرة الداخلية كالبلديات التي تبعد عن المدينة الأم ب 30كلم، وذلك قصد الحد من هجرة أصحاب هذه البلديات والقرى والأرياف نحو المدينة الأم، حيث أن هذه الهجرة من شأنها أن تؤدي إلى زيادة سكانية بالمدينة الأم، فضلا عن ترييفها وانتشار البطالة.

5.3 معالجة الظواهر الطبيعية:

إن من الدوافع التي تئدي على إنشاء المدن الجديدة، هو ذلك الخراب والأضرار التي تتركها الظواهر الطبيعية المفاجئة، مثل الزلازل والبراكين والفيضانات، حيث تؤدي هذه الظواهر إلى تدمير مدن قائمة، وهو ما يتطلب التفكير في إنشاء مدن جديدة تستوعب الأحجام الكبيرة من السكان الناجين من تلك الظواهر

[1] المرجع السابق، ص143.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص76.

الطبيعية المفاجئة؛ ومن أمثلة هذا النوع من المدن الجديدة، مدينة "أغادير في الجنوب الغربي من المغرب، ومدينة "الشلف" في الغرب من الجزائر وكذا مدينة "سكوبلي" في يوغسلافيا سابقا، وهي مدن تعرضت إلا زلازل مدمرة، وهو ما أوجب إعادة بناء تلك المدن في مواضع جديدة، وعلاوة على ذلك نجد الزلزال المدمر الذي ضرب شمال غرب إيران سنة 1990، والذي كان دافعا لإنشاء العديد من المدن الجديدة لإعادة توطين سكان المدن والقرى التي دمرها الزلزال.[1]

فالمدن الجديدة قد تنشأ كضرورة ملحة ومستعجلة لاحتواء نتائج ومحصلات الكوارث الطبيعية، والمتمثلة في تشرد العديد من ساكني المدن المدمرة، كما أن مخلفات هذه الكوارث، تجعل من التخطيط لإنشاء المدن الجديدة أكثر صرامة ودقة، متخذا في الحسبان آثار هذه الكوارث، ومثال ذلك، كأن يعتمد في بناء المدن الجديدة بناء مباني مضادة للزلازل، تحسين جودة الصرف الصحي لتجنب الفيضانات، تجنب المواقع القريبة من الأنشطة البركانية... إلخ.

6.3 توجيه النمو الحضري نحو مناطق مقصودة:

تنشأ المدن الجديدة بدافع توجيه النمو الحضري نحو مناطق مقصودة من الدولة أو الإقليم، بهدف بعث التنمية الحضرية في المناطق المهمشة وإعادة تأهيلها، وهذه الحالة نجدها قائمة في خطط المدن الجديدة في الدول الاسكندنافية.[2]

فالمدن الجديدة قد تنشأ بغرض إحياء منطقة معينة، كانت تعاني التهميش، إما لبعدها عن المدينة الأم، أو لقلة ساكنيها، أو لأسباب أخرى، فإنشاء المدن الجديدة يجلب لهذه المناطق الاستثمارات ورؤوس الأموال، كما يجلب لها حركة اقتصادية، علاوة على الخدمات والمرافق.

7.3 إنشاء عواصم جديدة:

فهنا، تبرز لنا مدينة "برازيليا" في البرازيل والتي قرر مجلس النواب البرازيلي نقل العاصمة من "ريو دي جانيرو" نحوها، وذلك في 18 سبتمبر 1946، على أن يتم البدء في بناء العاصمة الجديدة في سبتمبر 1958، كما نجد أيضا مدينة "إسلام أباد" عاصمة باكستان، حيث قررت الحكومة الباكستانية نقل العاصمة

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص67.

[2] وليد المنيسي، مرجع سابق، ص77.

من "كاراتشي" إلى "إسلام أباد" في 19 سبتمبر 1956، لذا يعتبر انشاء مدن جديدة تسند لها مهام عاصمة سياسية للدولة، من أبرز الدوافع التي اتخذته العديد من الدول.[1]

فمن خلال ما سبق بتبين لنا أن المدن الجديدة قد تنشأ بغرض جعلها عاصمة للبلد، وعادة ما تكون هذه الدوافع بسبب اكتظاظ العاصمة القديمة ودخولها في دوامة الزيادة السكانية التي تنتج بدورها الأحياء الفوضوية والبطالة والاختناقات المرورية، والتي بدوها تعرقل سيرورة عمل الهياكل والمؤسسات الرئيسية في الدولة، كمقر الحكومة، ومقرات الوزارات، وعليه في تعرقل نشاط الجانب السياسي والإداري للحكومة، يؤدي بها إلى نقل العاصمة إلى مدينة جديدة أكثر تنظيما وتخطيطا.

4 أهداف المدن الجديدة:

لكي تؤدي المدن الجديدة الدور المنوط بها وتلبي دوافع إنشاءها، فلا بد لها من تحقيق الأهداف التالية: [2]

1.4 أهداف اجتماعية:

- توفير فرص الإسكان المتنوعة التي تلبي احتياجات فئات اجتماعية مختلفة من حيث حجم الأسرة والثقافات المتعددة وعادات وتقاليد السكان.
- توفير كل أنواع الخدمات مع ضمان كفاءتها وكفايتها بما يتفق مع طبيعة السكان اجتماعيا واقتصاديا.
- السهر على توفير فرص عمل مناسبة تتحقق فيها عناصر التأمين الاقتصادي والاجتماعي.

2.4 أهداف اقتصادية:

- إنشاء قواعد اقتصادية جديدة تهدف إلى تحقيق توازن اقتصادي على مستوى شامل (إقليمي وقومي).
- تشجيع الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الخارجية.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للإمكانات والموارد وفرص الاستثمار في المناطق المعزولة.

[1] GLEEN V.S : two newly- created capitals : Islamabad and Brazilia, Town Plaining Review, Liverpool University Press, Liverpool, United Kingdoom, Vol 41, N°4, 1970, p320.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص-ص34-36.

3.4 أهداف عمرانية:

- القضاء على المشاكل الناتجة عن تركز السكان والأنشطة في بعض التجمعات الحضرية القائمة.
- تقدير نمط عمراني جديد يتماشى ومتطلبات التنمية المستدامة ضمن إستراتيجية قومية.
- التحقيق الاستراتيجي للأهداف الأمنية العليا والسيادة القومية على كل أقاليم الدولة.
- إعادة التوزيع المتوازن للتركزات العمرانية والسكانية على المستوى القومي.

فمما سبق، فإن المدن الجديدة أنشئت لتحقيق أهداف معينة، لعل أبرزها ما يتضمنه تعريفها كما ذكرناه سابقا، حيث أنها تهدف إلى حل مشكلة الإسكان، وفك الضغط على المدينة الأم، وكذا توفير مناصب عمل لقاطنيها والعمل على التأمين الاقتصادي لهم، كذلك تهدف إلى جلب رؤوس الأموال وخلق بيئة اقتصادية نشطة، وجلب الاستثمارات، فضلا عن تحقيقها للتوازن العمراني والاجتماعي.

5 أنواع المدن الجديدة:

1.5 المدن الجديدة المستقلة:

تعد المدن في هذا النوع ذات كيان مستقل اقتصاديا، لا تعتمد على مجتمع موجود لكن لديها مقومات استمرار، حيث أنها تخطط وتنمي للوصول لأهداف مختلفة بجانب الإسكان الذي يعد جانبا في غاية الأهمية، فإقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة يهدف إلى إنشاء أقطاب للنمو الاقتصادي لها، أي كيانات اقتصادية مستقلة مما يؤهلها لتجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لأن وجود تنمية في مناطق متقدمة يؤدي إلى تنمية المناطق المتخلفة القريبة منها.[1]

فهذا النوع من المدن عادة ما ينطبق على المدن الجديدة بالكامل، كالمدن العواصم، بمعنى تلك المدن التي قررت الحكومات نقل عواصمها لها، او تلك المدن التي تبنى على أنقاض مدن مدمرة جراء الكوارث الطبيعية.

ومن الآثار التي تترتب على إقامة المجتمعات والمدن الجديدة المستقلة، حدوث هجرة للعمالة من المناطق القريبة لتزويد هذه المناطق والمدن الجديدة بالعمالة الفنية من الشباب، وهذه الهجرة إلى المدن

[1] محمد بن عيجة، مرجع سابق، ص 82.

الجديدة تؤدي إلى خلخلة في الكثافة السكانية نتيجة خلق فرص عمل جديدة للعمل.[1]

2.5 المدن الجديدة التابعة:

وهي تجمعات واقعة في نطاق التأثير العاصمي، وهي تتبع المدينة الأم اقتصاديا لوقوعها ضمن نطاق نفوذها وغالبا ما تكون في موقع خال، بعبارة أخرى هي المدن التي يتم إنجازها في مناطق غير مركزة عمرانيا، وذلك بجمع العديد من الأحياء والمناطق المجاورة للمدينة الكبيرة وتوطن عليها المدن الجديدة والهدف منها هو امتصاص النمو الحضري للحد من البناء الفوضوي، وفي المقابل النهوض بتلك الأحياء وبعث التنمية فيها ولو نسبيا لأن الهدف الأول من بنائها هو امتصاص الفائض السكاني وليس بناء قاعدة اقتصادية، وتقع هذه المدن على بعد 20 إلى 100 كلم من الأم، فهي لا تخضع لنطاق سلطتها ولكنها تدور في فلكها الاقتصادي، وهذه المدن الجديدة عبارة عن مجتمع يعتمد فيزيائيا واقتصاديا على مجتمع قائم بالفعل.[2]

فهذه المدن حسب ما ذكر سالفا، هي مدن قريبة من المدينة الأم، هدفها هو فك الضغط السكاني على هذه الاخيرة، دون الاستقلال عنها اقتصاديا.

ويتضح مفهوم المدينة التابعة من خلال العناصر التالية:[3]

المسافة: يجب ان تكون المسافة قريبة بدرجة كافية من المدينة الأم (15-10 كم)، بما يضمن رحلات العمل اليومية القصيرة بين المدينة التابعة والمدينة الأم، وفي نفس الوقت يجب أن تكون على بعد كاف من المدينة الأم بما يعطيها هوية عمرانية عضوية مستقلة عن المدينة الأم.

الاقتصاد: يعتمد اقتصاد المدينة التابعة بشكل تام على المدينة الأم المجاورة لها، حيث يجد سكان المدينة التابعة فرص عمل لهم داخل المدينة الأم، كما تعتمد المدينة التابعة على المدينة الأم في توفير الخدمات العاملة الاجتماعية والثقافية، وإن كانت سوف توفر بعض الخدمات بدرجات متفاوتة داخل حدودها، خاصة بعض خدمات التعليم والخدمات التجارية والصحية.

[1] عبد الرؤوف الضبع، مرجع سابق، ص-ص 248-249.

[2] عمر الشبهاني: المدن الجديدة في بالجزائر بين المشروع والتطبيق، مداخلة مقدمة في فعاليات ملتقى وطني تحت عنوان المدينة الجديدة لماذا؟، قسنطينة، الجزائر، 2001، ص44.

[3] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 52.

الإدارة المحلية: توجد إدارة محلية مستقلة على شكل هيئة أو مجلس بلدي يدير المدينة التابعة، وتكون لها هوتها الذاتية وشخصيتها المعنوية، لذلك فهي لا تشكل ضاحية للمدينة الام الرئيسية التابعة لها.

3.5 المدن الجديدة التوأم:

وتدعى أيضا المدن الواقعة ضمن الإقليم الحضر، أو المدن المستقلة نسبيا، وهي تجمعات عمرانية مستحدثة داخل المدينة، وتحقق إمكانية الاستفادة من البنية الأساسية، والخدمات القائمة، دون اللجوء إلى الامتداد الأفقي خارج الكتلة العمرانية.[1]وتمثل توسعا عمرانيا له قاعدة اقتصادية ولكن على اتصال وثيق بالمدينة الأم في بعض المستويات الأعلى من الخدمات، ومن أمثلة المدن الجديدة التوأم في مدينة ألمانيا الجديدة، مدينة أسيوط الجديدة، ومدينة سوهاج الجديدة.[2]

6 المدن الجديدة وفق بعض التجارب العالمية:

1.6 المدن الجديدة في بريطانيا:

تمخضت البيئة الاجتماعية في إنجلترا عن ظهور محاولة "تشارلز بوث" حيث شده عسر الفقراء والعاطلين عن العمل الذين يعيشون بدون مؤوى، فاقترح ضرورة تكوين مستعمرات حدد ثلاث أنماط لها: هي المدينة المستعمرة، والحقل المستعمر، والمستعمرات عبر البحار، ويعد "جيمس سلك بكنغهام" أول الدعاة لنمط حضري ظهر في منتصف القرن التاسع عشر وذلك في كتابه (الشرور القومية والعلاقات التطبيقية) الذي نشر عام 1849، فقد اقترح هذا الكتاب تأسيس جمعية لأغراض البناء أطلق عليها اسم (جمعية المدينة النموذجية)، فالمدينة في أيه ينبغي أن تجمع كل مميزات الجمال والامن والصحة العامة والراحة، وأن يكون بها عدد قليل من السكان يسودهم الانسجام التام، كما رأى ضرورة أن يكون هناك تناسب بين المناطق الزراعية فيها والمناطق الصناعية، كذلك التنسيق بين الملاك وأصحاب العمل والعمال، إذ من شان ذلك الترابط أن يؤدي إلى سن الأفراد للقوانين والأحكام التي يديرون بها الشكل الجديد للمدينة، ويهيؤون بها ضرورات الحياة والترفيه فيها، وقد جسد "بكنغهام" أفكاره في نموذج أطلق عليه اسم مدينة "فيكتوريا النموذجية" حيث تتكون من ثمانية شوارع هي: شارع الكونكورد، شارع السلام، شارع الوحدة، شارع العدل، شارع الوفاء، شارع الأمل، شارع الإحسان، شارع الصبر؛ وأعلن "باكنغهام" ان هذه المدينة يجب أن يسكنها

[1] المرجع السابق، ص 44.

[2] علي سيد عباس: استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، مؤتمر الأزهر الهندسي السابع، جامعة أسيوط، مصر، 12-14 أفريل 2007، ص243.

أحسن الجماعات المنظمة، حيث أن السكان يمتازون بالقدرة على محو الأمراض المجتمعية كالرذية والجريمة والعداء والحقد والكراهية بين الأفراد، على ان يكون التعليم إلزاميا إلى سن الخامسة عشرة، وبهذا تتوفر أسباب السعادة والتطور وهو ما حدث بالفعل في عدة مناطق في بريطانيا في اقل من قرن من الزمان، على غرار اسكتلندا وويلز.[1]

وفي نهاية القرن التاسع عشر عرض "إبنزر هوارد Ebenser Howard" إنشاء مدن حدائقية جديدة من اجل تصحيح أخطاء النمو الحضري المتزايد وتحجيم الزيادة السكانية وتوزيع الصناعات البريطانية وتخفيف تراكم السكان على العاصمة لندن بصفة خاصة و المدن الكبيرة بشكل عام، وقد تكللت كتاباته بإنشاء المدينتين "ليتشورث Letchowrth" و"ولوين Weluan" بهدف الارتقاء بالمدن القائمة وبخدماتها وبنتها التحتية من خلال وضع حلول ناجعة في نوعية الحياة البريطانية وخاصة لندن، فالمدينة الحدائقية صممت لخدمة الصناعات ولحياة صحية أفضل ذات حجم يوفر حياة اجتماعية متكاملة،[2] ثم أعقب ذلك إنشاء مجتمعات جديدة بعد الحرب العالمية الثانية بهدف امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى وبالأخص لندن العاصمة، والتي عانت من التوسع الصناعي وما تبعه من مشكلات عديدة أهمها:[3]

- تضاعف عدد السكان مع عدم تضاعف فرص العمل.
- ارتفاع الكثافة السكانية بشكل عام.
- مشكلات تلوث الهواء الناتجة عن تكدس الصناعات داخل المدن الكبرى.
- تدهور أوضاع الإسكان وتكدس المباني السكنية الرديئة.
- ندرة الأماكن المفتوحة والمتنزهات الطبيعية.
- الارتفاع الملحوظ في أسعار الأراضي.
- التكدس المروري وطول مسافات الانتقال نظرا للتركز السكاني وتمركز الخدمات في مناطق محدودة.

فالحاجة الملحة لفك الضغط على المدن الكبيرة وعلى رأسها العاصمة لندن، دفع بالمسؤولين إلى التحرك العاجل والسريع، حيث تم تكوين عدة لجان على رأسها "لجنة تخطيط إقليم لندن London Regional Plainning Committee" وتم تكليف "باتريك إبركرومبي" بوضع خطة لمدينة لندن، ونشر

[1] محمود أمين علي: آلية النمو العمراني في المجتمعات الجديدة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2004، ص-ص 43-44.

[2] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 88.

[3] محمود يسري وآخرون: تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة، معهد التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة، مصر، 1986، ص25.

التقرير تحت عنوان "خطة مقاطعة لندن Count of London Plan" سنة 1943، وفي سنة 1944 نشر التقرير الثاني تحت عنوان "Greater London Plan"، وقد اعتمد على تقرير "لجنة بارلو Barlow" في وضع خطتهن والتي أفرزت جملة من النقاط أبرزها:

- إنشاء حزام أخضر حول لندن كعنصر أساسي ليحدد نموها، وذلك طبقا لقانون الحزام الأخضر "Green Belt Act" والصادر سنة 1938.
- إنشاء ثماني مدن جديدة مستقلة حول لندن فيما بعد الحزام الأخضر، وتبعد عن مركز المدينة بحوالي 50 كلم.[1]
- إنشاء وزارة الاشغال والتخطيط.
- إنشاء وزارة تخطيط المدن والقرى في عام 1942.
- إصدار قانون إنشاء المدن الجديدة في عام 1946.[2]

الشكل (01): التهيئة المقترحة لإنشاء المدن الجديدة حول مدينة لندن.

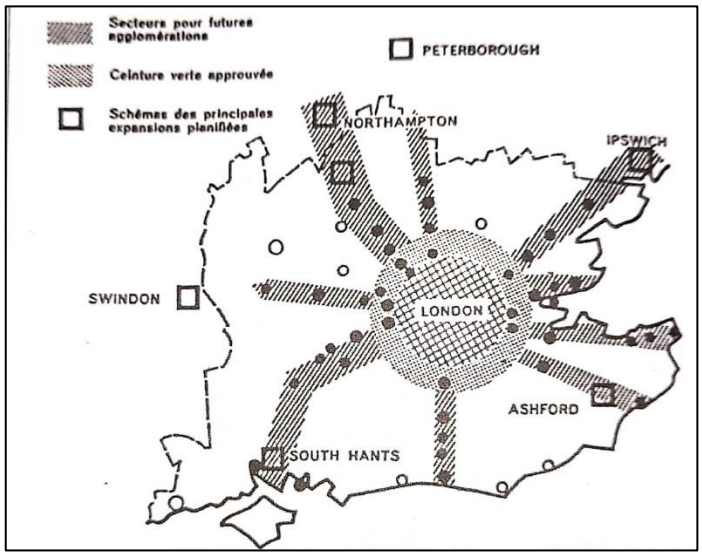

المصدر: فؤاد بن غضبان: المدن الجديدة دوافع وممارسات.[3]

وفي أوائل الستينات شهدت حركة المدن الجديدة في بريطانيا تطورات اخرى، حيث تم إنشاء 05 مدن جديدة لتضم 100000 نسمة، وفي فترة 1967-1971 أنشأت 09 مدن جديدة يبلغ عدد سكان كل

[1] هشام أمين مختار: تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2000، ص76.

[2] عبد الرؤوف مشري، مرجع سابق، ص149.

[3] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص89.

منها حوالي 250000 نسمة، وحتى سنة 1971 تم إنشاء 32 مدينة جديدة في بريطانيا، أقيم منها 11 مدينة جديدة حول مدينة لندن لكي تساهم في حل مشاكل الإسكان فيها، بالإضافة إلى المدن الجديدة التي أنشأت حول مدن: "برمنجهام"، و"ليفربول" و"مانشستر".[1]

فالمدن الجديدة البريطانية إنما أنشئت بدافع أساسي ألا وهو حل مشاكل الاسكان، حيث أصبحت كبرى المدن البريطانية على غرار "لندن" و "مانشستر" تعاني من الزيادة السكانية على حساب السكن المتوفر فضلا عند قدمه وهشاشته، وهذا بالتوازي مع تقلص فرص العمل، كما أن التلوث الهوائي الناتج عن الصناعات الكبرى أدى بالمسؤولين على تخطيط المدن الجديدة إلى وضع الحدائق العامة في الحسبان.

1.1.6 مراحل إنشاء المدن الجديدة البريطانية

بصفة عامة فقد مر تطور إنشاء المدن الجديدة في بريطانيا بثلاثة مراحل، وهي:

أ- **المرحلة الأولى (1946- 1955) "مدن الجيل الأول":**

كان هدفه الأساسي هو استيعاب جزء من سكان المدن الكبرى التي كانت تعاني من تكتل السكان، وهو الجيل الذي يضم بالإضافة إلى المدن الجديدة التي تم إنشاؤها حول لندن، هناك 07 مدن جديدة أخرى، منها مدينتان جديدتان بالقرب من مدينة "جلاسكو" لتؤدي الدور الذي تقوم به المدن الجديدة التي أنشأت حول مدينة لندن، وهناك مدينتان جديدتان أخريتان تشملان مركزين حضريين ذوي صناعات إضافية للسكان، أما المدن الجديدة الثلاث المتبقية فقد أنشأت بهدف إيجاد مناطق إسكان وخدمات اجتماعية أفضل، ويتراوح الحجم السكاني لهذه المدن ما بين 28000 و 62000 نسمة، وهي مدن تشبه إلى حد كبير المدن الحدائقية لبداية القرن العشرين في كثير من الخصائص، فهي ذات سطح إجمالي قدره حوالي 600 فدان، أي ليست كبيرة جدا من حيث النطاق السكاني المقترح (60.000 نسمة على المتوسط)؛ أي أنها قريبة مما اقترحه هوارد 35.000 نسمة. وقد كان الهدف من إنشائها امتصاص الفائض السكاني في المراكز الحضرية الكبرى وتخفيف الضغط عليها والاكتظاظ وسوء التنظيم، ولتحسين وضعية بعض الأقاليم المتضررة من الحرب العالمية، وخلق فرص للعمل بإنشاء صناعات ونشاطات جديدة.[2]

ب-**المرحلة الثانية (1961- 1967) "مدن الجيل الثاني":**

كان الهدف من إنشاء مدن الجيل الثاني من المدن الجديدة هو إيجاد مراكز وأقطاب نمو في الأقاليم

[1] المرجع السابق، ص90.

[2] خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2005، ص-ص 128-129.

المتخلفة نسبيًا بالمقارنة بغيرها من الأقاليم، حيث تم في هذه الفترة إنشاء ثماني مدن جديدة، أربعة منها أقيمت على أساس تنمية مدن قائمة بحجم سكاني يتراوح بين 20000- 30000 نسمة، وذلك بغرض الوصول بتعداد كل منهما إلى 80000-100000 نسمة، ومدينتين جديدتين قامتا على أساس تكامل عدد من المدن والقرى القائمة وتركيب إقليمي، يبلغ عدد سكانها ما بين 200000-250000 نسمة، أما المدينتين الباقيتين فقد تم إنشاؤهما في اسكتلندا لهدفين أساسين، أولهما تقوية القاعدة الاقتصادية عن طريق تهيئة مناخ يساعد على انتعاش الصناعة ، وثانيهما المساعدة على خلخلة كل من الكثافة السكانية والصناعية من مناطق التكتل والتركز، حيت تراوح عدد السكان المستهدف لهذه المدن ما بين 60000-150000 نسمة في كل منهما.[1]

ج-المرحلة الثالثة (1968- 1974) "مدن الجيل الثالث":

تمثل مدن وسطية بين أهداف الجيلين السابقين، وقد بلغ عددها ست مدن جديدة أقيمت على أساس مراكز حضرية قائمة".[2]

وقد تراوح حجم السكان المستهدف فيها ما بين 120000- 270000 نسمة، وبصفة عامة نسجل بأن المدن الجديدة التي أنشأت ب بريطانيا كان الهدف منها هو التأكيد على أهمية الحزام الأخضر حول مدينة لندن والحفاظ عليه لذلك تم اختيار مواقع هذه المدن على مسافات تبدأ من 32كم من لندن وذلك لوقوعها بعد حدود الحزام الأخضر، ومن جهة أخرى تكمن أهمية اختيار مواقع المدن الجديدة على خطوط السكك الحديدية والطرق السريعة التي تمثل محاور الحركة الرئيسية والتي تسهل ربط المدن الجديدة بباقي المدن المجاورة، مما يحقق الاستغلال الأمثل لخطوط الاتصال من الطرق السريعة والسكك الحديدية[3].

فمن خلال هذه المراحل الثلاثة التي مرت بها المدن الجديدة البريطانية خلال إنشائها، نجد أنها انطلقت بهدف احتواء الزيادة السكانية التي شهدتها المدن الكبرى للمملكة، ثم انتقلت أهدافها إلى محاولة تحقيق توازن تنموي بين مختلف أقاليم المملكة، وصولا عند المرحلة الثالثة والتي روعي فيها الموازنة بين الاحتواء السكاني وتحقيق التوازن التنموي.

2.1.6 مدينة "ستيفنج Stevenage" كأحد المدن الجديدة في بريطانيا:

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص-ص91-92.

[2] حمدي علي أحمد: المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2009، ص-ص 155-156.

[3] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص92.

هي إحدى المدن البريطانية الجديدة والتي تقع حول لندن، اقترح إقاماتها "إبركرومبي" في خطته عام 1946، حيث تبعد عن قلب مدينة لندن لحوالي 50 كم وهي مجاورة لمدينة "ستيفنج" القديمة التي لم يتجاوز سكانها 67000 نسمة عند البدء في إنشاء المدن الجديدة حول لندن، وقد تم اختيار موقعها شرق خطوط السكة الحديدية المؤدية إلى لندن، مما يعزز أهمية المدينة ويحقق هدف اجتذاب السكان إليها لقربها من خطوط المواصلات الهامة؛ ولقد خططت المدينة على أن يكون عدد سكانها 105000 نسمة عند اكتمال نموها، إلا أن عدد السكان لم يتجاوز 76000 نسمة في عام 1975، أي بعد مرور أكثر من 25 سنة على إنشائها، ثم بعد ذلك تطور عدد السكان بالمدينة تطورا بطيئا إلى أن وصل إلى حوالي 79000 نسمة في عام 2001، ثم أخذ في الزيادة ليصل إلى 84650 نسمة في عام 2007، وبذلك تكون قد حققت المدينة 80.6% من المستهدف من أعداد السكان بعد مرور أكثر من 50 سنة على نشأتها. [1]

الشكل (2): موقع مدينة ستيفنج stevenage في بريطانيا

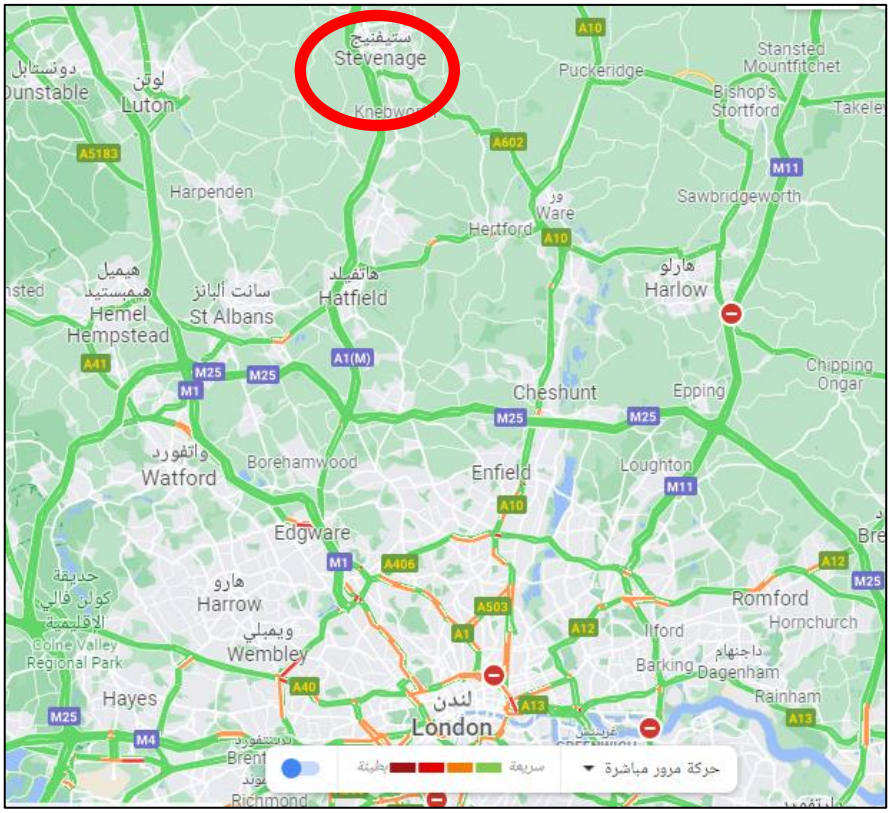

المصدر: موقع خرائط Google *

وعلى الرغم من أن المدينة لم تنجح في استقطاب أعداد السكان المستهدفة في سنة الهدف، إلا أن

[1] أحمد فريد مصطفى: المخطط الهيكلي للضاحية الشرقية بمدينة الرياض، تقرير المرحلة الرابعة (التجارب العالمية)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006، ص-ص 1-13.

*صورة ملتقطة من الموقع الإلكتروني خرائطGoogle ، تم الاطلاع بتاريخ 2021/02/18، 11:23.

المدينة لا تعتبر قد فشلت، ذلك لأن تجربة إنشاء مجموعة المدن الجديدة حول لندن قد نجحت في مجملها على مدى 20 عاما في تحقيق التوازن بين أعداد السكان وفرص العمل والحد من تزايد الكثافة السكانية في العاصمة لندن. [1]

2.6 المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن ظهور المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية كان نتيجة جهود المستثمرين في القطاع الخاص، وليس نتيجة لجهود الحكومة، هذا بالإضافة إلى أن المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عن مثيلاتها في إنجلترا وبخاصة في ناحيتين هما:

- تقع المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى جوار مراكز "الميتروبوليتان" وليس بعيدا عنها.
- تجذب المدن الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية إقامة الصناعة داخلها، نتيجة لكونها سلطة حكومية فيما عدا الإدارة المحلية.[2]

هذا ولقد انتشرت بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة الممتدة من سنة 1930 وحتى بداية الحرب العالمية الثانية نوعان من المدن الجديدة:[3]

النوع الأول:

يقوم بإنشاء المدن الجديدة القطاع الخاص وخاصة الصناعي وذلك لتحقيق أهدافه الاستثمارية من خلال إنشاء تجمعات صناعية تحتوي على مناطق لإسكان العاملين فيها، وهنا نذكر بعض المدن الأمريكية مثل: Redwood shores و Valencia و Reston.

النوع الثاني:

بدأ في الظهور منذ سنة 1933 حتى الحرب العالمية الثانية أين تم إنشاء بعض المدن الجديدة التي تقوم الحكومة الفدرالية بالإشراف عليها، إلا أن أغلبية هذه المدن قد تم إنشاؤها لتحقيق أغراض وأهداف إستراتيجية.

ومنذ بداية القرن العشرين وحتى الوقت الحالي، فقد تركز الاهتمام نحو إنشاء العديد من المدن

[1] أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص-ص 1-13.

[2] محمد بن عيجة، مرجع سابق، ص 73.

[3] هشام أمين مختار، مرجع سابق، ص-ص 62-63.

الجديدة والتي تعدى عددها 160 مدينة، وقع اختيار الحكومة الأمريكية فيها على 35 مدينة جديدة لتخصها بدعمها الفدرالي "ومنها 12 مدينة تابعة ومدينتان تابعتان داخل مدن كبيرة قائمة ومدينة واحدة مستقلة تقوم على قاعدة صناعية.

ومن بين المدن الجديدة التي أنشئت في الولايات المتحدة مدينة "راد بورن" وهي أول مدينة أنشئت في نيوجرسي على بعد 16 ميلا من نيويورك، وقد قام بتصميم هذه المدينة "هنري رايت" و"كلارنس ستاين"، وهي تشبه مدن الحدائق لكن دون وجود حزام أخضر، وقد قام برسم العمارات التي تحوطها الحدائق بحيث تواجه تلك المنازل الحدائق مباشرة بدلا من الشوارع، كما أنشئت مدينتين جديدتين هما "كولومبيا" و"روستون"، وهناك مشروعات أخرى لبناء المدن الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية على غرار مشروع إنجاز مدينة "فالنسيا" في جنوب كاليفورنيا، وهو مشروع يتكلف 500 مليون دولار،[1] حيث تم التخطيط لـ "إندمارك فيليدج" لتكون أول حي يتم بناؤه في قرية "ميشن"، والتي تضم 4000 منزل، بالإضافة إلى التخطيط لقرية "هومستيد" وقرية "بورتيرو"[2].ولقد بدأ التطوير في القرية الأولى Mission Village عام 2017 على يد شركة Five Point.[3]

ويتم تطوير "إنترادا جنوبEntrada South " و"إنترادا شمالEntrada North " بواسطة Newhall Land كجزء من خطة فالنسيا الرئيسية الأصلية، إذ يقع مشروعا "إنترادا Entrada " غرب الطريق القديم الذي سيطور ليرتبط مع الطرق المتصلة بقريةMission Village ، ويشمل "إنترادا جنوب Entrada South" 1574 وحدة سكنية بما في ذلك 339 منزل و1235 وحدة متعددة العائلات. على مساحة تزيد قليلاً عن 200 هكتار، بينما يضم "إنترادا شمالEntrada North " 1150 وحدة سكنية متعددة العائلات مبنية حول وسط المدينة مع التسوق وتناول الطعام والترفيه.[4]

[1] حامد الهادي: المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر،1993، ص-ص 68-69.

[2] Mark Madler :Newhall Ranch Wins Legal Round, San Fernando Valley Business Journal, Woodland Hills, United States of America, 27 May 2014, Retrieved on 6 september 2021 from https://www.sfvbj.com/news/2014/may/27/newhall-ranch-wins-legal-round/

[3] Jeff Collins : New homes on horizon Following $135 million sale of Valencia lots, Los Angeles Daily News, United States of America, 27 May 2014, Retrieved on 6 september 2021 from New homes on horizon following $135 million sale of Valencia lots – Daily News

[4] Project No. 00-210-(5) / Vesting Tentative Tract Map No. 53295 / Entrada South, Los Angeles Country, Department of Regional Planning, April 2015, Retrieved on 7 september 2021 from Case & Hearing | DRP (lacounty.gov)

فالمدن الجديدة الأمريكية على غرار المدن الجديدة لغيرها من الدول، تختلف عنها من حيث صاحب المشروع، ذلك كونها قد تكون ذات طابع خاص كالمستثمرات الصناعية الكبرى التي تحتوي على سكنات للعمال.

3.6 المدن الجديدة في فرنسا:

ارتبطت فكرة إنشاء المدن الجديدة في فرنسا بتنمية المجتمع المحلي ضمن سياسة تخطيطية تقوم على المستوى الإقليمي والقومي بهدف القضاء على المركزية في فرنسا، من خلال خلق أقطاب نمو يتم تدعيمها بإنشاء عدد من المدن الجديدة تعمل على امتصاص جزء من النمو السكاني الزائد في العاصمة باريس، وإنشاء صناعات وأنشطة اقتصادية أخرى لتوفير فرص العمل في باقي أقاليم الدولة والربط بينهما[1]، كل ذلك للتخلص ولو نسبيا من المشاكل التي كانت تعانيها العاصمة آنذاك –بعد الحرب العالمية الثانية–، والتي من بينها:

- سوء الأحوال السكنية في معظم المناطق بوجه عام، وارتفاع كثافة السكان بالعاصمة حيث وصل عدد سكانها سنة 1970 إلى 8 مليون، وبالتالي كان لابد من توفير مالا يقل عن 2 مليون فرصة عمل إلى جانب توفير الخدمات بأفضل جودة، وهو مالا يتوافق مع البنية الأساسية للمدينة القائمة.
- وجود فوارق اقتصادية بين العاصمة وغيرها من المدن، كمستويات الدخل والحرك الاقتصادية.
- زيادة استهلاك الكهرباء والمياه والصرف الصحي، وزيادة الكثافة المرورية كنتاج لزيادة الكثافة السكانية.
- مركزية شبكات النقل والمواصلات بالعاصمة باريس.[2]

واختار المخططون موقع إنشاء المدن الجديدة بجوار مدن صغيرة قائمة بالفعل، حتى لا تنشأ من فراغ ولتجد بعض البيئة الأساسية الموجودة في المدينة القائمة والتي تساعد على إنشاء تلك المدن الجديدة، كما ركزت السلطات على كبر حجم المدن الجديدة، لأنه كلما كان حجم هذه الأخيرة صغير، فلا يمكن تحقيق التنوع والتوازن المطلوب في مجال العمل، لأن المؤسسات تمتنع عن الاستثمار داخل هذه المدن الصغيرة، حيث تكون اليد العاملة محدودة والتجهيزات غير كافية ومنه فإن الحجم الكافي من السكان أصبح شرط ضروري لنجاح تلك المدن، وقد نمت المدن الجديدة "ضواحي باريس" بسرعة، وكانت الهجرة إليها

[1] محمد عبد الله الحماد: ظاهرة المدن الجديدة: نشأتها وتطورها ووظائفها ونماذج من تجاربها، ندوة المدن الجديدة، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993، ص13.

[2] محمود حسن يسرى وآخرون: تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة، معهد التخطيط الإقليمي والعمراني، القاهرة، مصر، 1986، ص2.

غالبا من الشباب من داخل الإقليم، مما يدل على نجاحها في جذب السكان من المركزية العمرانية القائمة، وينقسم الإسكان في فرنسا إلى ثلاثة أنواع (حسب درجة الدعم) كما يلي:

المدعم: وهو الإسكان الشعبي وغالبا ما يقوم بتنفيذه هيئات والشركات الخاصة والعامة، التي لا ترمي للربح، وتمول عن طريق قروض ميسرة من الحكومة المركزية.

المدعم نسبيا: ويمول من البنك العقاري والذي يقرض المقاولين والمستثمرين بسعر فائدة ميسرة وقد نجح هذا النوع.

الغير مدعم: وهو إسكان الطبقات الفوق متوسطة والغنية.[1]

فالمتأمل في المدن الجديدة الفرنسية يتبين له أن غالبيتها أنشئت كمدن تابعة، هدفها حل مشاكل النمو السكاني المتزايد، خاصة في العاصمة "باريس"، وبالتالي محاولة تحقيق التوازن السكاني والاقتصادي.

1.3.6 مدينة "إيفري Evry" كنموذج لإحدى المدن الفرنسية الجديدة:

قررت الحكومة الفرنسية إنشاء مدينة إيفري الجديدة على هضبة "Hurepoix" الواقعة على أراضي بلدتي Cou Couronne و Evry Petit Bourg، وذلك بعد أن تم تقرير إنشاء 5 مدن جديدة في المنطقة الباريسية في عام 1965، وقد كان الهدف من إنشاء إيفري هو لعب دور الضاحية الجنوبية لمدينة باريس، والتي تقع على بعد حوالي 30 كلم منها.[2]

وكنتيجة للدراسات التي اهتمت بالاحتياجات المحلية المطلوبة داخل الإقليم، فقد أسندت لمدينة إيفري مجموعة من الوظائف نسردها في مايلي:

- وظيفة التعليم العالي والتأهيل الدائم اعتمادا على الجامعات ومراكز التكوين.
- الوظيفة الإدارية على مستوى المحافظة (توطين المباني الإدارية).
- وظيفة الثقافة والترفيه من خلال استغلال المكتبات والنوادي.
- الوظيفة الاقتصادية من خلال التجارة وتواجد مكاتب الشركات.

[1] داليا حسين الدرديري: المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 197، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ماي 2004، ص-ص 53-58.

[2] عبد الرؤوف مشري، مرجع سابق، ص-ص157-158.

وبهذا فقد أسندت هذه الوظائف للمدينة قصد خدمة حجم سكاني قدره 400.000 نسمة على مستوى الإقليم، منها 50.000 نسمة داخل المدينة الجديدة.[1]

4.6 المدن الجديدة في مصر:

تعتبر مصر أول الدول النامية التي طبقت سياسة المدن الجديدة، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات المنفقة على إنشاء المدن الجديدة واستصلاح الأراضي في المناطق المستصلحة على مياه السد العالي: 242.2 مليون جنيه، وبلغت أيضا إجمالي الاستثمارات المنفقة في تنفيذ مشروع الوادي الجديد: 25.95 مليون جنيه ما بين الفترتين 1967-1975[2]، حيث أقامت الدولة عدة مشاريع متنوعة لإقامة المجتمعات الجديدة أو المدن الجديدة كتعمير الصحراء مثلا، وتطبيق سياسة التوطين والتي كان من أهمها عمليات توطين البدو في الساحل الشمالي الغربي للبلاد[3]، إذ أقيمت مشروعات عمرانية وتنموية كبيرة، من خلال إنشاء العديد من المدن متنوعة الأغراض حيث كانت منها: المدن الزراعية، الصناعية والترفيهية.[4]

فالتجربة المصرية مع المدن الجديدة يتبين لنا أنها كانت تهدف إلى تعمير الصحراء بالدرجة الأولى، واستغلالها في المد العمراني، تكون مستقلة اقتصاديا على المدينة الأم.

وتعود البدايات الأولى لنشأة المدن الجديدة بمصر إلى تبلور ملامح التخطيط مع بداية سنة 1968، حيث قام هذا الفكر التخطيطي على استغلال الأراضي الصحراوية في المد العمراني، بعيدا عن الكتلة العمرانية الرئيسية في صورة مدن جديدة مستقلة لكل منها قاعدة اقتصادية تكفي لقيامها ونموها، بالإضافة إلى إنشاء 4 مدن تستوعب كل واحدة 250.000 نسمة حتى سنة 1990، منهم اثنتان تقعان غرب الإقليم، إحداهما تقع على طريق القاهرة -الفيوم الصحراوي، والثانية تقع شمال منطقة "أبي رواش"؛ واثنتان تقعان شرق الإقليم، إحداهما تقع على طريق القاهرة -السويس الصحراوي-، والثانية تقع في منطقة "الخانكة".[5]

وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الدولة المصرية العديد من المدن الأخرى التابعة حول مدينة القاهرة، بغرض التخفيف من الضغط السكاني عليها، مثل مدينة 15 ماي، ومدينة 6 أكتوبر، ومدينة العبور، والتي تقع على طول مناطق التنمية الحضرية الرئيسية، فهي قريبة من القاهرة، بحيث يتاح لها جذب السكان

[1] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص104.

[2] عبد الرؤوف الضبع، مرجع سابق، ص264.

[3] مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الاجتماعية، 2001، ص385.

[4] المرجع السابق، ص 387.

[5] فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص-ص124-125.

والصناعات المختلفة، فمثلا مدينة 15 ماي هي المدينة المتوقع أن يصل عدد سكانها مطلع 2000 إلى حوالي 150.000 نسمة، إذ أن لديها إمكانية جذب للسكان من القاهرة وبصفة خاصة العمال والعاملين في منطقة حلوان[1]، أما في آخر إحصاء فقد وصل عدد سكانها سنة 2021 إلى 300.000 نسمة[2]، وكمثال آخر فإن قرب مدينة 6 أكتوبر من محافظة الجيزة يتيح لها إمكانية جذبها للسكان والسياحة والصناعة، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى حوالي 80 ألف نسمة عام 2000[3]، وقد وصل سنة 2021 إلى 1.8 مليون نسمة.[4]

وفي المرحلة التي تلي المرحلة السابقة، أي مرحلة ما بعد سنة 1980، فقد شُرع في التخطيط إلى إنشاء مدن العامرية الجديدة، وبرج العرب، والصالحية، والمدن الجديدة على امتداد وادي النيل، والتجمعات الجديدة حول القاهرة.[5]

وفي الأخير فإنه يتسنى لنا أن نقول، بأن التجربة المصرية مع المدن الجديدة بالرغم من أنها حققت مجموعة من أهدافها فإنها لازالت تواجه مجموعة من المشكلات على غرار البيئية منها والاقتصادية والاجتماعية، نذكر منها:[6]

- لم تؤثر المدن على معدلات البطالة رغم إنشاء العديد من المشاريع الصناعية.
- عدم قدرة المدن على جذب الأحجام المستهدفة من السكان.
- ظهور نوع من عدم الانسجام الاجتماعي بين سكان المدن الجديدة بسبب احتوائها على فئات سكانية من بيئات مختلفة، وخلفيات ثقافية متباينة.
- استمرارية الارتباط بالمدن الكبرى القائمة، ارتباطا اقتصاديا متمثلا فالوظيفة، وارتباطا اجتماعيا متمثلا في العلاقات الوظيفية، وهو ما أدى إلى نشاط حركة المواصلات والنقل، وهو ما أدى إلى عدم السكان بالاستقرار الفعلي في المدن الجديدة.

[1] مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص91.

[2] هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: مدينة 15 مايو، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، مصر، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني http://www.newcities.gov.eg/know_cities/May/default.aspx بتاريخ 2021/08/12.

[3] مصطفى عمر حمادة، مرجع سابق، ص91.

[4] هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، مرجع سابق.

[5] عصام الدين محمد علي: تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية، مجلة العلوم الهندسية، العدد 31، رقم 01، جامعة أسيوط، مصر، 2003، ص233.

[6] حمدي علي أحمد، مرجع سابق، ص182.

7 المدن الجديدة وفق التجربة الجزائرية:

اتجهت الدولة الجزائرية بعد الاستقلال إلى إنشاء المناطق الصناعية لتحقيق تنمية اقتصادية اعتمادا على الصناعة، ومع استمرار الاختناق السكاني بالعديد من المدن الكبرى الجزائرية بسبب الموجة الريفية، وانهيار مباني المدينة العتيقة وانجرافات التربة، تزايد الطلب على السكن الاجتماعي فكان الحل إنشاء مدن جديدة [1] كحل من الحلول، وذلك بجعلها محور أساسي في توازن البنية العمرانية الوطنية، ونمط من أنماط التنظيم المجالي بالاستناد إلى الأحكام التشريعية كالقانون رقم 25-90 الصادر بتاريخ 18 نوفمبر عام 1990 المتعلق بالتوجيه العقاري، والقانون 29-90 الصادر بتاريخ 1 ديسمبر عام 1990 المتعلق بالتهيئة العمرانية، والقانون رقم 03-87 الصادر بتاريخ 27 جانفي عام 1987، لاسيما المادة 46 منه التي تحدد كيفيات استعمال الأرض، والمادة 39 المعلقة بالمخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) والمخطط الوطني للتهيئة على مستوى الإقليم (SRAT) واعتبار المدن الجديدة نموذج مشروع المنفعة الوطنية، وحسب المادة 13 من قانون 29-90، التي تنص على أهمية المنفعة الوطنية، بالمخطط التوجيه للتهيئة والتعمير (PDAU)ومخطط شغل الأراض (POS) وبهذا المعنى فإن فكرة المدن الجديدة، هي أداة أساسية للتنظيم العمراني في المخطط الوطني للتهيئة العمرانية، الذي تم تحديثه مؤخراً (2006) خصصت الحكومة لبرنامج الاستثمار لعام 2007 مبلغاً قدره 160.3 مليار دينار وزعت كالآتي: 31 مليار دينار للمدينة الجديدة سيدي عبدالله، 50.3 مليار دينار للمدينة الجديدة بوينان، 29 مليار دينار للمدينة الجديدة بوغزول بالهضاب العليا الوسطى فيما خصص 50 مليار دينار للمدينة الجديدة حاسي مسعود بالصحراء، وبرمجت مدينة المنيعة بالعام 2008؛ أما الهدف المتوخى من إنشائها لتحقيق التوازن المجالي على المستوى الوطني، فجاء حسب المنطق التالي:

- المدن الجديدة التي تقام في الحزام الأول والثاني من أجل التحكم في إعادة التوازن للمنظومات الحضرية حول المدن الكبرى بشمال البلاد، وخاصة مدينة الجزائر العاصمة.
- المدن الجديدة بالحزام الثالث والرابع لتدعيم منظومات حضرية بالمناطق الداخلية بالهضاب العليا وجنوب البلاد، في إطار سياسة إعادة التوازن للمنظومة العمرانية الوطنية، وقلب اتجاه التنمية والحركة نحو جنوب البلاد.[2]

[1] Mohamed foura et Yasmina foura : Villes nouvelles ou ZHUN à grande évhelle ? l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine, les visages de la nouvelle, les annales de la recherche urbaine N°98, Octobre 2005, p123.

[2] فوزي بودقة: دراسة تحليلية لفكرة المدن الجديدة في الجزائر على ضوء بعض التجارب العالمية، Sciences & technologie. D, Sciences de la terre، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 29، جوان 2009،ص46.

وبهذا فقد جاءت هذه التجربة لمواجهة تسارع حركة التعمير في المدن الجزائرية، ولتنظيم الدولة عمرانيا، من أجل مراقبة النمو اللامتوازن للتجمعات السكانية والتحكم فيه، حيث يقول أحد الباحثين "المدن الجزائرية هي محاولة للتجاوب مع الإشكالية المزدوجة المتمثلة في استقبال الفائض السكاني، وتعمير المناطق الفقيرة في الهضاب العليا والجنوب بغية خلق حركية جيدة".[1]

هذا وقد توزعت المدن الجديدة في الجزائر ضمن أربع نطاقات مكانية وهي كالآتي: [2]

النطاق الأول: والذي يشمل ولايات: الجزائر، البليدة، تيبازة، بومرداس.

النطاق الثاني: يغطي 05 ولايات وهي: بجاية، تيزي وزو، الشلف، عين الدفلة، والبويرة.

النطاق الثالث: يغطي منطقة الهضاب العليا.

النطاق الرابع: يغطي الجنوب الجزائري على مساحة تقدر بـ 87% من مساحة البلد.

وبالتالي فإن المدن الجديدة بالجزائر وفقا لما تطمح له الدولة، تفوق 20 مدينة جديدة، متوزعة على مختلف المناطق الأربعة السالفة الذكر، نذكر منها: "المدينة الجديدة سيدي عبد الله" بالجزائر العاصمة، "علي منجلي" بقسنطينة، "بوغزول" بالجلفة، "لعوني" بتمنراست، "متليلي" و"المنصورة" بغرداية، "تقرين" و"بوخارة" بتبسة، "عين الذهب" و"قصر الشلالة" بتيارت.

1.7 بعض المدن الجديدة في الجزائر:

1.1.7 المدينة الجديدة "سيدي عبد الله":

تقع المدينة على بعد 25 كلم غرب العاصمة، مع إمكانية الوصول إليها عبر الطريق الاجتنابي الشمالي– زرالدة– بطول 4.8 كم، أو خط السكة الحديدية بئر توتة – سيدي عبد الله – زرالدة بطول 21 كم، وحسب المرسوم التنفيذي رقم04–275 المؤرخ في 05 سبتمبر 2004، والمتضمن إنشاء المدينة الجديدة سيدي عبد الله تقدر مساحتها بـ 7000 هكتار، مع توقع لإنشاء 54.000 سكن بمختلف الصيغ، وذلك لاحتواء 270.000 نسمة كتوقع، كما تحتوي على 06 أقطاب استثمارية (الأدوية والتكنولوجيا الحيوية، الصحة، مركز المدينة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التجارة، الاسترخاء والترفيه) على مساحة 350 هكتار، وعدة مشاريع استثمارية أخرى. [3]

[1] Jossifort. S : Les Villes Nouvelles d'Algérie, Revue Urbanisme, Paris, France, N° 311, p24.

[2] وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية: الجزائر غدا، الجزائر، 1995، ص–ص 263–265.

[3] وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني /المدينة–سيدي–عبد–الله–الجديدة–2/https://www.mhuv.gov.dz بتاريخ 2021/09/10.

وتأتي المدينة كقطب حضري وظيفته:[1]

- تطوير قطب علمي وتكنولوجي، جامعة، مخابر، مصانع، ومراكز بحث.
- قطب للإعلام والاتصال، وقطب صحي وإداري.
- تبديل الوظائف الميتروبولية للعاصمة.

فالمدينة الجديدة "سيدي عبد الله" هي مدينة ذات غرض علمي، أنشأت بهدف دعم القطاع الصيدلاني، وتطوير القطاع الإعلامي والاتصالي، على أن تخفف الضغط السكاني للعاصمة.

2.1.7 المدينة الجديدة "بوغزول":

يعتبر مشروع إنشاء المدينة الجديدة "بوغزول" من بين المشاريع التي شهدت تأجيلات عدة، حيث أن المبادرة الأولى في إقامتها كانت من طرف الرئيس الراحل "هواري بومدين" في سنوات السبعينات، ليبقى مشروعها مجمدا إلى حين اقتراحه رسميا عام 1986، وتنطلق الأشغال رسميا سنة 1987، كأول تجربة للجزائر في مجال إقامة المدن الجديدة، ثم توقفت الأشغال ودخل مشروع الإنشاء في دوامة التأجيلات، إلى حين المصادقة على إطلاق المشروع سنة 2004، وذلك وفق المرسوم التنفيذي رقم 04-97 المؤرخ في 01 أفريل 2004،[2] وتقع مدينة "بوغزول" في إقليم بلدية "بوغزول" بولاية المدية، وعين وسارة بولاية الجلفة، على بعد 170 كم من العاصمة، مغطيةً ما مساحته 4650 هكتار، وذلك لإنشاء 70.000 وحدة سكنية، وتوقع لاحتوائها ما يقارب 350.000 نسمة، كما تتضمن 6 أقطاب استثمارية على مساحة 1115 هكتار، ومطار يشغل ما مساحته 500 هكتار، وكذا مساحات زراعية على مدى 1000 هكتار.[3]

وتأتي المدينة كقطب حضري وظيفته:[4]

- الطاقات الجديدة والمتجددة.
- الصناعة الزراعية الحيوية.
- الصناعة عالية التقنية.

---

[1] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم04-275 المؤرخ في 20 رجب عام 1425 الموافق لـ 05 سبتمبر 2004، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 56، 05 سبتمبر 2004، ص8.

[2] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم04-97 المؤرخ في 11 صفر عام 1425 الموافق لـ 01 أفريل 2004، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 20، 04 أفريل 2004، ص26.

[3] وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة بوغزول، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني /المدينة-الجديدة-بوغزول/https://www.mhuv.gov.dz بتاريخ 2021/09/10.

[4] المرجع السابق.

3.1.7 المدينة الجديدة "علي منجلي":

أنشئت المدينة الجديدة "علي منجلي" وفق ما جاءت به السياسة الجديدة التي تبنتها الجزائر في ميدان تأسيس المدن الجديدة، وذلك في إطار استراتيجية عامة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي أنجز بموجب القانون 87 03 المؤرخ في 27 جانفي 1987، والمتعلق بالتهيئة العمرانية،[1]غير أن عملية الانجاز بدأت بصفه رسميه سنة 1999 وبعد ذلك تبنت عملية الانجاز العديد من المؤسسات التي لها خبرة في ميدان البناء الاجتماعي من بينهاECOTEC-EST .[2]

هذا وتتربع المدينة الجديدة "علي منجلي" على مساحة كلية قدرها 2341 هكتار، منها 120 هكتار مساحة أنشطة متعددة، على أن تحتوي المدينة 645 مسكنا منها: 55.597 مسكن على مستوى النواة الاولية، و20.588 وحدة سكنية على مستوى منطقة التوسعة –غرب، و4700 وحدة سكنية على مستوى منطقة التوسعة –جنوب، و760 5 على مستوى توسعة الوحدة الجوارية 20، كل هذا لاستيعاب ما يقارب 435.925 نسمة. [3]

4.1.7 المدينة الجديدة "بوينان":[4]

تقع على بعد 35 كلم من الجزائر العاصمة في بلدية بوينان ولاية البليدة على رقعة جغرافية تقدر بـ 2175 هكتار حيث من المتوقع أن تحتوي على 150 ألف مسكن ومن المتوقع أن تحتوي 150,000 نسمة كما تحتوي المدينة على خمسة أقطاب رئيسية للاستثمار: الاسترخاء والترفيه الأعمال والتجارة صناعة التكنولوجيا العالية الصحة وذلك على مساحة إجمالية قدرها 84 هكتار، هذا وتتلخص وظيفة المدينة في كونها توفر المرافق الصحية والتجارة لقاطنيها وكذا توفير مرافق رياضية وترفيهية ومناصب الشغل.

والمتأمل للتجربة الجزائرية توضح له أنها كانت منوعة على حسب كل منطقة، حيث كانت مثلا

---

[1] Urbaco plan d'occupations des sols : rapport d'orientation, nouvelle ville Ali Mendjeli, juin 1994, p-p 15-16.

[2] N. Meghaoui: quel habitat pour l' Algérie, media plus, 2006, p15.

[3] وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة علي منجلي، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني-https://www.mhuv.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b7%d8%a8%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b6%d8%b1%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%ac%d9%84%d9%8a/ بتاريخ 2021/09/10.

[4] وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة بوينان تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني-https://www.mhuv.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%8a%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-2-%d9%86%d8%a7%d9%88%d9%8a%d9%86%d8%a8%d9%84%d8%a8%d9%88%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%86/ بتاريخ 2021/09/10.

مدينة "سيدي عبد الله" مدينة بحث علمي، بينما كانت مدينة "بوغزول" مدينة صناعات زراعية، على أن تتشارك كل المدن الجديدة في هدف مشترك، ألا وهو الاحتواء السكاني وتخفيف الضغط على المدن الأم.

خلاصة:

نستخلص مما تم عرضه سابقا في هذا الفصل، أن المدن الجديدة حظيت باهتمام كبير من طرف الدول والحكومات عبر الأزمنة، ذلك لما تشكله من أهمية اجتماعية وحضرية واقتصادية، كونها الحل الرئيسي لعدة مشاكل تعانيها المدن القديمة خاصة الكبرى منها، فالمدن الجديدة تعد داعما لها من حيث احتوائها للفائض السكاني الذي تعانيه، كما أنها تعمد إلى خلق فرص عمل أكثر لقاطنيها وأولئك الذين قلت فرصهم في المدينة الأم، بالإضافة على ذلك فهي تعمل على توفير كل المرافق والخدمات التي تسهل حياة سكانها، وكذا تعمل على جلب الاستثمارات ورؤوس الأموال، والمساهمة في دفع العجلة الاقتصادية والتنموية.

الفصل الرابع: التغير الاجتماعي

تمهيد

1 تعريف التغير الاجتماعي

2 خصائص التغير الاجتماعي

3 المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي

4 عوامل التغير الاجتماعي

5 مراحل التغير الاجتماعي

6 أشكال التغير الاجتماعي

7 عوائق التغير الاجتماعي

8 التغير بين المجتمع القروي والحضري

9 التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم

10 التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي من أبرز الظواهر الاجتماعية التي اهتم بها علماء ومفكري علم الاجتماع نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها في المجتمع كونه ظاهرة معقدة ومركبة تنتج عن عدة تفاعلات وتكون نتاجاتها في عدة مجالات، وعليه فإننا سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى أبرز الجهود الفكرية التي تناولت التغير الاجتماعي فكريا من خلال عرض دلالاته الإبستيمولوجية، مرورا إلى خصائصه وعوامل ومراحل حدوثه، كما سنقوم بعرض أشكاله وأبرز معوقاته، وصولا عند دوره في تغير القيم، وصورته في المجتمع الجزائري.

1 تعريف التغير الاجتماعي:

يعرف التغير من الناحية اللغوية بأنه "التحول وينطوي على الاختلاف، ويقال غيرت الشيء أي جعلته على غير ما كان عليه، أو أصلح من شأنه أو بدله "[1]، أما في الدلالة الفلسفية، فنجد أن التغير يعني عمل أو فعل يتبدل بواسطته شيء دائم، أو يتبدل في واحدة أو في كثير من سماته، ويعني كذلك تحول شيء إلى آخر، أو إبدال شيء من شيء آخر[2]، ويحتوي التغير أيضا من الناحية اللغوية على معاني أخرى مترابطة فيما بينها مثل " الاضطراب، التجديد، التبدل، التطور، التدرج، الانتقال والتحسن"[3].

وفي الواقع، إن مفهوم التغير ليس مفهوما حديثا، بل إن الفكرة ذاتها قديمة قدم الفكر البشري. ويكفي أن ننوه هنا بما ثبت عن الفيلسوف اليوناني القديم هيراقليطس (475-540 ق.م) حينما قال بأن " التغير قانون الوجود والاستقرار "موت وعدم" ومثّل لفكرة التغير بجريان الماء فقال: إنك لا تنزل النهر الواحد مرتين، فإن مياه جديدة تجري من حولك أبدا"[4]، ومن هذا يتوضح لنا أن التغير هو صفة الكينونة الاجتماعية.

ويذهب عالم الاجتماع الإنجليزي **أنتوني غدنز (Antoni Gidnz)** إلى القول بأن التغير الاجتماعي هو تحول في البنى الأساسية للجماعة الاجتماعية أو المجتمع، ويرى **غدنز** أن التغير الاجتماعي

[1] مجموعة مؤلفين: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 2004، ص 692.

[2] أندريه لالاند: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، المجلد الأول، 1996، ص 167.

[3] فاطمة مسدالي: المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة الزمامرة نموذجا، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2005، ص 4.

[4] سعيد فالح الغامدي: البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة، السعودية، 1981، ص 107.

هو ظاهرة ملازمة على الدوام للحياة الاجتماعية[1]، فـ **غدنز** هنا يرى أن التغير هو دائم تتعرض له البنى الاجتماعية وفقا لظروف وعوامل معينة.

ومن نفس المنطلق عرف **سالفادور جينر (Salvador Giner)** التغير الاجتماعي بأنه "الاختلاف الملاحظ بين الحالة السابقة والتالية لمنطقة محددة من الواقع الاجتماعي، أو بالأحرى ما يحدث بين مرحلتين بمرور الوقت"[2]، بمعنى أن **سالفادور** أوضح الحالة التي يتصف بها التغير وهو الاختلاف.

وحسب **غي روشيه (Guy ROCHER)** فإن "التغير الاجتماعي، يقوم على التحولات الملاحظة والمحققة، خلال أقصر الفترات الزمنية الممكنة. زيادة على ذلك، فأن التغير الاجتماعي، محصور جغرافيا وسوسيولوجيا. حيث نستطيع عموما، ملاحظته، داخل رقعة جغرافية، أو في إطار اجتماعي – ثقافي محدود."[3]

فحسب **روشيه** فالتغير الاجتماعي مرتكز على جملة من العوامل بعينها، لذا فإن توفرها يكون في مكان وزمن محددين وفي مجتمع معين، فالتغير الاجتماعي ليس عاما، بل هو محدود الرقعة الجغرافية والمجتمع.

كما ويرى كل من **جيرث (Gerth) وميلز(Mills)** أن التغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النظم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[4]، وهنا يتوضح لنا أن **جيرث وميلز** اوضحا بان التغير ليس دائم وإنما يكون عرضيا وفي فترة معينة فقط.

ويعني التغير الاجتماعي أيضا " التباين والاختلاف الذي يحدث على مكونات البناء الاجتماعي والنظم والظواهر الاجتماعية والذي يؤدي إلى حدوث تغير في انساق التفاعل والعلاقات وانماط السلوك والنشاط الانساني ويعد السمة المميزة لطبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمعات الحديثة".[5]

---

[1] أنتوني غدنز :علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005، ص743.

[2] حنان محمد عبد المجيد: التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011، ص 35.

[3] Guy ROCHER : Introduction a la sociologie générale, Le changement social, édition HMH, France, 1968, p17.

[4] عبد الباسط محمد حسن: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1982، ص206.

[5] عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2005، ص304.

فالتغير الاجتماعي مما سبق يعد من أبرز السمات التي تميز المجتمعات الحديثة والتي تعيش على صدى الابتكارات والتطورات التقنية، والتي تدخل في كل يوم أسلوبا ونمطا جديدا على الحياة الاجتماعية.

وإضافة إلى ما سبق فإن **الفاروق زكي يونس** يرى في التغير الاجتماعي أنه "يدل على التحولات التي تطرأ على البناء الاجتماعي، والعلاقات الاجتماعية، دون فرض مراحل أو قانون معين".[1]

ويرى **ماكيفر** أن "التغير الاجتماعي، هو تغير العلاقات الاجتماعية، والبناء الاجتماعي، ما هو إلا شبكة من العلاقات الحاضرة، ومن ثم، فإن إي تغير في العلاقات، ينعكس على البناء الاجتماعي كله."[2]

ف **ماكيفر** هنا يحدد التغير الاجتماعي على أنه تغير في العلاقات الاجتماعية، والتي بدورها تؤثر في البناء الاجتماعي، ذلك كون هذا الأخير ما هو إلا شبكة من هذه العلاقات، وتغيرها يؤدي بالضرورة إلى تغير في البناء.

أما العالم **بوتوكور** فيعرف التغير الاجتماعي بأنه تغير يحدث في البناء الاجتماعي متضمنا التغيرات في حجم المجتمع أو في النظم الاجتماعية خاصة أو العلاقات بين هذه النظم.[3]

في حين يرى "**هاري جونسون**" أن التغير الاجتماعي "هو تغير في البناء الاجتماعي، وأهم هذه التغيرات البنائية تلك التي تترك آثارها على أداء النسق الاجتماعي لوظائفه".[4]

فالنسق الاجتماعي حسب **هاري جونسون** هو أبرز مظاهر التغير الاجتماعي، وذلك من خلال أدائه لوظائفه، حيث تشهد تغيرات إما فالطبيعة أو الشدة.

أما **ابن خلدون** فإنه يفسر التغير الاجتماعي بطريقة أكثر ديناميكية، حيث حركية المجتمعات لا تتوقف عند مرحلة معينة يقترحها على أنها مثالية ونهائية في سيرورة التاريخ، على عكس بعض العلماء الاجتماعيين الغربيين أمثال **أوغست كونت** الذي يرى أن التغير الاجتماعي هو ذلك التطور الذي يحصل على مستوى التفكير بالنسبة للأفراد والمجتمعات والذي حدده في ثلاث مراحل آخرها المرحلة الوضعية وهي

---

[1] زكي يونس الفاروق: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، مطبعة عالم المكتب، القاهرة، مصر، 1970، ص242.

[2] المرجع السابق، ص238.

[3] أحمد زايد: التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط2، 2000، ص 18.

[4] زكي يونس الفاروق، مرجع سابق، ص239

سيادة التفكير العلمي على المجتمعات والذي يحدث تطورا وقفزة كمية ونوعية على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي، وهي المرحلة التاريخية الأخيرة والمثالية للمجتمعات على حد تعبيره ، أما **إيميل دوركايم** فيرى أن المجتمعات تمر بمرحلتين حسب طبيعة التقسيم الاجتماعي للعمل حيث يكون العمل في بادئ الأمر بسيطا والتضامن فيه آلي ، لكن بتعقد العمل وظهور وظائف التضامن العضوي ، في حين **يرى ماركس** أن التغير الاجتماعي يأتي من الصراع بين صاحب العمل والعامل بين من يملك وسائل الإنتاج ومن لا يملك ، ويمر التغير في ذلك بأربعة مراحل آخرها المرحة المثالية للمجتمعات والدول وهي مرحلة الشيوعية حيث يختفي الصراع وتصبح ملكية وسائل الإنتاج جماعية[1].

مما سبق يتوضح لنا أن نظرة **ابن خلدون** هي الأكثر موضوعية حيث يرى أن التغير دائم وهذه سنة الله في الحياة على عكس المفكرين الغربيين الذين يرون أنه مؤقتا لأنه ستكون نتيجته حالة من المثالية في المجتمع سواء ثقافيا أو اقتصاديا أو سياسيا.

2 خصائص التغير الاجتماعي:

من خلال التعريفات السابقة للتغير الاجتماعي نستخلص مجموعة من الخصائص والمميزات وهي كالآتي:

- التغير الاجتماعي هو ظاهرة عامة تشمل كل المجتمعات.
- التغير الاجتماعي محدد بزمن معين بمعنى يبدأ في فترة زمنية وينتهي في فترة زمنية معينة.
- يتميز التغير بالديمومة والاستمرار.
- يشمل التغير الاجتماعي مختلف الأنظمة الاجتماعية، السياسية، الدينية، الاقتصادية، التربوية... سواء في البناء أو الوظيفة.
- يحدث التغير تجديدات في حياة الأفراد.
- يحدث التغير الاجتماعي نتيجة عوامل داخلية وخارجية.
- التغير الاجتماعي قد يكون مخطط له أو غير مخطط له، أي أنه تغير تلقائي.

[1] حسينة بوعدة: التغير الاجتماعي عند ابن خلدون: مقاربة سسيولوجية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الثامن-ج2-، جوان 2017، ص-ص 215-216.

أما بالنسبة للعلماء فقد حدد **ولبرت مور (Moore)** أهم سمات التغير، كما يلي:[1]

- يَطَّرِد التغير في أيّ مجتمع أو ثقافة، ويتسم بالاستمرارية والدوام.
- يطاول التغير كلّ مكان، حيث تكون نتائجه بالغة الأهمية.
- يكون التغير مخططاً مقصوداً، أو نتيجة للآثار المترتبة على الابتكارات والمستحدثات المقصودة.
- تزداد قنوات الاتصال في حضارة ما بغيرها من الحضارات، بازدياد إمكانية حدوث المستحدثات الجديدة.
- تكون سلسلة التغيرات التكنولوجية المادية، والجوانب الاجتماعية المخططة، منتشرة على نطاق واسع، على الرغم من الجنوح السريع لبعض الطرق التقليدية.

فوفقا لما سبق فإن **ولبرت مور** يؤكد على فكرة أنّ التغير دائما ما يكون مخططا له ومقصود، كما أن العامل الكبير في إحداث هذه التغيرات إنما مرده الابتكارات الحديثة.

بينما حصرها **روشيه** في أربعة خصائص وهي:[2]

- التغير الاجتماعي أولا وقبل كل شيء هو ظاهرة اجتماعية، أي أنه يخص الجماعة.
- يجب أن يكون التغير تغيرا في البنية، بأن يشمل التنظيم الاجتماعي في كليته أو في بعض مكوناته.
- يفترض التغير في البنية ضرورة تحديده في إطار زمني ووصف مجموع التحولات وتتابعها.
- على التغير في البنية أن يتضمن الاستمرارية، فالتحولات يجب ألا تكون عابرة وسطحية.

فحسب **روشيه** فإن التغير يتصف بالاستمرارية، أي أنه لا يكون تغير سطحي وعابر، كما أنه يشمل التنظيم الاجتماعي ككل أو بعض مكوناته وذلك وفق زمن معين.

3 المفاهيم المشابهة للتغير الاجتماعي:

1.3 الحَراك الاجتماعي:

يعرفه **أحمد زكي بدوي** بأنه "انتقال الأفراد من مركز إلى آخر ومن طبقة إلى أخرى أي أن الحراك

[1] آدم رحمون: التغير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي، مجلة سوسيولوجيا، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد1، العدد1، 2017، ص97.

[2] حجيلة رحالي: التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري –المفهوم والنموذج–، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد3، العدد7، 2010، ص 332.

الاجتماعي على نوعين فقد يكون أفقيا horizontal وهو تحرك الأفراد والجماعات من مركز اجتماعي إلى آخر في نفس الطبقة. وقد يكون رأسيا vertical وهو انتقال الأفراد من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أعلى أو أرقى".[1]

كما يعرفه **ذياب البداينة وفايز المجالي** أنه "انتقال داخل الهرم الاجتماعي من موقع (منزلة) إلى آخر بالحَراك الاجتماعي Mobility social، ويعد التغير في الوضع المهني من أفضل المؤشرات على الحراك الاجتماعي، لأن المهنة ذات دلالة جيدة على وضع الفرد الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي فإن التغير في الوضع المهني دليل ومحك جيد للحَراك الاجتماعي، حتى أن استخدام مفهوم الحَراك المهني أصبح يعني الحَراك الاجتماعي".[2]

أما **علي الشخيبي** فيعرف الحَراك الاجتماعي بأنه "انتقال الفرد أو الجماعة من مستوى معين أو طبقة اجتماعية معينة إلى مستوى أو طبقة اجتماعية أخرى في التسلسل الهرمي للبناء الاجتماعي أو داخل المستوى أو الطبقة الاجتماعية الواحدة، وهو حركة الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي إلى طبقة أو مستوى اجتماعي آخر، وقد تكون هذه الحركة إلى أعلى أو أدنى في التدرج الطبقي".[3]

فمن خلال التعريفات السابقة يتبين لنا أن الحَراك الاجتماعي مظهر من مظاهر التغير الاجتماعي، حيث أن الأفراد ينتقلون من مركز اجتماعي معين إلى آخر، فمثلا تنقل العامل أفقيا من مصلحة إلى مصلحة، أو تنقلها عموديا عن طريق الترقية، كذلك نجد الأفراد مثلا ينتقلون بعد الزواج من مرتبة الأبناء إلى مرتبة الأزواج وقس على ذلك.

2.3 التقدم الاجتماعي:

ويقصد بهذا المفهوم ان المجتمع يشهد نوعا من التغير الأفضل في فترة زمنية محددة ويظهر هذا التغير في شتى المجالات الحياتية أي شاملا، فيشمل جميع الأجزاء، وبالتالي فهو تقدم كلي على جميع المستويات والميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحتى الفكرية، أو يكوف جزئيا فلا يصيب إلا بعض

[1] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص271.

[2] ذياب البداينة وفايز المجالي: الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفصيل المهني لدى الأبناء، مجلة مركز البحوث التربوية، قطر، العدد 9، جانفي 1996، ص209.

[3] علي الشخيبي: علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002، ص189.

العناصر أو الطبقات الاجتماعية، أي أنه تغيير نسبي يشمل بعض الأجزاء فقط، ويحتوي مفهوم التقدم معنى التغيير نحو الأفضل ويشير إلى عملية مستمرة ينتقل المجتمع بمقتضاها من حالة إلى أفضل، أو يسير في اتجاه مرغوب، وقد يشمل معناه الأوجه المادية والمعنوية من الحياة الاجتماعية، كما قد يقتصر على النواحي المادية لسهولة قياسه، والأغلب أن الحكم على اتجاه عملية التغيير يعتمد عادة على معايير يصعب اعتمادها حتى في المسائل المادية من الثقافة.[1]

فالتقدم الاجتماعي هو ما يطرأ على المجتمع من تغير برغبة من هذا الأخير، بحيث ينتج عن هذه التغيرات مخرجات إيجابية تدفع بالمجتمع نحو الأفضل في المجال الذي شهد هذا التغير (المجال الثقافي، الاقتصادي، الاجتماعي..).

كما أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع لآخر حسب ثقافة المجتمع، والظروف المحيطة به، إذ كان يعني للمجتمعات الأوروبية التحرر من تقاليد العصور الوسطى والأنظمة الاستبدادية في القن الثامن عشر، ويعني للولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، واليوم يعني للدول العربية الحرية وانهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله.[2]

3.3 التنمية الاجتماعية:

يعرفها **حسن سعفان** بأنها الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في شتى مناحيها كالتعليم والصحة والأسرة والشباب، ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى من الرفاهية الاجتماعية.[3]

كما تعرف بأنها الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي.[4]

---

[1] إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1990، ص-ص 29-30.

[2] دلال ملحس استيتية: التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008، ص31.

[3] حسن سعفان: اتجاهات التنمية في العالم العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973، ص225.

[4] دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص 42، نقلا عن: Moore W : Social change, Englewood Cliffs, N.J, 1974, p83.

فالتنمية الاجتماعية هي في حد ذاتها تغير، شريطة أن يكون هذا التغير مخطط له مسبقا بما يتماشى وأهداف تحسين الحياة الاجتماعية بمختلف ميادينها.

4 عوامل التغير الاجتماعي:

1.4 العامل الاقتصادي:

أدى التصنيع في المجتمعات الحديثة إلى تحقيق مستويات عالية من التطور والتغير الاجتماعي، وإعطاء العمل الإنساني مفهوما يرتبط بالابتكار وخلق الثروات. فلقد غيرت الصناعة بصورة كبيرة انساق الانتاج من باب أنها تفرض التوسعة والتنويع الدائم فيه، مع تراكم الثروة وتلبية الحاجات الاستهلاكية وتحرير الإنسان من الاعمال الشاقة، كما شجعت الرأسمالية على إعادة النظر في ثقافة الانتاج وذلك بتطبيق الاكتشافات العلمية واستخدامها لتحسين المنتجات من خلال مفهوم "التجديد" والابتكار لمواجهة المنافسة وإحداث التقدم والتطور وهذا ما جعل التقدم الاقتصادي معيار القوة في المجتمعات الحديثة، كما تجاوز تأثر العلم والتقانة النطاق الاقتصادي ليشمل جميع مناحي الحياة الاجتماعية، إذ ادت المعدلات المرتفعة لنمو المعلومات والمعرفة وتسيير تبادلها ونشرها عن طريق وسائل الإعلام والاتصال المتطورة إلى إحداث طفرة غير مسبوقة في التنمية الشاملة المستدامة، لما أحدثته من تغيرات في الأدوات والوسائل والتقنيات.[1]

هذا وقد ترتبط العوامل الاقتصادية بعوامل أخرى كالسكان والبيئة والتكنولوجيا، وقد يكون للعوامل الاقتصادية السبق في التعجيل بسرعة التغير، إلا أن ذلك ليس العامل الوحيد المسبب للتغير والمترتبة عليه بقيمة العوامل، وهذا عكس ما نادت به الماركسية وهو أن طريقة الإنتاج في الحياة المادية تتحكم في الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية[2].

فالعامل الاقتصادي يشمل عدة جوانب متعلقة بطبيعة العلاقات ونمط الحياة الاجتماعيين فظهور الصناعة مثلا، وتطور المواصلات وأدوات الاتصال، أدى إلى تغير العلاقات الاجتماعية من حيث الطبيعة والشدة، وتغيرت أنماط الحياة، فأصبح الفرد ينشد الحياة الحضرية التي تمتاز بالسرعة والتعقيد، والطابع الرسمي والاستهلاكي.

---

[1] خالد حامد: مدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2018، ص149، نقلا عن: محمد أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001، ص13.

[2] دلال ملحس استيتية، مرجع سابق، ص-ص54-55.

2.4 العامل الديمغرافي:

ترتبط عملية النمو السكاني بعملتي التحضير والتصنيع، فقد تزايد سكان الكرة الارضية بشكل سريع بعد الثورة الصناعية والتي صاحبتها بالضرورة ثورة حضرية، ولا يرتبط هذا التزايد بالثورة الصناعية أو الحضرية بحد ذاتها بل أنه يرجع أيضا إلى التقدم في المستويات الصحية، حيث أمكن التغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة، تماشيا مع معدلات مواليد ثابتة ومرتفعة في دول العالم النامي، وهو ما ساعد على حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي كان نصيب الدول النامية منها كبيرا.[1]

هذا وينظر إلى النمو السكاني على أنه من الوسائل الهامة في التغير الاجتماعي، لما يوفره من طاقة بشرية عاملة مولدة للثروة كونها عنصرا أساسيا في عملية الانتاج.[2]

كما وتعد الهجرة من بين العوامل المساهمة في التغير الاجتماعي، فالتحركات السكانية تحدث تغيرات هامة في المناطق التي ينزح منها السكان، وتكون هذه التغيرات إما بالسلب أو الإيجاب، إذ أن أي خلل سكاني يؤثر على أشكال النشاط الاقتصادي والاجتماعي، يؤدي بالضرورة إلى ظهور مشكلات في الدينة لا حصر لها.[3]

فللتأثير الديمغرافي دور كبير في إحداث التغير كونه يولّد نشاطا اقتصاديا واجتماعيا لدى سكان المدينة، كزيادة الانتاج وظهور الحركات التضامنية والجمعيات الخيرية، وعلى النقيض من ذلك فإن هذا التزايد السكاني إذا كان سلبيا، فإنه حتما سيؤدي إلى عواقب سلبية لدى مجتمع المدينة، كالبطالة والفقر، والجريمة والمخدرات.

3.4 العامل التكنولوجي:

لقد أدت الاختراعات التكنولوجية المتواصلة إلى تغير اجتماعي متواصل ومستمر الاتجاهات الحياتية المختلفة، لدرجة يمكننا القول أنّ سرعة التغير تتناسب طردا وكثرة الاختراعات التكنولوجية، ولقد انتقلت المجتمعات نتيجة للاختراعات التكنولوجية من مرحلة البساطة إلى مرحلة التعقيد والتخصص الدقيق، ويبدو بوضوح في المجتمعات الصناعية اليوم، وقد صاحبتها أيضا تغيرات جوهرية في طبيعة البناء العام للنسق

[1] المرجع السابق، ص 48.

[2] محمد أحمد محمد بيومي وعفاف عبد العليم ناصر: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، 2005، ص224.

[3] فتيحة تمريست: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص90.

الصناعي والاجتماعي، كظهور أماكن متخصصة للعمل الصناعي، وتغير توزيع الأدوار الاجتماعية.[1]

كما أن للتكنولوجيا دور في التأثير على البناء الأيكولوجي والاجتماعي للمدينة ومن ثم على العلاقات الاجتماعية، وذلك من حيث تطور وسائل الاتصال والمواصلات ودورها في الزيادة من فرص التبادل والتواصل والتقليل من فرص العزلة الاجتماعية والزيادة من فرص الاختيار في المدينة، واختيار نمط المسكن ونمط الجيران والموقع وغيره، وذلك بفضل تطور تكنولوجيا العمارة والطرق ووسائل التنقل، كل ذلك أثر في الحياة الاجتماعية الحضرية، وفي ظواهرها وفي علاقات سكانها وكثافة التفاعل الاجتماعي في المدينة.[2]

فالحياة الاجتماعية كما سبق الذكر، تتأثر بالتطور التكنولوجي والتقنين فانتقلت من البساطة إلى التعقيد سواء في الجانب الاقتصادي أو الاجتماعي، إذ أصبحت تعتمد على التخصص وسيادة الطابع الرسمي على معظم العلاقات.

4.4 العامل البيئي:

ثمة علاقة بين الإنسان والبيئة، بل إنه إذا كان الانسان يؤثر في البيئة المحيطة، فإنها تؤثر فيه وتضفي عليها طابعها، إذ تحدث البيئة أثرا كبيرا في تطور الحياة الاجتماعية ونظمها، فالناس في كل مكان عليهم أن ينظموا أنماط حياتهم وفقا لظروف الطقس وتقلباته. كما أن البيئة الفيزيقية هي التي تحدد أشكال النشاط الاقتصادي الذي ينخرط فيه الناس، زراعة، أم رعيا أم تجارة، ولقد اتضح ذلك بجلاء في الحضارات القديمة، فقد ظهرت ثقافات الجمع والالتقاط في المناطق الخصبة، كما ظهر الرعي في المناطق الصحراوية القاحلة، وبالتالي فأن البيئة الفيزيقية يفترض بها أن تترك تأثيرا بالغا على مستوى التغير الاجتماعي وطبيعته في أي مجتمع.[3]

ولقد أثبت التاريخ أن بعض التغييرات في البيئة الفيزيقية يمكن أن يؤدي إلى حدوث تغيرات اجتماعية قد تكون بعيدة المدى في بعض الحالات الاستثنائية، فالملاحظ للبترول مثلا، يتبين له أنه أثر تأثيرا كبيرا في مسار التطور في المناطق التي اكتشف فيها، إذ شهدت هذه المناطق والدول تقدما ملموسا، على عكس ظروف بيئية أخرى، فالكوارث الطبيعية مثلا كالزلازل والبراكين والفيضانات، قد تلعب دور سلبيا في عملية التغير، إذا أنها قد تؤدي إلى زوال مجتمعات بأسرها، وبهذا فإنه يتأكد لنا أن للعامل البيئي دور في عملية

[1] محمد الدقس: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1996، ص-ص63-64.

[2] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص80.

[3] Giddens A : Sociology, Polity Press, Cambridge, 1989, p640.

التغير في سياق توفر ظروف معينة.[1]

كما بين ابن خلدون تأثير البيئة الجغرافية على المجتمعات الإنسانية في كتابه المعروف بـ"المقدمة" في الجزء الأول الذي يجمل عنوان: المعتدل من الأقاليم والمنحرف وتأثير العواء في ألوان البشر، إذ يرى ان الأقاليم المعتدلة أكثر عمرانا وصنائع وثراء في الاقوات، وسكانها أعدل أجساما، وألوانا وأخلاقا وأديانا.[2]

فما يشهده العالم اليوم يوضح جليا، صحة ما ذكر سابقا من كون البيئة لها تأثير على المجتمعات قاطنتها، وبالتالي إحداث التغير الاجتماعي فمجتمع المدينة كونه مجتمعا معقدا وكبيرا، وبيئته صناعية تجارية، استهلاكية، نجد أنه عكس المجتمع الريفي الزراعي، إذ يعتمد أفراده على العمل في مجال الصناعة والتجارة والإدارة، متبعا في ذلك التخصص.

5 مراحل التغير الاجتماعي:

يحدث التغير الاجتماعي تبعا لمراحل مختلفة وهي كمايلي:

1.5 مرحلة التحدي:

وهي المرحلة التي تعتبر بداية لعملية التغير، إذ تقابل إما بالرفض أو القبول، فالتغير في أي مظهر من مظاهر الحياة يعتبر تشويشا بالنسبة للمجتمع الرافض له، فهم يرون أنه تحد للقيم والعرف والعادات المتبعة، كما يشتد الرفض كلما كان التغير في صفة من الصفات الثقافية للمجتمع، فها هي المجتمعات الزراعية التقليدية هي المجتمعات الأقل تقبلا للتغير الاجتماعي والأكثر معارضة للمجتمعات الصناعية التي تتقبل التغير بشكل أسرع.[3]

ففي هذه المرحلة يعتبر التغير حالة شاذة، وفكرة خارجة عن المألوف والمعتاد، وبالتالي فإنه يتحدى المتعارف عليه والكائن.

2.5 مرحلة الانتقال:

وهي مرحلة متدرجة تنتقل من أيدي التقليدين إلى أيدي التقدُّميين، وفي بعض الأحيان تكون أفكار التقليدين مشاركة لأفكار التقدُّميين، ويمكن أن نسمي هذه المرحلة بمرحلة تقويم الأفكار الجديدة، فيكون

[1] دلال ملحس استيتية: مرجع سابق، ص47.

[2] خالد حامد، مرجع سابق، ص148، نقلا عن: أمينة تشيكو: مفهوم الحضارة عند مالك بن نبي وأرنولد توينبي، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص35.

[3] إبراهيم ناصر: علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996، ص117.

الصراع هنا دائرًا بين القديم والحديث وهذه المرحلة من أخطر المراحل على الأفكار الجديدة لأنها قد تنحرف إلى أفكار هدامة.[1]

ففي هذه المرحلة يجب أن يمرر التغير وفقا لأفكاره وأهدافه الصحيحة لأن تقبل التغير وفق أفكار ومفهوم خاطئ، يؤدي حتما إلى تبني أكار هدامة وخطيرة.

3.5 مرحلة التحول:

وهي مرحلة إعادة التنظيم الجذري للبناء المتغير من جميع جوانبه،[2] ففي هذه المرحلة تقل قوة المقاومة من الفئات المعارضة وتمتلك مظاهر التغير القوة ويزداد عدد الذين يقبلون التغيير، سواء عن قناعة من هذه الفئات أو من عدم جدوى المعارضة وتبدأ عملية إعادة التنظيم للظاهرة المتغيرة، وتسمى بمرحلة التحويل لأن كثير من الناس المعارضين الرافضين للتغير يتحولون إلى المساندين له، وتعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل لان الفئة المتغيرة تحاول في هذه المرحلة الدفاع عن وجهة نظرها وتبرير مواقفها.[3]

4.5 مرحلة تطبيق الأفكار الجديدة:

وهي المرحلة التي آل إليها التغير، والتي تقوم عليه النظم على أسس جديدة ومتطورة من عملية التغير.[4]

فالتغير الاجتماعي مما سبق يتوضح جليا أنه لا يحدث مباشرة، وإنما يمر بمجموعة من المراحل المتدرجة، بحيث يبدأ كفكرة تواجه مقاومة من النمط السائد وأنصاره، ثم يمر إلى مرحلة تقويم هذه الأفكار بما يتماشى والتغير المطلوب، وصولا عند تقبل الأفراد والنظم لهذا التغير والعمل وفق أسسه.

6 اشكال التغير الاجتماعي

للتغير الاجتماعي العديد من الاشكال والتي نذكرها في مايلي:

1.6 التغير الاجتماعي الدائري:

حيث تنطوي فكرته على مجموعة من المسلمات مفادها بأن الظواهر الاجتماعية مهما تكن أنواعها

[1] يوسف عناد زامل: سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهيمه – في ماهية التغير وإنتاجاته الفكرية–، جامعة واسط، كلية الآداب، ص 09.

[2] أمينة علي كاظم: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993، ص–ص104–105.

[3] إبراهيم ناصر، مرجع سابق، ص117.

[4] يوسف عناد زامل، مرجع سابق، ص9.

وصورها تتكرر بين الآونة والأخرى، وتكرارها يعتمد على الظروف الموضوعية والذاتية التي تمر بها المجتمعات، فالمجتمعات التي تمر بفترات جمود وتخلف وانتكاس تعقبها فترات تطور ونهوض وازدهار، ثم لا تلبث هذه الفترات أن تنتهي ويحل محلها فترات التخلف والفوضى وعدم الاستقرار.[1]

فهذا النوع من التغير إنما هو يعبر عن سنة إلهية مفادها أن الله عز وجل يداول الأيام بين الناس وفق ما يقدمون من أعمال، وهو ما نجد له صدى عند ابن خلدون في مقدمته حينما تحدث عن الدول والأمم ومراحل ازدهارها وانحطاطها وطريقة حدوث ذلك.

2.6 التغير الاجتماعي الخطي او الطولي:

وتفترض هذه النظرية بأن جميع ظواهر وعمليات ونظم المجتمع تتغير باستمرار وتغيرها هذا يكون نحو أهداف محددة ومرغوب فيها، علما أن هذا التغير لا يتمخض عنه تكرار الحوادث التي وقعت في الزمن الماضي بل يتمخض عنه وصول المجتمع إلى مراحل سامية ومتطورة تتميز بالفاعلية والتشعب والقدرة على تلبية طموحات الإنسان والجماعة.[2]

فهذا الشكل من التغير غالبا ما يفيد في معناها وأهدافه إلى التقدم، حيث يدفع بالجماعة نحو تحقيق أهدافها المرسومة وتحيق التقدم في المجال الذي شمله التغير.

3.6 تغير الانتشار الحضاري:

هو انتقال المركبات الحضارية من مواطنها الاصلية، أي أن مجتمعات أخرى تتبناها بشكل من الاشكال وتتأثر بها اجتماعيا وحضاريا وتكنولوجيا.[3]

فهذا التغير إنما هو تغير في جانب معين من جوانب الحياة الاجتماعية، ألا وهو الجانب الحضاري وهو ما تأتّى في مجتمعات اليوم بفعل العولمة وما صاحبها من ابتكارات وأساليب عيش، ومثال ذلك التغير الذي طرأ على المجتمع الجزائري في الفترة الأخيرة ما بين الثمانينات ويومنا الحالي، حيث تغير نمط العيش واللباس، فأصبحت الأسرة نووية تقتصر على الزوج والزوجة والأولاد، بعدما كانت ممتدة باحتوائها على الأجداد، وانتقال الأسرة من الريف إلى المدينة، ما أنتج لنا الأحياء الحضرية، وكذا المدن الجديدة، وأصبحت الحياة سريعة وتغير نمط عيش الأسرة، فخرجت المرأة للعمل ووضع الأبناء في دور الحضانة، وارتفعت

[1] الحسن إحسان محمد: مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، 2005، ط1، ص 303.

[2] المرجع السابق، ص304.

[3] المرجع السابق، ص304.

نسبة الاعتماد على المأكولات الجاهزة، كما تغير نمط الزواج في حد ذاته فأصبح الزواج من خارج الأسرة ولا يقتصر على ابنة العمة أو الخالة، وكذا الاستقلال بمنزل من البداية ناهيك عن أسلوب الاحتفال المسرف، أما ثقافة اللباس فإنها من أبرز ما تأثر بالعولمة، فأصبح الشباب بسراويل مقطعة وأقرطة في الأذن وتسريحات شعر غريبة، لا تمت لعادات وتقاليد المجتمع ولا لدينه بأي صاله، دون نسيان الشابات اللاتي أصبحن بسراويل ضيقة ومنها ما هو ممزق، والتنورات القصيرة، وكل ذلك تحت راية الموضة.

4.6 التغير الاجتماعي المخطط:

وهو ذلك النوع من التغير الذي يتماشى مع مبدأ تدخل الدولة في تنظيم وبرمجة شؤون المجتمع وذلك من أجل تحقيق الصالح العام، فالمجتمع عن طريق الدولة لا بد من وضع أهداف وبرامج ومشاريع اقتصادية وتنموية وسياسية واجتماعية يسير عليها لكي يستطيع تحقيق النمو والتطور المنشودين.[1]

فالتغير الحاصل هنا، هو ما نشهده في أي دولة عن طريق حكومتها وإطاراتها، من خلال التخطيط لإنجاز مشاريع تنموية واقتصادية واجتماعية وسياسية، تعود بالصالح العام على المجتمع، فمثلا نجد وزارة المالية لها مشاريع ومخططات خاصة بالجانب الاقتصادي، ووزارة الصحة لها مشاريع خاصة بالجانب الصحي وسبل تحسينه.. وهكذا.

7 عوائق التغير الاجتماعي:

من خلال ما تم عرضه في العناصر السابقة، وفهمنا إلى أن التغير الاجتماعي يهدف إلى تغيير الأفكار والاتجاهات المتعلقة بموضوع ما، قصد الانتقال بالمجتمع من حالة إلى أخرى، من خلال زرع الأفكار الجديدة بشتى الطرق والوسائل، فمما لا شك فيه أن هذا التغير كثيرا ما تعترضه معوقات تحول دون حدوثه، والتي غالبا ما تكون متعلقة بالمجتمع كبناء ومجموعة من الأنساق والمؤسسات، وعليه فإننا في هذا العنصر سنحاول ذكر هذه المعوقات وتوضيحها كمايلي:

1.7 معوقات اجتماعية:

يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة المجتمع السائدة، فالثقافة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والقيم بوجه عام، لا تساعد على حدوث عملية التغير الاجتماعي بيُسر، فالعادات والتقاليد التي

[1] الحسن إحسان محمد: الأبعاد النظرية والتطبيقية لعلم الاجتماع في العراق، دراسة منشورة في جريدة الجمهورية، 1987/10/17، العدد 2157، ص2.

تميل إلى الثبات تقاوم التغير وكل تجديد سواء كان ماديا أم معنويا، وكلما سادت هذه الثقافة وانتشرت، كانت المقاومة أشد وأقوى.[1]

وتظهر المقاومة بشكل أوسع، حينما يتعلق الأمر بالقيم والمعتقدات التقليدية، ففي الهند مثلا يعيش غالبية السكان في حالة سوء تغذية شديدة، قد تصل في بعض الأحيان إلى حد المجاعة، ومع ذلك فإن طائفة الهندوس يقدّسون الأبقار ويحرّمون ذبحها، ويتركونها تتجول في الحقول والمزارع، بالرغم من أن عددها يقدر بحوالي 300 مليون بقرة، وقد حاول الزعيم **نهرو Nihro** اقناع تلك الطائفة بالمنطق والبرهان بخطأ هذا المعتقد ومع ذلك فليس من مجيب، كما وأنه ليس من المحتمل ظهور اتجاه تربية الماشية من أجل الغذاء أو أنه سيكون مقبولا عندهم في المستقبل القريب، ما دامت التغذية على لحم البقر تخالف معتقدات الهندوس الحالية.[2]

وفي بعض المجتمعات العربية، هناك اختلاف في النظرة إلى القيم السائدة، فقد بين **محمد الرميحي** أن اختلاف النظرة إلى القيم في الكويت بين المواطنين من شأنها أن تعيق عملية التغير والتنمية الاجتماعية عموما، وقد ذكر بأن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، قد قامت ببحث استطلاعي لقياس اتجاهات مقدمي الطلبات للحصول على قسائم وقروض حول مدى رغبتهم في سكن الشقق عام 1967، وبلغ عدد الحالات التي بحثت 427 حالة من 1517 طلبا، تقدم أصحابها للحصول على قسائم وقروض في الفترة ما بين 1962-1967، وكانت النتيجة العامة للبحث أن 95.9% من العينة رفضوا سكن الشقق، وكانت أكبر نسبة للرافضين 67.8% بسبب العادات والتقاليد أي القيم السائدة في المجتمع.[3]

كما تظهر المقاومة للتغير من قبل الأفراد الذين يخشون على زوال مصالحهم، كالتي تتعلق بالمكانة الاجتماعية، أو بالامتيازات الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو غيرها، لهذا حينما يشعر أولئك الافراد بأن امتيازاتهم مهددة بالزوال نتيجة للتجديد، سرعان ما تقوم المعارضة، وأمثلة ذلك عديدة في المجتمعات، فالطبقة الرأسمالية تحاول أن تبقي على علاقات الإنتاج دون تغيير، الأمر الذي يجعلها تقف معارضة لكل تغيير إيجابي للطبقة العاملة في مجال علاقات الإنتاج التي تتغير بتغير وسائل الإنتاج. والأمر نفسه يحدث من قبل الطبقة العاملة نحو تحقيق المزيد من الامتيازات للطبقة الرأسمالية، حيث تبدي الطبقة العاملة

[1] دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص 166.

[2] سناء الخولي: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 143.

[3] محمد الرميحي: معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر، دار السياسة، الكويت، 1977، ص-ص25-26.

معارضة شديدة. كما تتعد أشكال المقاومة، بتعدد التغيرات التي تحدث في كافة أنحاء المجتمع. فقد تقاوم الأحزاب السياسية في مجتمع إنشاء أحزاب جديدة حتى لا ينقص عدد المنتسبين إليها، وحتى لا تتفرق أصوات الناخبين أثناء عملية الانتخاب. كما أن الأطباء مثلا يقاومون أي تغيير في تخفيض أجورهم لصالح المرضى.[1]

وعلاوة على ما سبق فإن طبيعة البناء الطبقي في المجتمع لها الأثر الكبير في قبول أو رفض التغير الاجتماعي، فالنظام الصارم للطبقات الاجتماعية يعيق عملية التغير الاجتماعي. لأن أنماط التفاعل فيها يكون محدودا نتيجة لانغلاق الطبقي، فالنظام الطبقي المغلق يحد من درجة التغير، كما هو في الهند وباكستان حيث أن النظام الطائفي يحدد نوع المهنة التي تكون مفروضة على فئات معينة من المجتمع، فنظام الطبقات في الهند يحدد المهن التي يجب أن يتبعها أفرادها وتنتقل بفعل عامل الوراثة، وليس بموجب الكفاءة، ويكون الميل نحو تعزيز الطرق القديمة التقليدية والالتزام بها.[2]

وفي مجال الصناعة فها هي نتائج الدراسة الميدانية لـ **محمد الدقس** في شركة الصناعات الحديدية والميكانيكية –سيمكو Simco– بمدينة قسنطينة بالجزائر، في مجال التغير الاجتماعي للعمال في المصنع، عام 1978، والتي أجريت على عينة قوامها 100 عامل، قد دلت على أن عمال المؤسسة أبدوا معارضة واضحة نحو المسيرين الإداريين بما نسبته 79%، وذلك بسبب أن الإدارة تباطأت في تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات التي يتضمن حقوقا عديدة لصالح العمال المشاركين في العملية الإنتاجية، وذلك لحداثة تلك الإدارة، الأمر الذي أثر تأثيرا واضحا في الحد من طموحات العمال في التغيير نحو الأفضل.[3]

فالمعوقات الاجتماعية كثيرة ومتعدد على حسب المجال الذي يحدث فيه التغير، حيث تكون المقاومة هنا شديدة بغية المحافظة على ما هو كائن ومعمول به، لأنه يلبي مطالب ورغبات تلك الفئات.

2.7 معوقات ثقافية:

تعتبر المعوقات الثقافية ومتناقضاتها من أهم التحديات التي تواجه عمليات التغير الاجتماعي، نتيجة لتجمع العناصر والمكونات القديمة والحديثة، مما يؤدي إلى ظهور أنماط جديدة للثقافة، ليس معنى اختفاء الثقافة القديمة تماما، بل أنها تعيش جنبا إلى جنب مع العناصر الجديدة، ولكن بصورة مختلفة عن

[1] دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص–ص169–170.

[2] محمد الدقس، مرجع سابق، ص 223.

[3] محمد الدقس: التغير الاجتماعي للعمال في المصنع، دراسة ميدانية بشركة سيمكو، قسنطينة، الجزائر، 1978، ص103.

الماضي، وفقا لأنماط السيادة والهيمنة التي تحظى بها أحداهما. وبذلك يمكن إرجاع معظم هذه العوائق لأسباب ثقافية تشمل العادات والتقاليد والتعصب الثقافي وعدم تقبل كل ما هو جديد.[1]

وتعتبر القيم والعادات والتقاليد إحدى المقومات الأساسية للحياة الاجتماعية لأي مجتمع ولا يمكن فهم سلوك الأفراد والمجتمعات – بصفة عامة – إلا بفهم البيئة التي نشأ فيها وتأثر بها، ولهذا لابد أن يضع المخطط نصب أعينهم القيم الاجتماعية والثقافية والدينية التي تسود المجتمع ويتعرف عليها، فكثيرا ما تعوق العادات والقيم نجاح أي محاولة للغير والتقدم. فالكثير من الجماعات البشرية والتجمعات السكانية ترفض الجديد وتحاول المحافظة على ما هو قديم باعتباره تراثا وميراثا مقدسا من الأجيال السابقة، وتتمسك به وبكل ما تركه الأجداد وتبجيله، بل يعتزون به، ويشككون في كل جديد وما سوف يأتي به، وفى أغلب الأحوال يرعب كل المجتمعات، وبخاصة المجتمعات التقليدية والمتخلفة التي تسودها العديد من العناصر الثقافية التي تعمل على إعاقة أي محاولة للتغير. حيث ترفض أي شيء جديد، يعمل على إعادة تنظيم سبل حياتها. وتفضل في اللاوعي بقاءها على أنظمتها القديمة كونها قد تواءمت معها لسنوات عديدة، وليس لديها دراية وفهم بماهية التنظيم الجديد. ويرى **بول كيندي** أن المعوقات الثقافية للتغير توجد في كل المجتمعات لسبب جلي هو أن التغير يشكل تهديداً للعادات وأنماط الحياة والمعتقدات الدينية والاجتماعية، وهي معوقات يمكن أن توجد في المجتمعات المتقدمة وغير المتقدمة على السواء. ولكن السخط الأشد عداء لتيار التغير، ينطلق من البلدان (أو من النخب الحاكمة لتلك البلدان) التي فقدت سيطرتها في الشؤون الإقليمية والدولية وتخلفت اقتصاديا عن الدول المتقدمة.[2]

فالخلفية الثقافية للمجتمعات وعاداتها وتقاليدها تصعب من فكرة التغير، وتجعل تلك المجتمعات تتمسك بكل ما هو مألوف وكائن، وتقاوم كل فكر تغيير بكل الوسائل المتاحة، لأن الموجود وما تعارفوا عليه مقدس بالنسبة لهم.

3.7 معوقات إعلامية:

وهي عوامل معوقة مرتبطة بالجهاز الإعلامي ووسائله وبالوظائف التي يقوم بها من خلال الإطار المرجعي النظري والسياسي والاقتصادي لكل مجتمع، والإعلام قطاع مثل بقية القطاعات الأخرى له عدة جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية إعلامية، ومكانته في المجتمع الجزائري مكانة إستراتيجية حسب

[1] جلال مدبولي: الاجتماع الثقافي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1979، ص 177.

[2] الدسوقى عبدة إبراهيم: التغير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 55.

المفهوم التنموي له وأداة فعالة ومؤثرة حيث الوظائف التي حددتها السياسة الاشتراكية في الجزائر في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي وقد تحمّل الإعلام أعباء هذه المرحلة، وكان أداة مطيعة وصوت مدوي لإسماع الشعارات السياسية والاقتصادية والثقافية التي رفعت في تلك الفترة، لكن الإعلام ولأنه على أرض الواقع لم يحض بنفس الاهتمام الذي حظيت به باقي القطاعات الأخرى، فظل بعيدا عن الاهتمامات الحقيقية للأفراد والجماعات في المجتمع الجزائري، ولم يستطع الجهاز الإعلامي ووسائله توظيف تلك الخصوصيات الاجتماعية للجزائر وللمجتمع الداخلي فيها، ولم تتمكن من استيعاب العناصر الثقافية المتنوعة في الجزائر ولم يدقق في قضية التعامل مع مقومات الشخصية الجزائرية، التي ظلت معوقات اجتماعية أمام التنمية وأمام الإعلام الذي نجح قبل الثورة وأثنائها عندما اتخذها عناصر ومقومات للمقاومة والكفاح وتماسك المجتمع، وبالتالي فعدم الاهتمام بهذا القطاع الحساس والذي يعتبر السلطة الرابعة وسن قوانين وضوابط تسير وتخدم التنمية المجتمعية وتكفل الحرية الديمقراطية في نفس الوقت من جهة، واحتكاره في عديد المناسبات من جانب فئة معينة جعله معيقا من معيقات التغير في المجتمع الجزائري.[1]

فالوسيلة الإعلامية إن لم يتم استغلالها استغلالا صحيحا، ومبنيا على تخطيط ودراسة جمهورها، فإن هنا ستلعب دورا معاكسا ألا وهو إعاقة عملية التغير، لأن عدم توافق الإعلام مع جمهوره يعني بالضرورة غياب التأثير في هذا الجمهور.

4.7 العوائق الاقتصادية:

تأتي مقاومة التغير نتيجة للعوامل الاقتصادية المختلفة، فالمجتمعات تختلف فيما بينها حسب تنوع هذه العوامل، وبالتالي تختلف درجة التغير الاجتماعي، فالتجديدات التكنولوجية المستمرة، تؤدي إلى التغير السريع، كما هو حادث في المجتمعات الصناعية المتقدمة، وكذلك، فإن نشاط حركة الاختراعات العلمية المستمرة من شأنه أن يؤدي إلى سرعة التغير. وهناك متغيرات عديدة تتعلق بالموارد الاقتصادية المتاحة، وبالقدرة الشرائية للمواطنين وغير ذلك. وهي عوامل تلعب دورة مؤثرة في عملية التغير الاجتماعي،[2] ومن أهم تلك العوامل:

1.4.7 ركود حركة الاختراعات والاكتشافات العلمية:

وهي نتيجة انعدام روح الابتكار والتجديد، وتعود إلى عوامل فرعية كثيرة منها: انخفاض المستوى

[1] علي الكنز: حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990، ص 75.

[2] دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص175.

العلمي، والمستوى الاجتماعي بوجه عام، وعدم وجود الحاجة الملحة الدافعة إلى الاختراع، مع ملاحظة أن الشعور بالحاجة وحده لا يكفي للاختراع، إذ لا بد من توفر المستوى العلمي والتكنولوجي، فهناك مجتمعات في أمس الحاجة إلى اكتشاف ثرواتها من معادن وبترول، وغير ذلك، إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الانتفاع بهذه الثروات الطبيعية وغيرها، من أجل تحقيق التغير المطلوب نحو التقدم والتنمية، ولهذا لا بد من توفر الشروط التكنولوجية، بالإضافة إلى المناخ الثقافي الملائم، لكي يصبح الاختراع ممكنا، ومن البديهي أن شروط الاختراع تتطلب وجود الشخص القادر، والإمكانيات اللازمة، والبيئة الاجتماعية الملائمة، فأي اختراع جديد لا يجد طريقه في المجتمع، لن يؤدي إلى الهدف الذي قام من أجله، ولهذا فإن الذكاء لدى المخترع لا يكفي وحده ما لم يتوفر المناخ الاجتماعي الملائم، والدليل على ذلك، أنه أحيانا تسود معتقدات مختلفة داخل المجتمع تمنع انتشار الاختراع أو الاكتشاف الجديد.[1] وقد بين نمكوف "Nimkoff"، أن الاختراعات تعتمد على:[2]

- القدرة العقلية.
- الحاجة للاختراع.
- المعرفة القائمة.

ولهذا فإن القبول الاجتماعي يعتمد على طبيعة الاختراع من حيث الملائمة والتكلفة، وعلى مكانة المخترع، وثقافة الفرد المستقبل للاختراع، كل ذلك له أكبر الأثر في انتشار الاختراع الذي يؤدي بدوره إلى التغير الاجتماعي.[3] ولذلك، فإن إتاحة الفرصة أمام أصحاب المواهب، ورعايتهم وتوجيههم يؤدي لتحقيق الاكتشافات والاختراعات العلمية المتنوعة. وتوفير الأدوات والمواد اللازمة من معامل مخبريه، وأدوات تكنولوجية وغير ذلك، من شأنه أن يشجع البحث العلمي، مما يزيد في الاختراعات وبعمق فائدتها لدى المجتمع، وفي المقابل فإن نقص الإمكانات الاقتصادية اللازمة يحول دون تقدم الاختراعات، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.[4]

فكما توضح سابقا فإن قلة الابتكارات والاختراعات يحد من التغير، خاصة إذا كانت هذه الابتكارات تخالف المعتقدات السائدة في ذلك المجتمع، كما أن قلة الاختراعات قد تنجم عن قلة المكانيات الاقتصادية،

[1] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 227.

[2] William Ogburn and others: Technology and social change, Appeton-centry, crofts, INC, NEW YORK, United States of America, 1957, p56.

[3] Ibid, p26.

[4] دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص-ص 176-177.

لأنها دائما ما تتطلب ذلك.

2.4.7 محدودية المصادر الاقتصادية:

إن شح الموارد الاقتصادية لدى المجتمعات من شأنه أن يعيق عملية التغير الاجتماعي، فالمجتمعات التي لا تتوافر فيها الثروة المعدنية أو الطبيعية، لا تحدث فيها تغيرات اجتماعية كبيرة، ولهذا فإن المجتمعات النامية – والفقيرة منها لا تستطيع أن تلبي حاجات أفرادها وينخفض فيها التراكم الرأسمالي الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض معدل الاستثمار في حين أن المجتمعات الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية العالية، تقوم فيها عمليات التغير بسهولة ويسر، فالمصادر الاقتصادية في المجتمع تساعد في إنجاح خطط التنمية، بينما الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام،[1] وعموما يؤدي نقص الموارد الاقتصادية إلى محدودية عملية التغير وإعاقتها، فكثيرون أولئك الذين يطمعون في أنماط من الحياة يحسونها، ويحسون الحاجة إليها، وما يصدهم عنها إلا قلة الوسائل إليها.[2] فالوسائل المادية، لا يمكن الحصول عليها إلا بالمال، وكذلك الاختراعات والمصانع وغير ذلك. فالمقدرة المادية هي التي تساعد في الحصول على ذلك، وفي غيابها تلغي عملية التغير، وتبقى أمنية فقط، وهي تفسر لنا سبب كثرة وسرعة التغير الاجتماعي في المجتمعات المتقدمة دون المجتمعات النامية.[3]

فنقص المصادر الاقتصادية ومحدوديتها يعيق عملية التغير، لأنها عادة ما تتطلب وسائل مادية، كتحسين المستوى المعيشي، والقيام بالاختراعات، والصناعة وغيرها.

3.4.7 التكلفة المادية:

إن الموقف تجاه التجديد عادة ما يرتبط بمدى تحقيق الفائدة الاقتصادية منه، إذ أنها كلما تحققت بنسبة أعلى، كلما زاد الاقبال على هذا التجديد،[4] وفي هذا الصدد يشير "روجرز Rogers" إلى أن قبول التغير لدى الريفيين يتم إذا تحققت فائدة تتجاوز 10%، أم دون ذلك في يقبل هؤلاء بالتغير.[5]وفي ذات

[1] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 229.

[2] محي الدين صابر: التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، مصر، 1962، ص 167.

[3] دلال ملحس إستيتية، مرجع سابق، ص179.

[4] محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 228.

[5] Rogers E.M. and others: Communications of innovations, free press, New York, United States of America, 1971, p 143.

السياق، فان إحدى القرى المصرية أراد أخصائي في الزراعة حسب إبراهيم أبو لغد، أراد أن يدخل لها زراعة "الذرة الهجين"، ونجح في إقناع عدد من الأهالي بزراعة هذا النوع، وقد زاد عدد من قاموا بزراعته، وارتفع مستوى الدخل في تلك المنطقة بما لا يقل عن 15%، لكن بسبب عدم ارتياح نساء المنطقة لعجن دقيق هذه الذرة الهجينة، تخلى مزارعو القرية عن زراعتها في الموسم الموالي رغم ما حققوه من فائدة، وبالتالي فالأخذ بالتجديد والتغير هنا حسب أبو لغد إنما يتأثر بالموقف الاجتماعي.[1]

وتعتبر التكلفة المالية العالية عقبة أمام أي عملية لأحداث التغير الاجتماعي، وخاصة في حالة امتلاك المعدات والتكنولوجية المتطورة لعدم القدرة المادية لاقتنائها، مما يحتم على هذه المجتمعات الاعتماد الكامل على الآلات التقليدية البسيطة، التي تؤدى إلى مستوى اقتصادي محدود، كما أن كثيرا ما تكون تكلفة الحصول على شيء جديد واستخدامه عاملا مانعا فيما يتعلق بمن سيقبل هذا الجديد، وهذا يعتبر مانعا مهما في سبيل انتشار تبنى وقبول كثير من التجديدات الحديثة في المجالات التكنولوجية والفكرية فهناك إعداد كبيرة من الناس في جميع إنحاء العالم علي استعداد لقبول الجديد من الآلات والأدوات والأجهزة الكهربائية الحديثة، والبرامج العلمية وتصميمات المنازل الحديثة وتغيرات أخرى كثيرة ومتنوعة ولكنها غير قادرة علي اقتنائها لعدم قدرتها علي تحمل تكاليفها المادية، وهذا يقود إلى عرقلة عملية التغير الاجتماعي.[2]

4.4.7 التكلفة المالية العالية للتغير:

تعتمد الكثير من البلدان العربية والبلدان النامية على العالم الخارجي ولا تستطيع القيام بعمليات تنموية شاملة باعتمادها الكلي على مواردها المحلية فقط دون احتياجها للدول الخارجية وان اختلفت الاحتياجات من دولة لأخرى فمنها من يعتمد على تلك البلدان الخارجية في توفير الأيدي العاملة المتعلمة والمدربة (القوى البشرية)، ومنها من يحتاج إلى التقنيات الحديثة والتكنولوجية، ومنهم من يحتاج إلى الموارد المالية أو الاقتصادية أو الموارد المادية والطبيعية اللازمة لتنفيذ المشاريع، وعليه فإن نقص الموارد أو شحها لتمويل الخطط الاستثمارية لأحداث التغير يعتبر عائق هاما من معوقات عمليات التغير الاجتماعي وتتمثل الموارد في: الموارد البشرية والموارد المادية، والموارد التنظيمية، كما أن الاقتصاديات العربية ما زالت تعانى من تشوهات بنيوية لاعتمادها وبشكل أساسي على سلعة واحدة أو عدد ضئيل من السلع والمواد الخام

[1] إبراهيم أبو لغد: التقويم في برامج المجتمع، مركز التربية الأساسية، سرس الليان، القاهرة، مصر، 1960، ص41.

[2] إبراهيم المليجي: المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001، ص-ص 48- 49.

والمنتجات الزراعية الأولية، مما جعل ذلك التشوه من الاقتصاديات تابعة لحاجات السوق العالمية ومصالح القوى المهيمنة عليها، مع استنزاف للموارد الطبيعية والاحتياطي الاستراتيجي من النفط، وأصبح نموذجا سائد الآن وهو التبديد وسوء إدارة الموارد المتاحة، بالقدر الذي فوت الفرصة في تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج، وهو ما يشار إليه بأن الاقتصاد يسير وفقا لدالة إنتاج قومي رديئة. فبالرغم من اتساع قاعدة النشاط الإنتاجي، كما أن نقص الإمكانات الاقتصادية والعلمية يحول دون تقدم الاختراعات، إلى جانب قيام الإنسان بتحطيم كثير من هذه الموارد كالغابات والمناطق الزراعية والموارد المائية مما يوحي باضطراب في التعامل معها، ومع ازدياد حاجة الإنسان للموارد الطبيعية، يزداد تناقصها في سرعة متباعدة بين الأمرين، مما يشكل أزمة حقيقية تنتظر الإنسان وتعرقل جهوده، وبالتالي إعاقة عملية التغير الاجتماعي.[1]

5.7 معوقات سياسية:

تعتبر المعوقات السياسية من أقوى المعوقات التي تحول دون الاستفادة من الجهود والموارد والإمكانيات في أحداث عمليات الغير، حيث أن الاستقرار السياسي يؤدى إلى تسهيل عملية التغير في المجتمع، حيث تتجه كل الجهود في المجتمع نحو التغير أو الانتقال إلى الأفضل، وفى حالة عدم توفر الاستقرار السياسي فان الجهود تكون ومشتتة، كما يؤدى إلى عدة مشاكل منها: عدم استتباب الأمن، التورط في حروب ومشاحنات داخلية وخارجية، الأمر الذي يسبب هجرة العقول والأدمغة إلى الخارج، وفقدان الثروة المادية والبشرية، ومن قدرتها وفاعليتها في التغير، وبذلك تكون المحصلة تخلف المجتمع وعدم مسايرته للتقدم الحاصل في العالم. وتتعرض بعض تلك الدول للمشاكل السياسية والتناحر على السلطة فيها وعدم تواصل شرائح المجتمع الواحد فيها مع بعضهم البعض نظرا للطبيعة الوعرة وعدم توفر وسائل وأساليب التواصل الحديثة والمتطورة لتدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي فيها.

كما أن المعوقات السياسية تتمثل في الضغوطات الدولية التي تعد أيضاً من المؤشرات المهمة على ضعف النظام وعزلته، وتلعب دوراً مهما مع العوامل المحلية والداخلية في تغيير النظام أو إسقاطه، وإعاقة التغير، وأن من العوائق الأساسية أمام التغير، ربما تتمثل بمؤسسات الحكم التي تقوم بتكريس حكمها وسلطتها وهيمنتها القائمة على الاستبداد أو الجهل والدكتاتورية واللامساواة واللاعدالة وبالشكل الذي تتحول

[1] عبد الهادي الجوهري: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 147.

فيه حقوق الإنسان والمواطنة والحريات الأساسية إلى مساحات للاتهام والتجويع والاختطاف والإبادة والتدمير، والذي من دون شك لا يتوافق مع التغير المنشود، فلا تتغير ولا تنمية إنسانية.[1]

فالأزمة التي مرت بها الجزائر بداية من أحداث 5 أكتوبر 1989 والتي مهدت إلى التطرف السياسي الإسلامي في تلك الفترة، والى ارتكاب المجازر في حق الشعب الجزائري وحرق المصانع والمدارس والمؤسسات العمومية والخاصة، وقتل الأبرياء ونشر الخوف في أوساط الفلاحين ومربي المواشي على مستوي الأرياف والمداشير، جعل هذه الفئة تهجر مساكنها وتترك مستثمراتها الفلاحة وتهاجر إلى المدن هروبا من بطش هذه الجماعات المتطرفة التي بثت فيهم الرعب وبدوره هذا النزوح ساهم فبظهور عديد المشاكل التي كانت لها إفرازات كبيرة على المجتمع الجزائري بداية بأزمة السكن وظهور الأحياء القصديرية، إلى أزمة البطالة والتي أدت إلى تفشي ظاهرة السرقة واستفحال الإجرام، هذا بالإضافة إلى ضعف الاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور الإنتاج الزراعي في الجزائري مما جعل الجزائر تعتبر من أكبر الدول المصدرة للمنتجات الغذائية وعلى رأسها القمح، كما أدى إلى هجرة الأدمغة الجزائرية والتي لاقت احتضان من طرف الدول الأخرى خاصة الأوربية منها، كل هذه المشاكل كانت معيقا سياسيا أدى إلى جعل الجزائر تقبع في بؤر التخلف ولكن بدخول الألفية الثانية بدأت الجزائر تعود نوعا ما إلى المحافل الدولية والمجالات التنموية وتضع خطط إستراتيجية في عديد الجوانب خاصة منها الاقتصادية والتعليمية.[2]

فالعوائق السياسية للتغير دائما ما تتعلق بالصراع على السلطة، وهو ما يؤثر بدره على مجمل القطاعات في البلد جراء غياب الأمن وانتشار الخوف، وبالتالي يتأثر القطاع الاقتصادي، وتتأثر الخدمات والتعليم.

8 التغير بين المجتمع القروي والحضري:

من مظاهر الاختلاف بين الوسط الريفي والوسط الحضري، التغير الحاصل بينهما، والذي يتمظهر في عدة جوانب أهمها:[3]

- العزلة النسبية في الحياة الريفية حيث يسود العمل الجماعي والإنتاج المشترك، وسيطرة العادات والتقاليد على سلوك أفرادها، أما الحياة الحضرية فهي أكثر تعقيدا في علاقاتها الاقتصادية

[1] محمد مصطفى الشعيبي: علم الاجتماع، دار المريخ، الرباط، المغرب، 1989، ص 125.

[2] حمدي حسن: الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض، 1988، ص42.

[3] محمد عاطف غيث: دراسات في علم الاجتماع، نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص–ص 126–144.

والاجتماعية والسياسية، وتفاعل أفرادها مباشرة فيما بينهم على اختلاف وتباين هذه العلاقات يجعلها مركزا للتغيير.

- ثبات العمل بشكل نسبي في المجتمع القروي نظرا لبساطته ومحدودية مجاله (الزراعة)، على عكس المجتمع الحضري الذي يشهد العمل فيه تقسيما واسعا ومتنوعا بناء على التخصص، ووجود المجالات الجديدة باستمرار، مما يجعله مركزا للتغير الاجتماعي.
- محدودية تنوع الوسائل التكنولوجية لدى المجتمع المجتمع القروي وضعف الفردانية، وهو ما يؤدي إلى التماسك الشديد بين أفراد هذه الأسرة، وبالتالي صعوبة عملية التغير الاجتماعي.
- الثبات النسبي للبناء الاجتماعي في المجتمع القروي، ويظهر ذلك في صعوبة الحراك الاجتماعي Mobilité Sociale واستاتيكية القيم والعادات المتبعة، الأمر الذي يؤدي إلى إعاقة عملية التغير، في حين أن المجتمع الحضري يتصف بديناميكية تغير البناء الاجتماعي بشكل عام، وبالتكيف السريع مع عملية التغير.

فمما سبق، فإن التغير الاجتماعي يختلف من مجتمع حضري إلى مجتمع قروي نتيجة للفروق الآنفة الذكر، ولذلك يكون أوسع انتشارا وعمقا في المجتمع الحضري، مع الأخذ بالاعتبار أن التغير في المجتمعات الحضرية ليس واحدا نتيجة لاختلاف الثقافة بينهما.

9 التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم:

لقد توالت التغيرات الاجتماعية والثقافية على المجتمعات في العقود القليلة الماضية وخاصة على المجتمعات العربية ولعل من أبرز هذه التغيرات ظهور ظاهرة العولمة وما رافقتها من ثورة معلوماتية حيث أحدثت تغيرا في المواقف والاتجاهات والقيم الإنسانية لدى افراد المجتمع، وجعلت العالم أكثر اندماجا، وساهمت في انتقال المفاهيم والقناعات والمفردات والأذواق فيما بين الثقافات والحضارات وهي التي نقلت العالم من مرحلة الحداثة إلى مرحلة ما بعد الحداثة وبالتالي دخوله في عصر العولمة.[1]

و"لقد ترتب على هذه الثورة المعلوماتية حدوث تغير اجتماعي متسارع في القيم والمعايير والمؤسسات والعلاقات الاجتماعية والانفتاح الإعلامي الثقافي الحضاري العالمي بفضل وسائل الإعلام السريعة"[2]، وتقف

[1] ماجد الزيود: الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006، ص53.

[2] المرجع السابق، ص75.

الأسرة العربية حائرة بين الثقافة الموروثة وبين الثقافة الغربية الناجمة عن العولمة والمعلوماتية التي غزت العالم بأكمله، بما لها من تقنيات متطورة وأساليب إغوائية، متحدية بذلك الخصوصيات مهما كانت وأينما وجدت[1]، فمن المنفق عليه أن أي مجتمع إنساني له خصوصياته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعي الفريد والذي لا يمكن أن يتكرر، فهي أشبه بالبصمة الثقافية المنفردة، كما ان أي منطقة حضارية لها خصوصياتها المميزة مثل المنطقة العربية.[2]

ومن مظاهر التغير الاجتماعي، انتقال الأفراد من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية والتي فيها الإيصالات بين الأفراد تقل وتحد من إمكانيات كل فرد معرفة الآخر شخصيا، إذا تتميز المنطقة الحضرية بالاعتماد على النفس، وبالتالي فأن ضعف العلاقات الودية في هذه المناطق يؤدي إلى إضعاف الضبط الاجتماعي التقليدي، فتتغير كثير من القيم لدى الافراد بمجرد انتقالهم من الريف إلى الحضر، كما تكثر الانحرافات السلوكية والجريمة، والقطيعة مع التقاليد التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الثقافي، والتعرض للمعايير الاجتماعية المتناقضة.[3] كما يرى "**توبي (Toby)**" بأن البلدان المصنعة والسائرة في طريق التصنيع تزداد فيها الهوة بين المراهقين والكبار، فالتوجهات والارشادات الموجهة إلى الأبناء من قبل الوالدين والجدات تكون غير مجدية ولا يخضعون لها، كون هذا الجيل الجديد معرض لتأثيرات جديدة تعكس معايير وقيم التحضر والتصنيع ويصبح الشاب فيها أو المراهق معرضا لتأثيرات الأصدقاء وجماعة الرفاق وتوجيهاتهم، ويقل الارتباط بالأسرة الممتدة أو العائلة الكبيرة، وتقل مكانة المسن ويذهب الأبناء إلى المدارس ويتعلمون فيها المعايير الحضرية الجديدة ويحملون خواص وصفات ومعرفة العالم المعاصر الحديث. كما أتاح المجتمع الصناعي الحديث والتقنية الحدية الفرصة أمام المرأة للالتحاق بالعمل خارج البيت والمساواة بالرجل والحصول على أجر نظير هذا العمل، كل هذا بعدما كانت المرأة التقليدية إما ماكثة بالبيت أو تعمل بالزراعة لتساعد زوجها، أو تعمل عملا حرفيا، كالطراز والخياطة وهي في بيتها، فكانت القيم السائدة أن تتفرغ الزوجة لرعاية الزوج والمنزل والأطفال، وخروجها إلى العمل كان له تأثيرا على الحياة الزوجية والعلاقات الأسرية وتأثر الأبناء، فأصبحت الأولاد ترسل إلى دور الحضانة والاستعانة بالخادمات، واستخدام الأدوات المنزلية الحديثة، والعمل على تحديد النسل والاقلال من الزيارات العائلية واستقبال الضيوف من

[1] المرجع السابق، ص53.

[2] لطيفة طبال: التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد4، العدد8، جوان 2012، ص419.

[3] معن خليل العمر: التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص83.

أهل الزوج والأقارب بسبب عدم تواجدها في البيت في أغلب الأوقات، وطرح مشاكل جديدة كالصراع الظاهر أو المستتر بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية والادخار ومعاملة الأطفال، والصلة بالنسق القرابي وتمضية وقت الفراغ، وغير ذلك من المسائل التي طرحها وأفرزها التغير الاجتماعي.[1]

فالتغير الاجتماعي يمس مختلف الجوانب، بناء على ما جاءت به العولمة ولما لها من تبعات تقريب الثقافات والشعوب، حيث ظهر هذا التغير في القيم وأنماط الحياة، انطلاقا من انتقال الأفراد من الحياة الريفية إلى الحياة الحضرية، والذي جعل من الأسرة نووية، وأنشطتها اليومية مقسمة ومبنية على التخصص، بالإضافة إلى خروج المرأة للعمل وما صحبة من تغير الأدوار الأسرية، حيث أصبحت الأسرة تعتمد على دور رعاية الأطفال، وكذا محلات الأكل السريع.

10 التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري:

لقد شهد البناء الاجتماعي في الجزائر في النصف الثاني من القرن الماضي تغيرات على جميع المستويات، كما أن مسارات التغير لا تزال سائدة حاليا وسوف تتواصل وإن كان بوتيرة أقل من السابق على اعتبار أن نقطة التحول الأساسي كانت في الفترة الاستعمارية وبالضبط مرحلة حرب التحرير من (1954- 1962)، ولقد نجم عن هذه التغيرات في البناء الاجتماعي تغيير شامل في كافة الفئات الاجتماعية سواء من حيث أشكال وجودها وسيرها الخاصة أو من حيث العلاقات التي تربطها بغيرها من الفئات، كما شملت كافة القيم والمقاييس والممارسات الفردية أو الجماعية،[2] وعلى الرغم من أن التغيرات في المجتمع الجزائري بدأت تبرز منذ دخول الاستعمار الفرنسي للجزائر سنة 1830، الذي عمل على مصادرة الأراضي وتجهيل الشعب وغلق كل فرص التطور والتقدم أمامه، أما الحديث عن المسار التنموي في المجتمع الجزائري فإنه يتحدد بمعاملين يعتبران شاملين للتغير في المجتمع الجزائري بنيت على أساسهما: حرب التحرير الوطني1954-1662، والمسار التنموي بعد الاستقلال وهما مترابطان يؤثر الأول في الثاني.[3]

[1] المرجع السابق، ص87.

[2] سفير ناجي: محاولات في التحليل الاجتماعي، ج1، ترجمة: ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1984، ص12.

[3] سميرة منصوري: الشباب والتغير الاجتماع الثقافي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، 2014، ص 316.

ولقد أسفرت الحقبة الاستعمارية على ترك إنسان جزائري يتميز بثلاث خصائص:[1]

- إنسان مستغل إما كمجرد عامل وهو الغالب وإما كمجرد مالك تابع.
- انسان جائع بسبب سياسة الإفقار المطبقة عليه والتراكم الأول للرأسمالية الاستعمارية.
- إنسان جاهل على صعيد التعليم والتكوين المدرسي.

من هنا كان على الحكومة السياسية التأقلم مع هذه الظروف ومحاولة إيجاد أسرع الحلول للقضاء على الفقر والجوع والجهل، فعمدت إلى وضع خطط واستراتيجيات تنموية لها أهداف محددة تنفذ خلال فترات زمنية معينة، هدفت من ورائها إلى تطوير الاقتصاد والاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء، والى المساهمة في الصناعة بغرض أن تؤدي هذه الأهداف إلى هدف أبعد هو توفير حياة أفضل للمواطن واللحاق بركب المجتمعات المتقدمة، وهذا ما يفسر العلاقة الارتباطية بين التنمية والتغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع، إذ تعتبر التنمية الأسلوب المحقق والموجه للتغير الاجتماعي، وعند معالجة المسار التنموي في الجزائر نجده قد مر ولا يزال بمرحلتين يمكن القول بأنهما متناقضتان: المرحلة الأولى والممتدة من 1962- 1988، والمرحلة الثانية من 1988 إلى 2012، ولكل مرحلة خصائصها وملامحها الخاصة.[2]

ففي المرحلة الأولى امتدت الجذور الأولى للسياسة التنموية في الجزائر لمرحلة الكفاح المسلح، إذ برزت بعض الوثائق الأيديولوجية التي وضعت أثناء الحرب مثل ميثاق طرابلس الذي وافق عليه المجلس الوطني للثورة الجزائرية قبيل الاستقلال سنة1962 ، لكن هذه الأفكار لم تتبلور إلا من خلال المؤتمر الأول للحزب المنعقدة سنة 1964 والتي صيغت في وثيقة تاريخية عرف بميثاق الجزائر،[3]أما المرحلة الثانية والتي تبدأ من سنة 1988، فإن بروز القطب الواحد والتحول في بنية النظام العالمي وآلياته وتطوير شبكات الاتصال والمعلوماتية، جعلت الجزائر كبلد نامي من أكثر البلدان اختراقا للرأسمالية ونظمها وقوانينها ومؤسساتها والمتمثلة في الاتجاه نحو الخوصصة وإعادة الهيكلة وتسريح العمال، وكذا حرية الأسواق ونشر ثقافة السوق وتعدد أنماط التبعية، بالإضافة إلى التوسع في القطاع الخاص وتحريره من الكثير من القيود الاقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية تابعة، وتحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الخارجية، مع تراجع على صعيد العدالة الاجتماعية، حيث ارتبط الانتقال إلى نمط غالب من النمو الرأسمالي ببعض

[1] محمد بلقاسم بهلول: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1999، ص74.

[2] سميرة منصوري، مرجع سابق، ص-ص 314-315.

[3] العياشي عنصر: نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1999، ص104.

التجسيدات لسوء التوزيع في الثروات،[1] أما على المستوى الثقافي فقد برز في هذه المرحلة اختلال في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع، العاجز عن تحقيق الانتقال من وضعية تقليدية متميزة بسيطرة بنى اجتماعية قائمة على روابط الدم والعرق والانتماء إلى مجموعات تضامنية محدودة في الزمان والمكان تحدد هويتها عوامل مثل الدين واللغة، في عزلة عن التفاعل مع المحيط ومواجهة التحديات والضغوط التي يفرضها وسط ثقافي متنوع ومتجدد في بنائه وتعابيره ودلالاته القيمية والمعيارية، ذلك أن المجتمع العصري يقوم على أساس التنوع والتعدد المستند إلى خاصيات :مهنية، مهارية، وعقيدية مرتبطة بدور الأفراد والمجموعات ودورهم ومكانتهم في البناء الاقتصادي.[2] أما عن البعد الاجتماعي للأزمة الجزائرية، فيكفي القول أن حوالي 12 مليون جزائري في حاجة ماسة إلى مساعدة اجتماعية بعد رفع الدعم عن المواد الأساسية نتيجة لتضخم المديونية، بالإضافة إلى حل المؤسسات وما انجرّ عنه من تسريح للعمال، وحسب الأرقام التي قدمها أبو جرّ سلطاني وزير العمل والحماية الاجتماعية السابق نهاية شهر ماي 2000، فإن الوضع الاجتماعي في الجزائر يكون قد بلغ الخط الأحمر، فحوالي 12 مليون جزائري لا يتجاوز مدخولهم 1 دولار أو 80 دينار يوميا، و 1.9 مليون جزائري محتاج، من بينهم 370 ألف فقط يستفيدون من الحماية الاجتماعية، هذا بالإضافة إلى 3.7 مليون بطال يضاف إليهم سنويا 250 ألف يلتحقون بسوق العمل لأول مرة وهم في غالبيتهم من المعاهد والجامعات، كما سجل أيضا 169 ألف بيت قصديري على كامل التراب الوطني أغلبيتها في المدن الكبرى.[3]

فالتغير الاجتماعي الحاصل للمجتمع الجزائري يبدو جليا أن العامل الأساسي في حدوثه هو العامل الاقتصادي والذي شهدته الجزائر بعد 1988، وذلك بتوجهها نحو النظام الرأسمالي، وبالتالي تحرير المؤسسات والشركات الصناعية، وفتح الباب على الاستثمار، هو ما نتج عنه ظهور البطالة جراء تسريح العمال، كما أن الانفتاح على العالم الغربي فتح الأبواب للعولمة، والتي بدورها أثرت في الجانب الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، فتغير نمط الحياة والتواصل، واللباس والأكل، ناهيك عن التحول نحو الحياة الحضرية المعقدة.

[1] بلقاسم سلاطنية وآخرون: المجتمع العربي- التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000، ص-ص 179-180.

[2] سليمان الرياشي وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص184.

[3] سميرة منصوري: مرجع سابق، ص 317.

خلاصة:

من خلال ما تم عرضه سابقا يتوضح لنا جليا الاهتمام الذي حظي به التغير الاجتماعي في حقل السوسيولوجيا، وذلك لكونه من أهم اهتمامات البحث في علم الاجتماع لأنه هو أساس تجدد المجتمعات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهو ما يولد منطقيا ظواهر جديدة تكون مادة خام للبحث السوسيولوجي، فمن نتاجات ذلك ما تشهده العلاقات الاجتماعية من تغير دائم خاصة في المجتمعات الحضرية، والتجمعات السكنية الجديدة، وهو ما يجعلها محط اهتمام العديد من الدارسين والباحثين، أملا في تشخيص عوامل تغيرها ومظاهر هذا التغير.

الفصل الخامس: العلاقات الاجتماعية وعلاقات الجيرة

تمهيد

1 العلاقات الاجتماعية

1.1 عوامل تجسيد العلاقات الاجتماعية

2.1 تصنيفات العلاقات الاجتماعية

3.1 أنماط العلاقات الاجتماعية

4.1 أشكال العلاقات الاجتماعية

5.1 مستويات العلاقات الاجتماعية

6.1 أنواع العلاقات الاجتماعية

2 الجيرة

1.2 مراحل تشكل الجيرة

2.2 الجوار في الإسلام

3.2 العوامل المساهمة في تكوين الجيرة

4.2 عوامل التغير المؤثرة في علاقات الجيرة

خلاصة

تمهيد:

تعتبر العلاقات الاجتماعية من بين العوامل الأساسية في تكوين المجتمع، كونها تقوم على جملة التفاعلات بين الأفراد، وبالتالي فإن المجتمع الحضري المتمثل في مجتمع المدن الجديدة يعد موطنا خصبا لجملة من العلاقات الاجتماعية بين قاطنيه، والتي بين صورها علاقات الجيرة على اختلاف أشكالها، وعليه فإننا في هذا الفصل سنقوم بالتطرق سوسيولوجيا إلى العلاقات الاجتماعية محاولين تعريفها وتبيان أشكالها ومستوياتها وصورها، إضافة إلى تطرقنا إلى علاقات الجيرة وصورتها في الإسلام.

1 العلاقات الاجتماعية:

تعرف العلاقات الاجتماعية على أنها الروابط والآثار المتبادلة التي تنشأ بين الأفراد في المجتمع، وهي تنشأ من طبيعة اجتماعهم وتبادل مشاعرهم واحتكاكهم ببعضهم البعض، ومن تفاعلهم في المجتمع الكلي.[1]

فبما أن الفرد اجتماعي بطبعه، فإنه لابد له من أن يتفاعل مع أفراد مجتمعه من خلال ممارسته جملة من السلوكيات تساهم في اندماجه الاجتماعي، وبالتالي ينتج ما يسمى بالعلاقات الاجتماعية.

كما يعرفها إحسان محمد الحسن بقوله:" اتصال أو تفاعل يقع بين شخصين أو أكثر من أجل إشباع حاجات الأفراد الذين يكونون مثلا هذا الاتصال أو التفاعل كاتصال البائع بالمشتري، الطالب بالأستاذ....[2]

فالعلاقات الاجتماعية منشأها اتصالي، كون التفاعل الاجتماعي بين فردين أو أكثر لا يتم إلا بالاتصال على اختلاف أنواعه وأشكاله وأساليبه.

ويرى مالك بن نبي "أن شبكة العلاقات الاجتماعية هي التي تُؤمّن بقاء المجتمع، وتحفظ له شخصيته، وأنها هي التي تنظم طاقته الحيوية لتتيح له أن يؤدي نشاطه المشترك في التاريخ"،[3] كما يقول أيضا "أنه عندما يرتخي التوتر في خيوط الشبكة، تصبح عاجزة عن القيام بالنشاط المشترك بصورة فعالة، فذلك أمارة على أن المجتمع مريض، وإنه ماض إلى نهايته أما إذا تفككت الشبكة نهائيا، فذلك إيذان بهلاك

[1] هداجي أحمد وبوزيد علي: تَغيُّر العلاقات الاجتماعية للأسرة الحضرية دراسة ميدانية لحي 140 مسكن بالمدينة الجديدة الشيخ سيدي محمد بلكبير –أدرار–، مجلة آفاق علمية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد13، العدد5، 2021، ص 98، نقلا عن: محمد برغوتي: أنماط العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ والأساتذة وعلاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998، ص32.

[2] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص405.

[3] مالك بن نبي: ميلاد مجتمع ج1، ترجمة: عبد الصبور شاهين، طرابلس، لبنان، 1974، ص39.

المجتمع، وحينئذ لا يبقى منه غير ذكرى مدفونة في كتب التاريخ".[1]

فالعلاقات الاجتماعية من خلال تعريف مالك بن نبي، تعد من أهم العناصر والمقومات المجتمعية التي تساهم في بقائه وتضمن استمراريته، فكما ذكرنا سابقا أن الفرد اجتماعي بطبعه، وبالتالي فإن العلاقات الاجتماعية مكون اساسي ورئيسي للمجتمع.

كما يري "أحمد زكي بدوي" أن العلاقات الاجتماعية هي "أية صلة بين فردين أو جماعتين أو أكثر أو بين فرد وجماعة. وقد تقوم هذه الصلة على التعاون أو عدم التعاون وقد تكون مباشرة أو غير مباشرة وقد تكون فورية أو آجلة".[2]

فمصدر العلاقات الاجتماعية من خلال التعريف السابق هو السلوكيات والممارسات الفردية أو الجماعية، والتي تمارس في نطاق الجماعة، وتكون بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

والأصل في العلاقات الاجتماعية أنها علاقة شخصية بينية، حيث تعرف العلاقة التي تنشأ بين شخصين أو أكثر بالصلة المتبادلة التي تنشا بينهما نتيجة لتأثر أحدهما بالآخر أو تأثيره فيه.[3]

فمن خلال التعريفات السابقة نستنتج ان العلاقات الاجتماعية هي جملة العلاقات التي تنشأ بين فردين أو أكثر، وذلك نتيجة لتفاعلاتهم الاجتماعية المتكررة المبنية على أساس تبادلي وتعاوني، مستخدمة في ذلك أساليب اتصالية متنوعة.

1.1 عوامل تجسيد العلاقات الاجتماعية:

بما أن العلاقات الاجتماعية تساعد الفرد في محيطه الاجتماعي في عدة مجالات، فأنها تعتمد في ذلك على عوامل كثيرة ذكر منها "**مارفن أولسن**" مايلي:[4]

1.1.1 الاهتمامات المتبادلة:

وذلك من خلال إمداد الفرد بالأساس الاجتماعي المستمد من الاهتمامات المشتركة بين الجماعات.

---

[1] المرجع السابق، ص76.

[2] أحمد زكي بدوي، مرجع سابق، ص352.

[3] عبد الرحمن الوافي: الوجيز في علم النفس الاجتماعي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2014، ص61.

[4] جابر عوض سيد: التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1996، ص-ص146-147.

2.1.1 الجزء الذاتي:

يكمن هذا العامل في كون العلاقات الاجتماعية تزود الفرد بعلاقات مع الآخرين، تجعله يحقق إشباعاته النفسية، وتحقيق المتعة والسعادة كنتيجة لمصاحبة الآخرين.

3.1.1 المعتقدات:

يتحدد هذا العامل في كون العلاقات الاجتماعية ميدان تطبيق وتجسيد معتقدات الفرد، وبالتالي فالدين يتحكم في نوعية وطبيعة العلاقات، فالدين مثلا يطالب الفرد بالتعاون.

4.1.1 القوة:

ففي الغالب فان العلاقات الاجتماعية تحتاج إلى عامل القوة، وذلك لضبط سلوك الأفراد والجماعات من أجل سيادة علاقات سوية.

5.1.1 التوقع والاضطرار:

وذلك من خلال شعور الفاعلين الاجتماعيين بذلك نحو بعضهم البعض.

6.1.1 الاعتماد المتبادل:

حيث يمثل هذا العامل منبع من منابع العلاقات الاجتماعية، إذ أن الحياة الاجتماعية لا تستمر إلا بالاعتماد المتبادل بين أفرادها، والذي يتجسد من خلال سلسلة من العلاقات الاجتماعية.

فالعلاقات الاجتماعية مما سبق تتجسد بناء على عدة عوامل كرغبة الفرد في إشباع حاجياته النفسية، وكذلك رغبته في تطبيق معتقداته، وبالتالي فإنه يشكل علاقات اجتماعية مع أقرانه من نفس الاهتمام، والذين يعتمد عليهم في انجاز عدة أدوار تخصه مثلما هم يحتاجونه وفق مبدأ الاعتماد المتبادل.

2.1 تصنيفات العلاقات الاجتماعية عند بعض العلماء:

1.2.1 تصنيف العلاقات الاجتماعية عند تونيز:

ميز بين العلاقات التي تسود داخل المجتمع المحلي أو الصغير أو التقليدي وبين تلك التي تسود داخل المجتمع الكبير أو العام، كذلك ميز "**دور كايم Dur Khaeim**" بين العلاقات الاجتماعية التي تسود داخل التجمعات التي تتسم بالتضامن العضوي.[1]

وفي هذا الصدد يؤكد "**خالد حامد**" بأن هناك جانبين أساسين لدراسة العلاقات الاجتماعية وهما:[2]

[1] نبيل السمالوطي: المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع دراسة في علم الاجتماع الإسلامي، ط2، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1985، ص226.

[2] خالد حامد، مرجع سابق، ص35.

1.1.2.1 الجانب الكيفي أو الوصفي:

حيث تصنف العلاقات بأنها قوية أو ضعيفة متماسكة أو غير متماسكة.

2.1.2.1 الجانب الكمي:

وهو الذي يعتمد على قياس العلاقات قياسا كميا، حيث يوضح عدد الأعضاء المشاركين في العلاقة، درجة مشاركة كل عضو منهم، ونسب ثبات العلاقة أو تماسكها، وهي مسألة يمكن الاتفاق حولها لاعتمادها معايير كمية.

2.2.1 تصنيف جزلي دافيز:

قدم "**دافيز K. Davis**" تصورا محددا للظروف الطبيعية والخصائص الاجتماعية، لعينة من العلاقات وعينة الجماعات التي تميز بين كل من العلاقات الأولية والعلاقات الثانوية على النحو التالي:

العلاقات الأولية والثانوية حسب تصنيف "دافيز"[1]

	العلاقات الأولية	العلاقات الثانوية
الظروف الطبيعية	القرب المكاني صغر العدد طول مدة التفاعل	البعد المكاني كبر العدد قصر مدة التفاعل
الخصائص الاجتماعية	تحديد الأهداف ذاتية التقييم للعلاقة ذاتية التقييم لشخص الآخر المعرفة الكاملة للشخص الآخر الشعور بالحرية والتلقائية توافر الضبط الغير رسمي	عدم تحديد الأهداف التقييم غير الشخصي للعلاقات التقييم غير الشخصي لأعضاء الجماعة المعرفة المحدودة للشخص الآخر الشعور بالقيود والضغوط الخارجية سيادة الضبط الرسمي
عينة العلاقات	علاقة الصداقة	علاقة البائع بالزبون

[1] المرجع السابق، ص228.

	علاقة الزوج بالزوجة علاقة الوالد بطفله علاقة التلميذ بمدرسه	علاقة المذيع بالمستمع علاقة الممثل بالمشاهد علاقة الرئيس بالمرؤوس علاقة المؤلف بالقارئ
عينة الجماعات	جماعة اللعب جماعة الأسرة جماعة الجيرة أو القرية فريق العمل	الشركات الإدارات الحكومية الكبرى الدولة

3.2.1 تصنيف العلاقات الاجتماعية حسب "بارسونز Parsons":

1.3.2.1 الوجدانية مقابل الحياد الوجداني:

يعد النمط الاجتماعي من النوع العاطفي أو الوجداني إذا كان يتيح للفاعل الاجتماعي أو القائم بالدور الإشباع المباشر لحاجاته ومطالبه، وعلى العكس من ذلك فإن العلاقة تكون من النوع المحايد من الناحية الوجدانية، إذا كان يفرض على الفاعل أو القائم بالدور أن يلتزم بنظام معين وأن يحاول تحقيق صالح الآخرين فقد يغلب الطابع العاطفي على نوع معين من العلاقات: كالعلاقات الأسرية وعلاقات الصداقة، بينما يغلب طابع الحياد الوجداني على نوع معين من العلاقات: كالعلاقات داخل التنظيمات الرسمية.[1]

فالعلاقات الاجتماعية هنا حسب **بارسونز** تحمل طابعين، الطابع العاطفي الذي تكون فيه الميولات العاطفية تجاه طرف معين، كالعلاقات الأسرية وعلاقات الصداقة، بنما الطابع الثاني يتسم بالحياد العاطفي تجاه الآخرين، ويبرز ذلك عموما في التنظيمات الرسمية والتي تعتد على العلاقات الرسمية المسطرة والمحددة مسبقا.

2.3.2.1 التوجيه الذاتي في مقابل التوجيه الجماعي:

وذلك من خلال سعي أعضاء النسق أو الجماعة أو المجتمع لتحقيق مصالحهم الخاصة، بينما يمثل التوجيه الجمعي في عكس ذلك: ألا وهو سعي أعضاء النسق لتحقيق الصالح العام، كما أنه في هذا

[1] خالد حامد، مرجع سابق، ص37.

الحال تختلف الجماعات حسب أهدافها وحجمها ومعاييرها.[1]

فالعلاقات الاجتماعية هنا تختلف باختلاف أهداف الجماعة، فقد تتكون من أجل تحقيق مصلحة عامة وقد تتكون من أجل تحقيق مصلحة خاصة.

3.3.2.1 العمومية مقابل الخصوصية:

وتتمثل العمومية في الحكم على الأشخاص أو الأشياء في ضوء معايير موضوعية عامة غالبا ما تتحدد في قواعد واجراءات رسمية مقننة، عكس الخصوصية التي تشير إلى تقييم الأشخاص والأشياء في ضوء معايير ذاتية.[2]

4.3.2.1 الأداء والانجاز في مقابل النوع والميراث:

يختلف أسلوب تحديد المراكز الاجتماعية حسب اختلاف النظم الاجتماعية، إذ هناك من يتحدد داخلها مراكز الأعضاء من خلال ما يقومون به من أعمال وإنجازات، وما يتمتعون به من مؤهلات وتخصصات كتحديد المراكز من خلال تقسيم العمل في المؤسسات الرسمية، وعلى العكس من ذلك هناك أنساق تتحدد داخلها مراكز الأعضاء من خلال عوامل وراثية مثل ما يحدث في المجتمعات التقليدية والقبلية.[3]

فاختلاف الأنظمة الاجتماعية يؤدي بالضرورة إلى اختلاف أسلوب تحديد المراكز، فهناك نظم تقليدية تحدد فيها المراكز وراثيا، وهناك النظم الحديثة المبنية على تقسيم العمل وتحديد المراكز فيها يتم بناء على المؤهلات والإنجازات.

5.3.2.1 التخصص مقابل الانتشار الوظيفي:

على اختلاف الأنساق في هذا الصدد، فإن هناك من الأنساق والمجتمعات ما يتسم بالتخصص الوظيفي والتحديد الدقيق للأدوار، وهناك من هي على عكس ذلك حيث تتسم بعدم التخصص الوظيفي.[4]

فمن الطبيعي وجود اختلاف في الأنساق، حيث نجد من الأنساق ما يتسم بالتخصص الوظيفي

[1] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص229.
[2] خالد حامد، مرجع سابق، ص37.
[3] المرجع السابق، ص37.
[4] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص230.

وبالتالي فإن العلاقات هنا تكون رسمية ومحددة وفق الأدوار المنوطة بها، على عكس أنساق أخرى لا تتسم بالتخصص الوظيفي، نجد أن العلاقات فيها غالبا ما تكون غير رسمية.

4.2.1 تصنيف "تشارلز كولي":

قدم "**تشارلز كولي**" تصنيفا للعلاقات الاجتماعية بناءً على تمييزه بين شكلين أساسيين للعلاقات الاجتماعية هما: [1]

1.4.2.1 العلاقة الاجتماعية الثانوية:

هي الاتصال الذي يقع بين عدد كبير من الناس الذين ينتمون إلى جماعات أو مؤسسات كبيرة كالمدارس والأحزاب السياسية والمصانع والشركات والوحدات العسكرية وتكون العلاقة التي يكونها الفرد أو مجموعة من الأفراد مع هذه الجماعات أو المؤسسات الكبيرة هامشية ونفعية ومحددة بالأحكام والقوانين المدونة أو المتعارف عليها، أما طبيعة العلاقة الاجتماعية الثانوية فتكون رسمية أو تعاقدية.

2.4.2.1 العلاقة الاجتماعية الأولية:

هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين عدد قليل من الأفراد، والذي يقع بين أفراد الجماعة الأولية كجماعة الرفقة أو العائلة وغالبا ما تكون مثل هذه العلاقة قوية ومتماسكة ويغلب عليها الطابع غير الرسمي، ويعير الفرد أهمية لهذا النمط من العلاقة لأنه يلبي حاجات نفسية واجتماعية وروحية وقد تقع هذه العلاقة في جماعات ومؤسسات المجتمع كافة كالمدرسة أو المصنع..

فحسب تشارلز كولي فإن العلاقات الاجتماعية تصنف إلى نوعين، منها ما هو رسمي وتعاقدي ويكون مع أفراد كثر، ينتمون إلى مؤسسات وشركات بغرض الانتفاع بمصلحة معينة وبالتالي فهي نفعية وهامشية، أما العلاقات الاجتماعية الأولية فتتسم بالتماسك والقوة لأنها تتكون مع الجماعات الأولى كالأسرة وجماعة الرفاق، وهي غالبا ما تكون ذات طابع غير رسمي.

3.1 أنماط العلاقات الاجتماعية:

تتعدد أنماط العلاقات الاجتماعية، والتي نذكر منها مايلي:[2]

1.3.1 علاقات اجتماعية داخلية وخارجية:

وتتمثل في علاقة الأعضاء داخل الجماعة أو المنظمة والعواطف التي بينهم، فيما تتجسد العلاقات

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص-ص405-406.

[2] جابر عوض سيد، مرجع سابق، ص-ص 153-155.

الاجتماعية الخارجية في علاقة الجماعة أو المنظمة مع البيئة المحيطة بها.

2.3.1 العلاقات الاجتماعية الإيجابية والسلبية:

فالعلاقات الإيجابية هي التي تؤدي إلى الاتفاق أو الإجماع، بحيث تلعب دورا كبيرا في تماسك ووحدة وتكامل المجتمع، ومن أمثلتها التعاون، أما العلاقات الاجتماعية السلبية فتؤدي إلى التفكك والتنافر، ومن أمثلتها التنافس والصراع، فعلى العموم تعتبر العلاقات الاجتماعية الايجابية مجمعة، بينما السلبية منها تعتبر مفرقة.

3.3.1 العلاقات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة:

تتم العلاقات الاجتماعية المباشرة في هذه الحالة عن طريق تفاعلات الأفراد وجها لوجه، بينما العلاقات الاجتماعية غير المباشرة فهي تلك التي تتم عن طريق وسائل اتصالية بديلة، كاستعمال وسائل الإعلام المختلفة من هاتف وإنترنت.

4.3.1 العلاقات الاجتماعية طويلة الأجل والعلاقات الاجتماعية قصيرة الأمد:

تعبر العلاقات الاجتماعية طويلة الأجل عن جملة التفاعلات المتبادلة بين طرفين أو أكثر بشكل مستمر لفترة معينة من الزمن، مثل علاقة الدور المتبادل بين الزوج والزوجة، أما العلاقات الاجتماعية قصيرة الأمد فهي على النقيض من ذلك، لا تستمر إلا فترة قصيرة من الزمن، ومثال ذلك محادثة رجلان لبعضهما البعض في حافلة أثناء السفر.

فالعلاقات الاجتماعية بين الافراد يتحدد نمطها وفقا للتفال الاجتماعي اليومي الممارس من طرف الأفراد، فقد يكون الفرد في اليوم علاقة مباشرة وأخرى غير مباشرة، وقد يكون علاقة إيجابية من خلال ممارسته لسلوك تعاوني، كما قد يكون علاقة سلبية وهكذا.

4.1 أشكال العلاقات الاجتماعية:

1.4.1 التعاون:

يقصد به تعاون الأعضاء مع بعض في سبيل أهداف مشتركة وهو عملية اجتماعية يرجع الفضل في ترويض أفرادها علميا إلى الأسرة أولا ثم البيئة الخارجية؛ كما يعرف أيضا على أنه عملية اجتماعية يقوم بها أعضاء الجماعة أو الأسرة من أجل تحقيق هدف محدد أو دفع الخطر عنهم.[1]

فالتعاون هنا يعبر عن جملة العلاقات الاجتماعية الايجابية التي يشكلها الفرد داخل الجماعة سواء كانت

[1] إسماعيل علي سعد: الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، 1993، ص111.

ثانوية أو أولية.

2.4.1 التنافس:

وهي تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد نمط التوزيع والتطور في المجتمع، وتكون بصفة مستمرة ودائمة حتى إن الأفراد لا يشعرون أحيانا أنهم يتنافسون، والمنافسة هي محاولة كل فرد أو جماعة الحصول على نصيب أكبر من الاشياء النادرة، وتكون إما إيجابية أو سلبية.[1]

فالتنافس بين الأفراد في المجتمع وخاصة المجتمع الحضري، إنما هو تجسيد للعلاقات الاجتماعية وقد يتخذ مسارا إيجابيا يعود بالنفع والتطور على كلا المتنافسين، كما قد يتخذ مسارا سلبيا وهنا يتطور ليصبح صراع.

3.4.1 الصراع:

يعتبر إحدى العمليات الاجتماعية التي تبدو في التعارض بين الرغبات والمصالح بين أعضاء المجتمع، أو بين المجتمعات وبعضها البعض، وبين الدول، ويعد الصراع جانب هام في الحياة الاجتماعية، لأنه قد يؤدي إلى تقوية الروابط بين المجتمعات أو يعمل على تعديلها أو الإحاطة بها ويرى البعض أن الصراع في الأصل مرحلة متقدمة لعملية أخرى هي المنافسة أو التنافس، إذ أنه إذا تعارفت الأطراف المتنازعة على بعضها ودخلت عن قصد في منافسة محددة بينها، يتطور هذا التنافس حتى يصبح صراعا، كالصراع الذي يحدث بين شخصين في محاولة كل منهما للحصول على قدر ممكن من الموارد المحدودة.[2]

فالصراع هو نتاج للتنافس الشديد بين أعضاء المجتمع، وذلك بناء على تعارض المصالح والرغبات.

4.4.1 التكيف:

وتتمثل عملية التكيف في سعي الفرد الدائم للتوافق بين مطالبه وظروف البيئة المحيطة به، فالفرد كثيرا ما يجد نفسه في ظروف أو بيئة لا تشبع مطالبه وحاجاته، النفسية والاجتماعية، ومثل هذه الأوضاع ومثل هذه البيئة تحتم على الفرد ضرورة بذل الجهد المستمر لمواجهة هذه الصعوبات التي تواجهه سعيا وراء حلها، وهذه تعتبر صورة من سلوك الإنسان السوي للوصول إلى التوافق والتكيف[3].

فالتكيف أمر ضروري لاندماج الفرد في المجتمع، وذلك من خلال إقامته لجملة من العلاقات الاجتماعية بغرض إشباع حاجيته النفسية والاجتماعية، وكذلك حاجياته الاقتصادية من خلال العلاقات

[1] عبد الرحمن الوافي، مرجع سابق، ص83.

[2] أحمد كمال أحمد: قرارات في علم الاجتماع، مكتبة الجانحي، القاهرة، مصر، 1987، ص118.

[3] محمد الهابط: التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985، ص 81.

النفعية التبادلية.

5.4.1 التمثّل:

تعد التمثلات الاجتماعية نسق من المعارف المشتركة بين أفراد المجموعة أو المجتمع، والتي تم بناؤها عبر عملية التبادل والتفاعل الاجتماعي، فهي بذلك بناء شيء اجتماعي من طرف جالية أو مجموعة بهدف الفعل والاتصال، وهذا الاكتساب لهذه المعطيات من طرف الفرد داخل الجماعة أو المجتمع، يتم عبر عملية التنشئة الاجتماعية.[1]

5.1 مستويات العلاقات الاجتماعية:

الوظيفية يمكن أن تكون على أنواع وأشكال مختلفة منها:[2]

1.5.1 العلاقات الاجتماعية العمودية:

هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية غير متساوية كاتصال الضابط بالجندي.

2.5.1 العلاقات الاجتماعية الأفقية:

هي الاتصال أو التفاعل الذي يقع بين شخصين أو أكثر يحتلون مراكز اجتماعية متساوية ومتكافئة من ناحية المركز والمنزلة الاجتماعية كاتصال المهندس (أ) بالمهندس (ب).

3.5.1 العلاقات الاجتماعية الرسمية:

هي التي تتعلق بالتفاعل الذي يقع بين الأشخاص حول أمور رسمية تتعلق بأهداف المؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها الأفراد.

4.5.1 العلاقات الاجتماعية غير الرسمية:

التي تتعلق بالتفاعل الذي يقع بين الأشخاص حول أمور شخصية لا تمت إلى القوانين الرسمية بصلة.

فمستويات العلاقات الاجتماعية يحتك بها الفرد وفق مركزه الاجتماعي وتفاعلاته اليومية، فقد يدخل في اليوم الواحد في علاقة رسمية وأخرى غير رسمية، كما قد يدخل في علاقة أفقية واخرى عمودية كاتصاله بزميله في العمل واتصاله بمديره.

---

[1] محمد مسلم: مقدمة في علم النفس الاجتماعي، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص90.

[2] جابر عوض سيد، مرجع سابق، ص-ص 153-155.

6.1 أنواع العلاقات الاجتماعية:

1.6.1 العلاقات الأسرية:

وهي العلاقات التي تقوم بين الأزواج والأبناء، ويقصد بها طبيعة الاتصال والتفاعلات التي تقع بين أعضاء الأسرة الذين يقيمون في منزل واحد، وتتميز بهيمنة الرجل على المرأة والكبار على الصغار، ويكون بها توزيع هرمي للسلطة حيث تكون السلطة بيد الرجل.[1]

فالعلاقات الأسرية تعد من العلاقات الاجتماعية الأساسية حيث تصنف كعلاقة أولية، يطغى عليها الطابع غير الرسمي، وكذلك تتميز بالقوة والتماسك وطول مدتها.

2.6.1 علاقة المصاهرة:

فالزواج يعتبر علاقة اجتماعية جوهرية، بحيث أنه من الناحية التاريخية يعتر أول عقدة في شبكة العلاقات التي تتيح لمجتمع معين أن يؤدي نشاطه المشترك.[2]

تتيح هذه العلاقة الفرصة للأفراد بتكوين علاقات جديدة مع أفراد آخرين، تتطور مع الوقت لتصبح أولية، لأن الأولاد سيرتبطون بكلا العائلتين، فمن هنا الأجداد والأعمام، ومن هنا الأجداد والأخوال، وبالتالي فإن هذه العلاقة تعد من أهم العلاقات الاجتماعية السائدة والتي تعرف بالعلاقات القرابية.

3.6.1 علاقات العمل:

يعتبر المجال المهني فضاء خصبا لبروز العديد من العلاقات بين أفراد العمل، إذ يلتقي فيه الباحثون عن فرص العمل من كل مكان وتتبلور في ذلك الفضاء عادات الأفراد السلوكية، وتتعرض لكثير من المحكات الواقعية وقبل الخوض في الحديث عن علاقات العمل يجدر بنا أن نقف عند تعريف العمل ولو بشكل مقتضب:" العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والعقلية لإنتاج الثروات والخدمات" وهذا حسب تعريف كولسو.[3]

فعلاقات العمل تعد من أبرز العلاقات الاجتماعية التي تميز المجتمعات المعاصرة خاصة المجتمعات الحضرية، أين تنتشر المصانع والمؤسسات والغدارات بكثرة، كما أن العلاقات العمالية مع مرور الزمن يمكن أن تصبح علاقات أولية، لأن فيها من العمال من تتطور العلاقة بينهم إلى علاقة رفقة وصداقة وتتجاوز بذلك حدود المصنع أو المؤسسة أو الإدارة.

---

[1] عبد القادر لقصير: الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة، الجزائر، 1999، ص686.

[2] مالك بن نبي، مرجع سابق، ص49.

[3] نوبي محمد حسن: ثورة المعلومات والعلاقات الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلوم العمران، الرياض 2002، ص88.

4.6.1 علاقات الجيرة:

وهي تلك العلاقات التي وتتم عن طريق الصدفة وتكون غير مقصودة، ثم تتطور تبعا لمجال الأحياء السكنية من حيث شكل بنائها (البناءات المجاورة والمقابلة لبعضها البعض) بحيث تدفع الفرد للتكيف مع أعضاء الحي داخل التجمع السكني الواحد[1]، وفي العنصر التالي سنتطرق لها بالتحليل والنقاش.

2 الجيرة:

"هي منطقة أو وحدة إقليمية صغيرة تمثل جزءا فرعيا من مجتمع محلي أكبر منه، ويسوده الإحساس بالوحدة والكيان المحلي إلى جانب ما يتميز به من علاقات اجتماعية مباشرة وأولية وثيقة ومستمرة نسبيا".[2]

أما عند "**لويس ويرث**" فالجوار يختلف بين قاطنة الريف وقاطنة المدينة، بحيث أن الأفراد في الريف يتقاسمون خصوصيات حياتهم، إذ يخضع الفرد للجماعة على حساب رغباته الفردية، فالجوار لدى سكان الريف يعطى بدون تفكير ولا مقابل.[3]

أما في المدينة فعلاقات الجيرة مبنية على أساس المساواة لكن بدون مسئولية في محل الإقامة أو المشاركة في الحياة الجماعية، فالساكن ليس من الضروري رؤيته كل يوم، فالمجاورة مبنية على الفائدة التي تعود على الساكن، وليس للجار التدخل في حياة جاره الشخصية عكس الريف، والسكان يشتركون في مدخل عمارة واحد وفي المجال الخارجي للعمارة أو السكن، هذه العوامل لها دورها في بناء الشعور بالجوار.[4]

فعلاقات الجيرة حسب التعريف السابق وتعريف "لويس ويرث" تختلف بين قاطنة الريف وقاطنة المدينة، إذ أن الافراد في الريف يشاركون خصوصياتهم مع جيرانهم ويتقاسمون معهم ما يمليه الضبط الجمعي، على عكس أفراد المدينة والذين يبنون علاقاتهم الجوارية وفق مبدأ الفائدة، وفي الوقت والمكان اللازمين لحدوثها فقط، ولا يستلزم ذلك إدخال خصوصيات الفرد أو إملاء وفرض ضبط جمعي خاص عليه.

---

[1] رابح درواش: علم اجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012، ص215.

[2] محمد عاطف غيث وآخرون: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006، ص275.

[3] مخمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري–، 1995، ص81.

4 سعد عسلي: علاقات الجيران بين سندان الماضي ومطرقة الحاضر دراسة ميدانية بحي 700 مسكن بالمسيلة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد8، العدد3، 2014، ص92.

ويرى "**فيشر**" أن العلاقات السائدة بين أفراد جماعة الجيرة تأخذ شكلا أوليا وشخصيا إذا توفرت ثلاث شروط وهي: الضرورة الوظيفية، ونوعية العلاقات السابقة على علاقات الجوار، ثم الافتقار إلى جماعات أخرى بديلة.[1]

فشرط الضرورة الوظيفية حسب "**فيشر**" يشير إلى المشكلات والحاجات المحلية المشتركة التي يشترك سكان الحي أو المنطقة في مواجهتها، والتي من شانها أن تقوي بينهم روابط الجوار والاعتماد الوظيفي المتبادل؛ أما الشرط الثاني والمتمثل في العلاقات السابقة، فيعني أن علاقات الجوار قد تتأثر بوجود أو عدم وجود علاقات أخرى بين الأفراد غير علاقات الجوار، كالزمالة في العمل أو القرابة أو الاشتراك في نفس الجماعة السلالية أو الدينية..؛ وفيما يتعلق بالشرط الثالث فيقصد به أن الاحتكاكات الاجتماعية في حالة بعدها عن جماعات الجيرة تكون نادرة أو صعبة أو باهظة التكاليف، فإن الأفراد يتوجب عليهم الاختيار بين توطيد العلاقة الشخصية بالجيران أو الانصراف تماما عن الدخول في مثل هذه العلاقات مع الآخرين.[2]

في حين أن "**كاربنتر Carpenter** "يرى الجيرة على أنها "جماعة أولية تقوم على وعي ذاتي، وتؤثر في سلوك أفرادها، ويتوافر فيها حقوق والتزامات بينهم، ويرجع الوعي الذاتي إلى التجانس السكاني، وثبات مكان الإقامة، حيث يقل معدل الحراك.[3]

فكاربنتر هنا نجده يضيف شرط لبناء علاقات جيرة ألا وهو ثبات مكان الإقامة، أي أنه كلما زادت مدة إقامة الأفراد بنفس المكان كلما زادت نسبة إقامتهم لعلاقات جيرة جيد.

وهناك من يعرف الجيرة على أنها: "تجمع عناصر سكانية مساكنها متقاربة تجمع بينهم عناصر التآلف الاجتماعي وتبادل المساعدات والعلاقة الشخصية من شخص إلى شخص آخر (وجها لوجه) هي أساس هذا التجمع، وهي الصيغة البدائية للتجمعات العمرانية بشكل عام.[4]

ويرى "**روث قلاس Rut Glass**" أن وحدة الجيرة جماعة إقليمية يتحقق فيها مقابلة أفرادها بعضهم لبعض من أجل النشاطات الاجتماعية الأولية والتنظيمات والاتصالات الاجتماعية الثقافية.[5]

---

[1] Claude S. Fischer : The Urban Experience, Harcourt Brace Jovanovich, INC, New York, United States Of America, 1976, p115.

[2] السيد عبد العاطي السيد، مرجع سابق، ص-ص247-248.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية، مرجع سابق، ص241.

[4] نورس الدقر وآخرون: علم الاجتماع العمراني (دراسات علم الاجتماع العمراني)، منشورات جامعة دمشق، ط7، دمشق، سوريا، 2000، ص124.

[5] حسين عبد الحميد أحمد رشوان: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية، مرجع سابق، ص240.

وعلى العموم ينظر علماء الاجتماع إلى الجيرة على أنها أصغر وحدة من وحدات الإقامة Residential unit بعد الأسرة.[1]

فوفقا للتعريفات السابقة نستنتج أن الجيرة هي جماعة إقليمية متقاربة مكانيا، تنشأ بين أفرادها علاقات اجتماعية من خلال ممارستهم اليومية لأنشطتهم الاجتماعية، والقائمة على التفاعل مع أفراد المجتمع بغرض تحقيق المنفعة الشخصية والعامة وفق ضبط اجتماعي معين.

1.2 مراحل تشكل الجيرة:

1.1.2 مرحلة بداية علاقات الجيرة:

تمر علاقات الجيرة بمرحلتين أساسيتين حيث تقوم العلاقات في بدايتها على عملية التلاقي وجها لوجه بإلقاء السلام والتحية على السلالم، والمحادثات القصيرة ناهيك عن النزاعات التي تنشأ أحيانا لأسباب عديدة كرمي الماء والأوساخ من النوافذ، تضارب الأطفال، والتي تدفع إلى الاتصال بين الجيران. وكنتيجة لذلك يحصل التفاعل بغض النظر عن محتواه ونتائجه، فالأفراد لا يعيشون منعزلين عن بعضهم البعض، بل يتواصلون بوسائل متعددة تجعلهم يؤثرون ويتأثرون، ومن ذلك تنشأ العلاقات، وهو تفاعل عشوائي. ومنه أيضا التلاقي على أساس العامل الجغرافي، إذ يبحث الساكن الجديد عمن هو من منطقته الأصلية، دون مراعاة العامل الاجتماعي أو الاقتصادي أو المستوى التعليمي لهذه الأسر، مما يتسبب في ظهور نوع من الاختلاف نتيجة تباين انتماءاتهم الطبقية، ولا تلبث هذه العلاقات أن تتطور بتدخل عنصر العقل في بنائها لتبدأ المرحلة الثانية، وهي مرحلة انتقاء الجيران واختيارهم على أساس المصلحة المتبادلة والإمكانات المادية والتجانس الاجتماعي[2].

2.1.2 مرحلة توسيع علاقات الجيرة:

تبدأ الجيرة من أضيق الحدود من شقة إلى أخرى تجاورها في نفس العمارة، ثم تتوسع فتتصل بباقي شقق العمارة ذاتها، ثم تخرج منها إلى شقق العمارات المجاورة في نفس الشارع، وقد تتعداه إلى الشوارع الأخرى بنفس الحي. وباعتبار أن العلاقات بين الجيران في الأحياء الحضرية تقوم على العقل.[3] فتوسيع علاقات الجيرة هنا يمكن أن يبنى على أساس طول مدة الإقامة بالحي، والتي تتيح لأفراده بالتعرف على

[1] نبيل السمالوطي، مرجع سابق، ص165.

[2] نورية سوالمية: جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، الجزائر، العدد8، 2013، ص-ص178-179.

[3] المرجع السابق، ص179.

بعضهم أكثر ولو كانوا من عمارات مختلفة، حيث تنشأ بينهم علاقات خاصة قد يكون منشأها كثرة لتلاقي في المسجد أو الملعب أو المقهى، ناهيك عن النسوة اللاتي قد تتوسع دائرة الجيرة لديهم بسبب كثرة الالتقاء في الأسواق على اخلاف محلاتها أو في مدارس الأبناء أثناء مرافقتهم.

2.2 الجوار في الإسلام:

الجار في الإسلام كما قال الشيخ بن عثيمين رحمه الله: والجار هو الملاصق لك في بيتك والقريب من ذلك، وقد وردت بعض الآثار بما يدل على أن الجار أربعون دارا من كل جانب، كما يرجع في ذلك للعرف أيضا، فما عدّه الناس جوارا فهو جوار، ثم ذكر رحمه الله قول الله تعالى: { وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ}[1]، فذي القربى هو الجار القريب والجنب هو الجار الأجنبي البعيد، أما أنواع الجار فهي ثلاثة: جار قريب مسلم؛ فله حق الجوار والقرابة والإسلام. وجار مسلم غريب قريب؛ فله حق الجوار والإسلام. وجار كافر؛ فله حق الجوار، وإن كان قريبا فله حق القرابة أيضا.[2]

وعن ابن عمر وعائشةَ رضي اللَّه عنهما قَالا: قَالَ رسولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: {مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالجارِ حتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سيُوَرِّثُهُ}[3]

وجاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول دلني على عمل إذا قمت به دخلت الجنة فقال {كُنْ مُحْسِناً} فقال: يا رسول الله كيف أعلم أني محسن قال: {سَلْ جِيرَانَكَ فَإِنْ قَالُوا أَنَّك مُحْسِنٌ فَأَنْتَ مُحْسِنٌ وَإِنْ قَالُوا أَنَّك مُسِيءٌ فَأَنْتَ مُسِيء}[4]

فالإسلام جاء بمجموعة من الواجبات تضمن لأفراد المجتمع الواحد حسن الجوار، وقد بينها الشرع في ثلاثة مراتب وهي:

[1] سورة النساء، الآية 36.

[2] محمد بن صالح العثيمين: شرح رياض الصالحين من كلام سيّد المرسلين، المجلد3، دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003، ص-ص176-177.

[3] محمد بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، المجلد 8، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، ط1، 2012، ص29.

[4] أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي: الجامع لشعب الإيمان ج12، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003، ص110.

1.2.2 المرتبة الأولى: كف الأذى عنه:

فكف الأذى عن الجار هو أقل ما يجب تجاهه، فإنه إذا لم يحسن إليه، فلا أقل من أن يكف الأذى عنه، والله تعالى يقول: {وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا}[1]، فكيف إذا كان المُؤذَى هو جارك المؤمن، فإن الإثم أشد، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: {مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلَاْ يُؤْذِ جَارَهُ}[2]، وعن أَبي هريرة رضي الله عنه أَن النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: {واللَّهِ لا يُؤْمِنُ، واللَّهِ لا يُؤْمِنُ، واللَّهِ لا يُؤْمِنُ، قِيلَ: مَنْ يا رسولَ اللَّهِ؟ قَالَ :الَّذي لا يأْمنُ جارُهُ بَوَائِقَهُ}[3] يعني غدره وخيانته وظلمه وعدوانه، فالذي لا يأمن جاره من ذلك فهو ليس بمؤمن، ومن كان يفعل ذلك ويوقعه فعلا فهو أشد، وفي هذا دليل على تحريم العدوان على الجار، سواء كان ذلك بالقول أو الفعل، أما بالقول فأن يسمع منه ما يزعجه ويقلقه، كالذين يفتحون الراديو أو التلفزيون أو غيرهما مما يُسمع فيزعج الجيران، فإن هذا لا يحل له، وأما بالفعل فيكون بإلقاء الكناسة حول بابه، والتضييق عليه عند مداخل بابه، أو بالدق، أو ما شابه ذلك مما يضره؛ فإذاية الجار محرمة بأي شيء كانت، وفاعلها ليس بمؤمن، والمعنى أنه ليس متصفا بصفات المؤمنين في هذه المسألة التي خالف بها الحق.[4]

وعن المقداد ابن الأسود أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: {لَأَنْ يَسْرِقَ الرَّجُلُ مِنْ عَشْرَةِ أَبْيَاتٍ أَيْسَرُ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْرِقَ مِنْ بَيْتِ جَارِهِ}[5] وهذا فيه التنبيه إلى أن التعرض للجار بأي نوعٍ من الأذى عقوبته أعظم وإثمه أكبر؛ لما فيه من خَرْقٍ واعتداء على جار له حق عليه، بل إن الواجب على الجار مع جاره أن يحوطه بأخلاقه وتعاملاته، وأن يحرص على معاونته ومساعدته، وأن يحرص على الدفاع عنه والذب عنه، إلى غير ذلكم من المعاني العظيمة والآداب الكريمة، فإن لم يتمكن من شيء من ذلك فلا أقلَّ من أن يكفَّ أذاه فلا يصل إلى جاره شيء من الأذى.[6]

وفي رواية لأبي هريرة رضي الله عنه قال: جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكوه

---

[1] سورة الأحزاب، الآية 58.

[2] محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سابق، المجلد 8، ص31.

[3] محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد2، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1988، ص1194.

[4] محمد بن صالح العثيمين، مرجع سابق، ص178.

[5] محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد2، مرجع سابق، ص900.

[6] عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر: حقوق الجار، مطوية مسترجعة من الموقع https://al-badr.net/dl/ebook/179 بتاريخ: 2021/05/12.

جاره فقال له: {اذْهَبْ فَاصْبِرْ} فأتاه مريتن أو ثلاثا ثم قال: {اذْهَبْ فَاطْرَحْ مَتَاعَكَ عَلَى الطَّرِيق} ففعل فجعل الناس يمرون به ويسألونه عن حاله فيخبرهم خبره مع جاره فجعلوا يلعنون جاره ويقولون فعل الله به وفعل ويدعون عليه، فجاء إليه جاره وقال: يا أخي ارجع إلى منزلك فإنك لن ترى ما تكره أبدا.[1]

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِالله وَاليَوْمِ الآخِرِ فَلاَ يُؤْذِ جَارَهُ}[2]، وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في دعائه: {اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ جَارِ السُّوءِ فِي دَارِ المُقَامَة، فَإِنَّ جَارَ البَادِيَةِ يَتَحَوَّلُ}[3]، وأمر بالاستعاذة من شره فقال: {اسْتَعِيذُوا بِالله مِنْ شَرِّ جَارِ المُقَام، فَإِنَّ جَار المُسَافِرِ إِذَا شَاءَ أَنْ يزالَ زايلَ}[4]

وقال بعضهم: "كدر العيش في ثلاث: الجار السوء، والولد العاق، والمرأة السيئة الخلق"[5]

كما قال أحد الشعراء:

"اطلب لنفسك جيرانًا تجاورهم *** لا تصلح الدار حتى يصلح الجار"[6]

وقال آخر:

"يلومونني أن بعت بالرخص منزلي *** ولم يعلموا جارًا هناك ينغِّصُ

فقلت لهم كفوا الملام، فإنما *** بجيرانها تغلو الديار وترخص"[7]

فمما سبق يتوضح لنا أن إذاية الجار خطرها عظيم وعاقبتها وخيمة، حذر من المشرع وأمر بتجنبها، وذلك لعظم الجوار في الإسلام، كونه أساس من أسس بناء المجتمعات الحضرية.

2.2.2 المرتبة الثانية: احتمال الأذى منه:

فمن علامات ومظاهر حسن الجوار هو تحمل الإذاية منه وإن كان ذميا، فقد روي عن سهل بن

[1] أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، مرجع سابق، ص92.

[2] محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سابق، المجلد8، ص31.

[3] محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد1، مرجع سابق، ص277.

[4] محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1995، ص428.

[5] عبد الله محمد ابن مفلح المقدسي: الآداب الشرعية ج2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1999، ص19.

[6] يوسف بن عبد البر القرطبي: بهجة المَجَالس وأُنس المُجَالِس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص291.

[7] المرجع السابق، ص291.

عبد الله التستري رحمه الله أنه كان له جار ذمي وكان قد انبثق من كنيفه إلى بيت في دار سهل بثق، فكان سهل يضع كل يوم الجفنة تحت ذلك البثق فيجتمع ما يسقط فيه من كنيف المجوسي ويطرحه بالليل حيث لا يراه أحد، فمكث رحمه الله على هذه الحال زمانا طويلا إلى أن حضرت سهلا الوفاة، فاستدعى جاره المجوسي وقال له: أدخل ذلك البيت وانظر ما فيه، فدخل فرأى ذلك البثق والقذر يسقط منه في الجفنة فقال: ما هذا الذي أرى، قال سهل: هذا منذ زمان طويل يسقط من دارك إلى هذا البيت وأنا أتلقاه بالنهار وألقيه بالليل، ولولا أنه حضرني أجلي وأنا أخاف أن لا تتسع أخلاق غيري لذلك وإلا لم أخبرك فافعل ما ترى، فقال المجوسي: أيها الشيخ أنت تعاملني بهذه المعاملة منذ زمان طويل وأنا مقيم على كفري، مد يدك فأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ثم مات سهل رحمه الله.[1]

وقال الحسن البصري: "ليس حسن الجوار كف الأذى عن الجار، ولكن حسن الجوار الصبر على الأذى من الجار"[2]، وروى البيهقي في مناقب الإمام أحمد عن عثمان بن زائدة قال: العافية عشرة أجزاء، تسعة منها في التغافل. فحُدّث بذلك أحمد بن حنبل، فقال: "العافية عشرة أجزاء، كلها في التغافل"[3]، فالسلامة من أذى الناس، لا يكون إلا بالتغافل عن شرورهم، والتغاضي عن ظلمهم وغشمهم، وقد وصف الله المتقين بأنهم يكظمون الغيظ، ويعفون عن الناس، ويحسنون إليهم بالصفح عنهم، والتسامح معهم، فقال سبحانه: {وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ}[4]والنصوص الشرعية في الحث على العفو والتجاوز، والإصلاح والتسامح كثيرة جدًا، وإذا كان ذلك مأمورًا به مع كل الناس، فهو مأمور به مع الجار من باب أولى وأحرى.

3.2.2 المرتبة الثالثة: الإحسان إليه:

أمر الإسلام بالإحسان إلى الجار بشتى الطرق المباحة وعلى اختلاف أنواعها، فعلى الجار أن يحسن إلى جاره قدر المستطاع بالقول والفعل، وأن يرجو له الخير، ويحب له ما يحب لنفسه، ومثال ذلك: محبته والتودد إليه، والسلام عليه، وطلاقة الوجه معه، وعيادته إذا مرض، وتشيعه إذا مات، وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال:

"ثلاثة أخلاق كانت في الجاهلية مستحبة، والمسلمون أولى بها:

---

[1] محمد بن أحمد الذهبي: شرح الكبائر، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الغد الجديد، مصر، ط1، 2005، ص333.

[2] نصر بن محمد السّمرقندي: تنبيه الغافلين، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط3، 2000، ص143.

[3] عبد الله محمد ابن مفلح المقدسي، مرجع سابق، ص20.

[4] سورة آل عمران، الآية 134.

الأول: لو نزل بهم ضيف لاجتهدوا في بره.

الثاني: لو كانت لواحد منهم امرأة كبرت عنده، لا يطلقها، ويمسكها مخافة أن تضيع.

الثالث: إذا لحق بجارهم دين، أو أصابه شدة أو جهد، اجتهدوا حتى يقضوا دينه، وأخرجوه من تلك الشدة"[1].

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم: {يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةٌ لِجَارَتِهَا، وَلَوْ فِرْسِنَ شَاةٍ}[2] والفِرْسِنَ هو "عظم قليل اللحم، وهو خف البعير، كالحافر للدابة"[3] قال ابن حجر "وأشير بذلك إلى المبالغة في إهداء الشيء اليسير وقبوله لا إلى حقيقة الفرسن، لأنه لم تجر العادة بإهدائه، أي لا تمنع جارة من الهدية لجارتها الموجود عندها لاستقلاله، بل ينبغي أن تجود لها بما تيسر وإن كان قليلاً، فهو خير من العدم، وذكر الفرسن على سبيل المبالغة. ويحتمل أن يكون النهي إنما وقع للمهدى إليها وأنها لا تحقر ما يهدى إليها ولو كان قليلاً. وحمله على الأعم من ذلك أولى... وفي الحديث: الحض على التهادي ولو باليسير، لأن الكثير قد لا يتيسر كل الوقت، وإذا تواصل اليسير صار كثيرًا. وفيه استحباب المودة وإسقاط التكلف".[4] وقال في موضع آخر: "وهو كناية عن التحابب والتوادد، فكأنه قال: لتوادد الجارة جارتها بهدية ولو حقرت، فيتساوى في ذلك الغني والفقير. وخص النهي بالنساء، لأنهن موارد المودة والبغضاء، ولأنهن أسرع انفعالاً في كل منهما".[5]

وفي روايةٍ لَهُ عن أَبي ذرٍّ قَالَ: إنَّ خليلي صلى الله عليه وسلم أَوْصَانِي: {إِذا طبخْتَ مَرَقًا فَأَكْثِرْ مَاءَهُ، ثُمَّ انْظُرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِيرانِكَ، فَأَصِبْهُمْ مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ}[6]

وفي رواية أخرى له قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّه صلى الله عليه وسلم: {يَا أَبَا ذَرٍّ، إِذا طَبَخْتَ مَرَقَةً فَأَكْثِرْ مَاءَها، وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ}[7]

[1] نصر بن محمد السّمرقندي، مرجع سابق، ص–ص124–125.

[2] محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سابق، المجلد8، ص30.

[3] المبارك بن محمد الجزري بن الاثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000، ص699.

[4] أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: فتح الباري ج5، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، دون سنة نشر، ص198.

[5] المرجع السابق، ج10، ص445.

[6] مسلم بن الحجّاج القُشَيْرِيّ النَّيسَابُورِيّ: صحيح مسلم ج4، دار الكتب العلمية، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1991، ص2025.

[7] المرجع السابق، ص2025.

وكان ابن عمر رضي الله عنهما له جار يهودي فكان إذا ذبح الشاة يقول: احملوا إلى جارنا اليهودي منها.[1] وفي الحديث الصحيح: {لَيْسَ المُؤْمِنُ الذي يَشْبَعُ وَجَارُهُ جَائِعٌ إِلَى جَنْبِهِ}[2]، ففي الحديث دليل واضح على أنه يحرم على الجار الغني ان يدع جيرانه جائعين، فيجب عليه أن يقدم إليهم ما يدفعون به من الجوع، وكذلك ما يكتسون به إن كانوا عراة، ونحو ذلك من الضروريات.[3]

وهكذا الجيران يجب أن يُعتنى بهم، فلهم حقٌّ، فأوصى الله بالجار القريب والبعيد بالإحسان إليه، وكفِّ الأذى عنه، فالجار له حقٌّ، والواجب الإحسان إليه، وكفّ الأذى عنه، والأذى قد يكون بإلقاء القمامة أمام بيته، وقد يكون بإيذائه بصوت المذياع أو غيره، فالواجب كفّ الأذى عنه من جميع الطرق، مع الإحسان إليه بالهدية، بالنصيحة، بالأمر بالمعروف، بالنهي عن المنكر، إلى غير هذا من وجوه الإحسان.[4]

3.2 العوامل المساهمة في تكوين الجيرة:

1.3.2 العوامل الثقافية:

تساهم العوامل الثقافية في تشكيل جماعات الجيرة، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى قسمين: قسم يتعلق بالأصل الجغرافي وهي المكتسبات التي تدرج عليها فئة من النّاس في منطقة ما، فتتميز بها كاللهجة الواحدة والعادات والقيم والمعتقدات المشتركة. فالانتماء إلى ثقافة واحدة يسهل عملية التلاقي وتكوين علاقة الجيرة. وقسم آخر يتعلق بالمستوى الثقافي –التعليمي–؛ إذ يلعب هذا العامل دورا مهما في تكوين علاقة جيرة متينة لأن التقارب في المستوى الثقافي يقرب وجهات النظر ويوحد

طريقة التفكير ورؤية الأشياء، مما يسهل عملية التواصل ويقوّيها، فإن انتفى هذا أصبحت العلاقة باردة وسطحية.[5]

2.3.2 العامل الاقتصادي والاجتماعي:

فمن خلال ممارسة المؤسسات المحلية الموجودة لأنشطتها، تكون بذلك قد أدت وظيفتها في تشكيل

---

[1] محمد بن عيسى ترمذي: صحيح الترمذي ج8، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، مصر، 1931، ص124.

[2] محمد ناصر الدين الألباني: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد1، مرجع سابق، ص278.

[3] المرجع السابق، ص280.

[4] عبد العزيز ابن باز: باب حق الجار والوصية به، مقال مسترجع من الموقع https://binbaz.org.sa/audios/2400/111 –باب–حق–الجار–والوصية–به، 2021/05/12.

[5] نورية سوالمية: جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية، مرجع سابق، ص183.

ودعم علاقات الجوار بين الأسر، إذ يلقى فيها أفراد الأسر الخدمات، مما يهيئ الفرصة أمامهم للتعرف وتكوين علاقات بينهم[1]، كما أن تقارب مستويات الدخل والمستوى المعيشي يشجع على الاتصال والتقارب بين الجيران، ويقوي أكثر علاقة الأفراد الذين يوحدهم العمل بالمصلحة الواحدة، وعليه فالعلاقة بين الأسر من نفس الفئة الاجتماعية تكون أكثر ترابطا إذا ما قورنت بين الأسر التي لا تنتمي إلى فئة اجتماعية واحدة.[2]

فالمؤسسات الاجتماعية كالغدارات الحكومية والمستشفيات والأسواق تعد نقطة التقاء لسكان الحي وبالتالي فإنها تلعب دورا هاما في بناء علاقات الجيرة، علاوة على المستوى الاجتماعية الذي يساهم أيضا في بناء علاقات الجيرة، فمثلا حاجة العائلة متوسطة الدخل لبعض الحاجيات المنزلية يجعلها تستقرض من عائلة لها مستوى معيشي مقارب لها.

3.3.2 العامل الايكولوجي:

ظهرت بين الأسر التي تقطن في نفس المكان علاقات جوار رغم التفاوت الطبقي والاجتماعي والثقافي بينها، ويظهر تأثير هذه العوامل على علاقات الجوار جليا من حيث أن هذه الأخيرة تكون داخل مربعات سكنية لوجود حديقة تتوسط كل مربع سكني، إذ يستخدمها السكان كمتنفس لهم ولأبنائهم إضافة إلى الشرفات التي تخلق تفاعل بين الزوجات ومداخل العمارة، كذلك باعتبارها مدخلا عاما لتبادل أراء السكان والأحاديث واللقاءات.[3]

فالقرب المكاني لأفرادي الحي الواحد من شأنه أي يسهم في تكوين علاقات الجيرة، بحيث تتزايد فرص التقاء السكان ببعضهم البعض وتفاعلهم وتواصلهم فيما بينهم.

4.2 عوامل التغير المؤثرة في علاقات الجيرة:

1.4.2 التصنيع:

إن أفراد الطبقة العاملة لم يعودوا قادرين على المحافظة على تلك العلاقات التقليدية الهادئة والبسيطة. كما أصبح عسيرا عليهم إقامة علاقات وطيدة جديدة بحيث تطلب التصنيع اختصار هذه العلاقة، نتيجة رحلة العمل اليومية من المصنع إلى المسكن، الأمر الذي يحتم على العامل التنقل إلى العمل بعيدا

[1] محمد الجوهري وسعاد عثمان: دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط3، 1991، ص124.

[2] نورية سوالمية: جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية، مرجع سابق، ص184.

[3] محمد الجوهري وسعاد عثمان، مرجع سابق، ص124.

عن المنزل مما يحول دون كثرة اللقاءات بين الجيران[1]، ويبقى مكان الإقامة مجرد تجمع سكني أو مقر مبيت من الأسر، تنتقل بينه وبين المدينة المجاورة.[2]

فظروف العمل اليومية والتي تحتم على العامل الخروج بالصباح الباكر ورجوعة في آخر المساء، تقلص من فرص احتكاكه بجيرانه، وقد تقتصر فقط على إلقاء السلام عند الالتقاء.

2.4.2 التطور التكنولوجي:

لقد أظهرت الدراسات التي أجريت على أثر التكنولوجيا في المجتمع، أن التغيرات التكنولوجية أصبحت تنعكس بصورة مباشرة على بناء المجتمع وعلاقاته ونظمه، وأدى إلى تغيير شكل الحياة اليومية ليس في المجتمع الصناعي فحسب، بل بالنسبة للجماهير العريضة في الدول النامية ومنها في العالم العربي ولا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار الدور الذي تلعبه التكنولوجيا والمخترعات الحديثة في إحداث تغيرات متصلة بأوضاع واتجاهات ومواقف الشباب، في الوطن العربي، في إشارة إلى السيارة والتلفزيون والفيديو.[3]

كما أنه في وقتنا الحالي وبتطور الوسائل الاتصالية أكثر وظهور الانترنت ومخرجاتها من مواقع تواصل اجتماعي، فإن التواصل المجتمعي أخذ في التغير وفقا لهذه الأساليب والوسائل، فأضحى التواصل رهين رسالة نصية أو مسموعة، مرسلة عبر الهاتف النقال أو عبر موقع من مواقع التواص الاجتماعي.

3.4.2 الحضرية:

تؤكد الحياة الحضرية على أهمية المصلحة بوصفها الأساس في قيام العلاقات الاجتماعية بين الناس، تزكي روح الفردية،[4] فالتحضر يؤدي إلى تغيير أساسي في طبيعة ونوعية العلاقات الانسانية، بسبب ازدياد حجم المدن وكثافتها وتباين المجموعات البشرية فيها، كما يؤدي التحضر إلى اختفاء الجماعات الأولية، تاركة مكانتها لصالح الجماعات الثانوية والمتخصصة، ويصبح السكان المتكيفين على هذا الوضع أقل اعتمادا على الجماعات الأولية كالعائلة والحي.[5]وبالتالي فالبيئة الحضرية التي يتفاعل بها الفرد الحضري غالباً ما تؤدي إلى تغير أفكار ومعارف ومهارات الفرد نتيجة لعمليات اجتماعية طرأت عليه الأمر الذي أسهم في ضعف عملية التعاون والتكيف وزاد من عملية الصراع بين الجماعات، ناهيك عن أن عملية

[1] سناء الخولي: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، لبنان، 1984، ص76.

[2] سعيد علي خطاب: المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها الإسكان العشوائي، دار المكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص125.

[3] عادل مختار الهواري: التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993، ص92.

[4] محمد علي محمد: وقت الفراغ الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص132.

[5] محمد بومخلوف، مرجع سابق، ص29.

الصراع تؤدي إلى فقدان عملية التماسك الفرد بالجماعة وعلاقته بالأفراد، فضلاً عن فقدان عنصر الولاء والانتماء للمجتمع الحضري.[1]

4.4.2 انشغال المرأة بالعمل خارج البيت:

لقد اسهمت مشاركة المرأة الرجل في العمل خارج البيت في تقليص العلاقة مع الجيران، فهي تخرج صباحا لتعود في المساء تجد أعمالها المنزلية وأولادها في الانتظار، وبالتالي يكون ذلك شغلها الشاغل ولا تملك حتى وقتا للسلام، وهذا أفقد المجتمع نواة الروابط الاجتماعية والتي عادة تبدأ من النساء وتكون هي بداية خلق هذه الروابط.[2]

خلاصة:

نستخلص مما سبق عرضه أهمية العلاقات الاجتماعية في المجتمعات الحضرية، خاصة بالنظر إلى العامل الإيكولوجي الخاص بهذه التجمعات، والذي يفرض نمطا معينا من التواصل ويحدد مراكز معينة للالتقاء، وبالتالي فإن علاقات الجيرة كنوع من أنواع العلاقات الاجتماعية، تعد من أبرز نتاجات هذه التفاعلات الحاصلة بين سكان الحي الواحد، وهو ما جعلها من أهم العناصر المساهمة في سيرورة المجتمع واستمراريته.

[1] ناظم جواد كاظم وعباس نجاح محمد: التحضر وانعكاساته على العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية –دراسة اجتماعية تحليلية–، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد27، العدد6، 2019، ص–ص349–350، نقلا عن: ماكيفر وشارلزيج: المجتمع ج1، ترجمة: علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1961، ص436.

[2] صباح لكنوش: المجمعات السكنية العالية وتأثيرها على علاقات الجوار، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد4، العدد8، 2016، ص6.

الفصل السادس: الدارسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية

تمهيد

1 الإجراءات المنهجية للدراسة

1.1 منهج الدراسة

2.1 أدوات جمع البيانات

3.1 عينة الدراسة

4.1 مجالات الدراسة

2 عرض وتحليل البيانات

3 اختبار الفرضيات

1.3 الفرضية الأولى

2.3 الفرضية الثانية

3.3 الفرضية الثالثة

4.3 الفرضية الرابعة

5.3 الفرضية الخامسة

6.3 مناقشة الفرضيات

4 النتائج العامة للدراسة

تمهيد:

يعتبر الجانب الميداني في الدراسات والبحوث السوسيولوجية من أهم المراحل التي تثبت تحليلات الجانب النظري، والتي تضفي الصبغة التحليلية كمّا وكيفا من أجل التحقق من صحفة الفرضيات والاجابة على التساؤلات المعتمدة في الدراسة، وهو ما يضفي على تحليل النتائج وتفسيرها طابعا علميا معمقا.

وعليه، فإننا بهذا الصدد سنقوم بتوضيح الاجراءات المنهجية للدراسة والاسس العلمية التي بنيت عليه، كما سنقوم بعدها بعرض معطيات الدراسة الميدانية وتحليلها وتفسيرها، وذلك بالاستناد إلى الدراسات السابقة والنظريات المفسرة لها.

1 الاجراءات المنهجية للدراسة:

1.1 منهج الدراسة:

إذا كان المنهج " هو طائفة من القواعد العامة للوصول إلى الحقيقة في العلوم، أو هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته للوصول إلى نتيجة معلومة "،" وهو أداة اختبار الفروض ويقع عليه عبء تطويرها وتحقيقها "[1] فهذا يعني أنه لا غنى عنه بالنسبة لأي بحث علمي.

ويرتبط المنهج المتبع في الدراسة بناء على الإشكالية التي تم تحديدها، وبما أننا في دراستنا هذه نسعى إلى جمع معلومات حول علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ذراع الريش فإن هذه الدراسة تندرج ضمن البحوث الوصفية التي تهتم " بشرح وتوضيح الأحداث المختلفة المعبرة عن ظاهرة أو مجموعة ظواهر مهمة، ومحاولة تحليل الواقع الذي تدور عليه تلك الأحداث والوقائع ومحاولة تحليل وتفسير الأسباب الظاهرية لتلك الأحداث، بقصد الوصول إلى استنتاجات منطقية مفيدة، تسهم في حل المشكلات وإزالة الغموض الذي تكتنفه بعض الظواهر، من أجل تطوير الواقع واستحداث أفكار ومعلومات ونماذج سلوك جديدة"[2]. كما ويستهدف هذا المنهج تصوير وتوثيق الوقائع والحقائق الجارية ودراسة المعايير الثقافية والاجتماعية وكذلك الأنماط السلوكية ودرجاتها أو شدتها ومستويات الاهتمام والتفضيل.[3]

و**المنهج الوصفي** هو المنهج الذي يتناسب مع طبيعة البحث ومتطلباته، وذلك في جانبه المتصل

[1] محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2004، ص15.

[2] مصطفى حميد الطائي وأبو بكر خير ميلاد: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007، ص95.

[3] محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص159.

بطريقة **الدراسات المسحية** التي أثبتت كفاءتها في دراسة مواقف الناس واتجاهاتهم وآرائهم بشأن مختلف القضايا والموضوعات والظواهر التي يعيشونها في حياتهم اليومية.[1]

واعتماد **المنهج الوصفي** في الدراسة يعود بالدرجة الأولى إلى اعتباره أحد الأشكال الخاصة بجمع المعلومات عن الأفراد وسلوكياتهم وقيمهم وإدراكاتهم ومشاعرهم وهوياتهم وغيرها، كما يعتبر الشكل الرئيسي والمعياري لجمع المعلومات عندما تشمل الدراسة المجتمع الكلى أو عينة كبيرة بالشكل الذي يصعب الاتصال بمفرداته نظرا لشساعة مساحته وكثرة مفرداته، وهو ما نحتاجه في دراستنا " تغير علاقات الجيرة بالمدن الجديدة في الجزائر –دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش بولاية عنابة" حيث يسمح هذا المنهج بدراسة متغيرات الدراسة وكيف يؤثر المتغير المستقل عن المتغير التابع وكيف يكون هذا التأثير.

2.1 أدوات جمع البيانات:

1.2.1 الاستمارة:

إن الأداة التي استخدمناها لجمع البيانات الميدانية في هذه الدراسة هي **الاستمارة**، لأنها تناسب غرض الدراسة أولا، ولما تتميز به من خصائص تسهل على الباحث والمبحوث اقتصاد الوقت والجهد ثانيا، وهي "عبارة عن شكل مطبوع، يحتوي على مجموعة من الأسئلة، موجهة إلى عينة من الأفراد، حول موضوع معين أو موضوعات ترتبط بموضوع الدراسة".[2]

وتم تصميم الشكل النهائي للاستمارة من خلال المرور بعدة مراحل من الاستفادة من الدراسات السابقة إلى ملاحظات الأستاذ المشرف والأساتذة المحكمين* وصولا عند اختبار صدقها بمعامل الثبات ألفا كرونباخ، الذي كانت نتائجه كالآتي:

الجدول رقم 1: يبين البيانات المتعلقة بـ: مجموع القيم

	التكرار	النسبة المئوية
القيم	100,0	578
القيم المفقودة	,0	0
المجموعة	100,0	578

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

[1] مصطفى السيد أحمد: البحث العلمي مفهومه وإجراءاته ومناهجه، دار الفلاحة للنشر والتوزيع، العين، الإمارات، ط2، 2003، ص55.

[2] محمد عبد الحميد، مرجع سابق، ص353.

* أنظر الملحق رقم 2؛ 3.

الجدول رقم 2: يبين البيانات المتعلقة بـ: قياس صدق الأداء بمعامل صدق الثبات ألفا كرونباخ

مجموع القيم	ألفا كرونباخ
34	,959

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن قيمة معامل الثبات **ألفا كرومباخ** أكبر من 0.7، وبالتالي فإن نسبة ثبات الاستبيان تجاوزت 70%، وبهذا يُقبل الاستبيان، والذي جاء في صيغته النهائية مقسما إلى ستة محاور رئيسية:

- **محور حول البيانات الشخصية للمبحوث (من السؤال01 إلى السؤال 05):**

وفيه نتعرف على مختلف خصائص العينة التي تخدم عدد أفراد الأسرة وإقامة الجد والجدة معها.

- **محور حول علاقات الجيرة في حالة المرض (من السؤال06 إلى السؤال 12):**

نتطرق من خلاله إلى التعرف على طبيعة علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في حالة مرض أحد الجيران.

- **محور حول علاقات الجيرة في الأفراح (من السؤال13 إلى السؤال18):**

نتعرف من خلاله على حالة علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في حالة إقامة أفراح من طرف أحد الجيران.

- **محور حول علاقات الجيرة في الأعياد والمناسبات (من السؤال19 إلى السؤال 25):**

نتطرق من خلاله إلى حالة علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في الأعياد والمناسبات.

- **محور حول علاقات الجيرة في حالة الحملات التطوعية (من السؤال 26 إلى السؤال 32):**

يتمحور حول طبيعة علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في حالة وجود حملات تطوعية بالحي.

- **محور حول علاقات الجيرة في حالة الوفاة (من السؤال 33 إلى السؤال 39):**

يتمحور حول طبيعة علاقات الجيرة بين سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في حالة وجود وفاة لدى أحد الجيران.

2.2.1 المقابلة:

تعتبر **المقابلة العلمية** أداة من أدوات البحث يتم لموجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة على تساؤلات البحث، أو اختبار فروضه، وتعتمد على مقابلة الباحث للمبحوث وجها لوجه بغرض طرح عدد من الأسئلة عليه قصد الإجابة عنها.[1]

وقد تم اللجوء للمقابلة العلمية في بحثنا هذا كتقنية مساعدة في حالة الحاجة إليها كشرح بعض الأسئلة ومقصدها، وكذا قراءتها على بعض المبحوثين الذين لا يجيدون القراءة.

3.1 عينة الدراسة:

تعتبر العينة في البحث العلمي" هي جزء من المجتمع الذي تجرى عليه الدراسة، ويتم اختيارها وفق قواعد خاصة لكي تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، [...] تؤخذ منه وتطبق عليها الدراسة للحصول على معلومات صادقة بهدف الوصول إلى تقديرات تمثل المجتمع الذي سحبت منه وإنها الأجزاء التي تستخدم في الحكم على الكل".[2]

ولأن مجتمع "المدينة الجديدة ذراع الريش" كبير، ولكن يمكن معرفته وضبط مفرداته في أعداد وقوائم محددة، فإن العينة المناسبة للدراسة هي **العينة العشوائية البسيطة**، وهي "التي تتساوى فيها فرص الاختيار بين أفراد المجتمع مصدر العينة، ووفق أسس علمية لا مكان للانحياز فيها أثناء الاختيار، وكل مفردة في المجتمع المستهدف قد تكون من ضمن الذين يقع عليهم الاختيار أمام الفرص المتساوية".[3]

وبناءً على هذا الأساس كانت الخطوات المتبعة في اختيار العينة ومفرداتها كما يلي:

1- توزيع 650 استمارة على 650 أسرة من قاطني المدينة الجديدة ميدان الدراسة، وذلك بطريقة عشوائية.

2- استرجاع 586 استمارة، وإلغاء 8 منها لعدم استفائها للشروط العلمية.

وبالتالي فقد كانت عينة الدراسة 578 أسرة.

---

[1] عبد المؤمن علي معمر: البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، ط1، 2008، ص246.

[2] المرجع السابق، ص184.

[3] عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، مصر، 1999، ص225.

4.1 مجالات الدراسة:

1.4.1 الإطار الزماني:

أجريت دراستنا الحالية من شهر نوفمبر سنة 2018 وهو تاريخ حصولنا على الموضوع إلى غاية شهر أوت 2022، حيث تخللت الدراسة دراسة ميدانية جرت على مرحلتين، كانت أولاهما مرحلة استطلاعية قمنا خلالها بالقيام بعدة زيارات غير منتظمة لميدان الدراسة، قصد التعرف على سكانه والوقوف على طبيعة تواصلهم فيما بينهم، وطرق وأساليب حواراتهم اليومية وأماكنها، وكان ذلك في الفترة الممتدة بين 16 جانفي 2021 إلى 20 مارس 2021، ثم بعدها جاءت المرحلة الثانية والتي انطلقت بعد الانتهاء من تصميم الاستبيان، حيث شرعنا في توزيع الاستمارات على عينة الدراسة، مع إجراء بعض المقابلات قصد تسهيل وتبسيط وشرح بعض الأسئلة، وقد كانت هذه الفترة ممتدة ما بين 27 جويلية 2021 إلى 8 جانفي 2022، وهو تاريخ استرجاع آخر استمارة.

2.4.1 الإطار المكاني:

أجريت دراستنا الحالية بولاية عنابة، وهي ولاية جزائرية تقع في الجهة الشمالية الشرقية للجزائر، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط على طول 80 كم، جنوبا ولاية قالمة، ولاية الطارف من الجهة الشرقية، في حين تحيط بها ولاية سكيكدة غربا، وتبعد عن الجزائر العاصمة ب 600 كم، وبـ 150 كم عن مدينة قسنطينة، و85 كم عن مدينة سكيكدة و60 كم عن مدينة قالمة، كما تتربع الولاية على مساحة قدرها 1412 كم^2 وتتميز بتضاريس متنوعة[1]، والمدينة الجديدة ذراع الريش تقع ضمن بلدية واد العنب على مساحة قدرها 1344 هكتار، حيث تضم 45324 وحدة سكنية مبرمجة لـ: 226.620 نسمة، ومختلفة الصيغ (سكن عمومي ايجاري؛ سكن بالبيع بالإيجار؛ سكن ترقوي عمومي)،[2] كما وتحتوي أيضا على 464 مرفق موزعة كمايلي:[3]

التربية والتعليم: 93.

الجامعات: 2.

التكوين المهني والتمهين: 5.

الصحة: 45.

[1] Chambre du commerce et de l'industrie Seybouse : monographie Annaba.

[2] وزارة السكن والعمران والمدينة: المدينة الجديدة ذراع الريش، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني
/القطب-الحضري-ذراع-الريش-عنابة/#https://www.mhuv.gov.dz بتاريخ 2020/12/04.

[3] مركز الدراسات والأبحاث العمرانية URBAN، عنابة.

النشاط الاجتماعي: 19.

الشباب والرياضة: 60.

الثقافة والدين: 31.

منشآت إدارية مختلفة: 62.

الامن والعدالة: 18.

المؤسسات المالية: 27.

النقل والمواصلات: 23.

السياحة: 33.

منشآت تجارية كبيرة: 20.

الفلاحة والغابات والبيئة: 6.

تجهيزات مختلفة أخرى: 20.

هذا وقد تم انشاء مؤسسة المدينة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 13-138 والمؤرخ في 10 أفريل 2013.[1]

وفي سنة 2018 تم ترقية المدينة إلى مقاطعة إدارية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 18-337 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018.[2]

[1] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم 13-138 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 10 أفريل 2013، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 21، 23 أفريل 2013، ص-ص 8-12.

[2] الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المرسوم الرئاسي رقم 18-337 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1440 الموافق لـ 25 ديسمبر 2018، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 78، 26 ديسمبر 2018، ص9.

الشكل رقم (3): موقع بلدية واد العنب

المصدر: مركز الدراسات والأبحاث العمرانية URBAN[1]

الشكل رقم (4): موقع المدينة الجديدة ذراع الريش ببلدية واد العنب

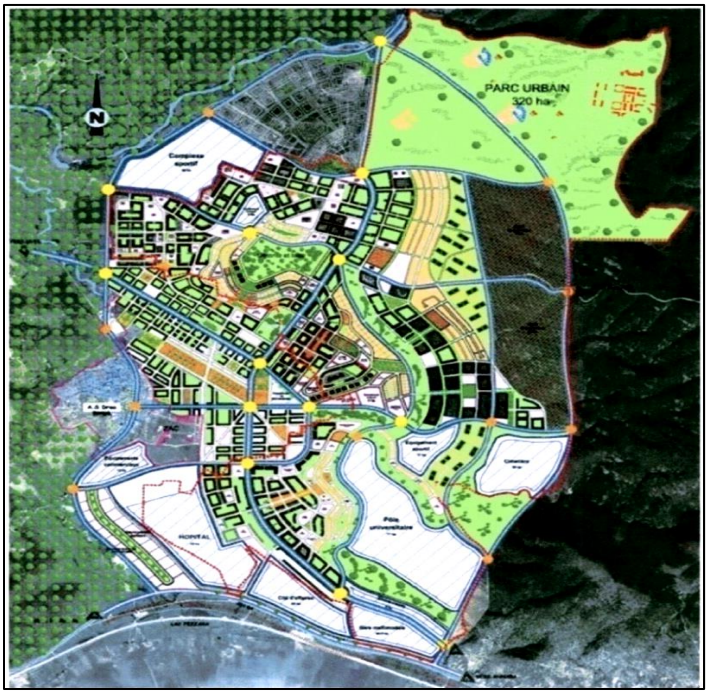

المصدر: المجلس الشعبي الولائي لولاية عنابة[2]

[1] مركز الدراسات والأبحاث العمرانية URBAN، مرجع سابق.

[2] مداولات المجلس الشعبي الولائي، ولاية عنابة، 2010/07/13.

2 عرض وتحليل البيانات:

الجدول رقم 3: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: عدد أفراد الأسرة

المتغير	التكرار	النسبة
[1-3]	65	11,2
[4-6]	480	83,0
[7-9]	33	5,7
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم 01

يتوضح لنا من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 3 أن الأسر التي يتراوح عدد أفرادها بين 4 و6 هي أكثر الأسر المبحوثة، والممثلة بـ 480 أسرة (83%)، ثم تليها الأسر التي تتكون من 1 إلى 3 أفراد، حيث كانت 65 أسرة (11.2%)، وأخيرا مثلت الأسر التي يتراوح عدد أفرادها ما بين 7 و9 أفراد 33 أسرة (5.7%).

فمعظم أسر عينة البحث يتراوح عدد أفرادها بين 4 و6 أفراد، وهي نسبة طبيعية بالرجوع إلى عادات وثقافة المجتمع الجزائري والمرتكزة على قيم الدين الإسلامي والتي تحث على الإكثار من الأولاد، "فعن معقل بن يسار قال: قال صلى الله عليه وسلم: (تزوَّجوا الودودَ الولودَ؛ فإني مكاثرٌ بكمْ)"[1]، بالإضافة إلى ذلك قد يكون للسكن اللائق دور في ذلك، حيث يرغب كل من الزوج والزوجة في الإنجاب.

الجدول رقم 4: يبين بيانات السؤال: هل الجد والجدة يقيمان معك (الوالد والوالدة بالنسبة للزوجين)؟

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	68	11,8
لا	510	88,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم02

طبقا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 4 فإن أغلبية الأجداد أو الأولياء لا يقطنون مع ذويهم في منزل واحد، أي أن الأسرة نووية ولا تشمل الجد والجدة أو أحد أولياء الزوج أو الزوجة، وقد مثلت هذه الأسر بما مجموعه 510 أسرة (88.2%)، بينما أقرت 68 أسرة (11.8%) بإقامة الجد أو الجدة معها.

[1] محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد1، مرجع سابق، ص522.

ويفسر هذا بأن البناء الأسري في مجتمعنا اليوم، أصبح يقوم على الأسرة النووية والتي تخلو من الوالدين، إما بالنسبة للزوجة أو الزوج، إلا في حالات قليلة، والتي في حد ذاتها قد تشهد خصوصية معينة كامتلاك الأب للسكن والولد المتزوج هو من يقطن عنده، وعلاوة عن هذا فإن البيانات المتحصل عليها من الأسر المبحوثة لا تنفي احتمالية وفاة الأجداد.

الجدول رقم 5: يبين بيانات السؤال: ماهي مدة إقامتك في الحي؟

المتغير	التكرار	النسبة
[1-2[	109	18,9
[2-3[	324	56,1
[3-4[	144	24,9
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم 03

يتبين لنا من خلال بيانات الجدول رقم 5 أن أكثر الاسر المبحوثة تقطن بالمدينة الجديدة منذ فترة تتراوح بين 2 و3 سنوات، حيث مثلت بـ 324 أسرة (56.1%)، ثم تليها الاسرة التي تقيم منذ فترة تتراوح بين 3 و4 سنوات، والتي كانت 144 أسرة (24.9%)، ثم أخيرا نجد 109 أسرة (18.9%) أقرت بأنها تقيم بالمدينة الجديدة منذ مدة تتراوح بين 1 سنة و2 سنة.

وتعتبر هذه البيانات متوقعة كون المدينة الجديدة شُرع في تسليم سكناتها منذ سنة 2018 على عدة مراحل، وبالتالي فإن معظم الأسر المبحوثة من القاطنين الأوائل، بينما الأسر الأقل تعميرا في الحي، إما أنها اشترت السكنات من أصحابها الأصليين الأوائل، وإما أنهم ورِثوها من الوالدين، وإما أنهم في حالة كراء للسكن.

الجدول رقم 6: يبين بيانات السؤال: هل تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي؟

المتغير	التكرار	النسبة
نعم	532	92,0
لا	46	8,0
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم04

وفقا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 6 فإن غالبية سكان المدينة الجديدة ذراع الريش يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أقرت 532 أسرة (92%) بذلك، بينما أفادت 46 أسرة (8%) بأنها لا تستخدم هذه المواقع.

فالنتائج السابقة متوقعة، كون المجتمع في يومنا هذا هو مجتمع التكنولوجيا بامتياز، حيث أنها لا تكاد تفارق جوانب الحياة الاجتماعية للأفراد، كما أضحت مواقع التواصل الاجتماعي على رأس الوسائل الاتصالية الأكثر استخداما بين الأفراد، من حيث الاتصال وتناقل الأخبار والمستجدات.

الجدول رقم 7: يبين بيانات السؤال: ماهي مدة استخدامك لمواقع التواصل الاجتماعي؟

المتغير	التكرار	النسبة
أقل من 30 د	58	10,0
من 30 د إلى 01 سا	126	21,8
من 01 سا و15 د إلى 01 سا و45 د	342	59,2
من 02 سا إلى 02 سا و30 د	6	1,0
المجموع	532	92,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم05

أقرت 342 أسرة (59.2%) –وفقا لبيانات الجدول رقم 7 – بأنها تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لمدة تتراوح بين 1 ساعة و15 دقيقة إلى 1 ساعة و45 دقيقة، بينما الأسرة التي يتواح استخدامها بين 30 دقيقة و1 ساعة بلغت 126 أسرة (21.8%)، ثم تلتها الأسرة التي استخدامها أقل من 30 دقيقة حيث بلغت 58 أسرة (10%)، وفي الأخير كان استخدام 6 أسر (1%) يتراوح بين 2 ساعة و2 ساعة و30 دقيقة).

فبالنظر إلى مدة استخدام مواقع التواصل الاجتماعي والبالغة في الغالب 1 ساعة و15 دقيقة إلى 1 ساعة و45 دقيقة، فهذا يعتبر طبيعيا، كون الفرد الاجتماعي في المدينة الجديدة لا يطغى على وقت يومه الفراغ، فهناك آباء وأمهات لكل منهم وظائف اجتماعية محددة كالعمل خارج المنزل بالنسبة للجنسين، وكذا العمل داخل المنزل بالنسبة للمرأة والمتمثل في العناية بالأولاد والطبخ والتنظيف.. إلخ، كما أن الأولاد إن كانوا صغارا فيومهم يقضونه في المدرسة، وان كانوا كبارا فمنهم من هو في الجامعة ومنهم من هو في مقر عمله، وبالتالي فإن أفراد مجتمع المدينة الجديدة ميدان الدراسة تماشيا مع التزاماتهم اليومية، تعتبر مدة استخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي مدة متوقعة.

الجدول رقم 8: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بزيارة الجار في حالة المرض

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	5	,9
محايد	149	25,8
موافق	394	68,2
موافق بشدة	30	5,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم06

تبعا لبيانات الجدول رقم 8 فإن 394 أسرة (68.2%) وافق أفرادها على زيارة الجار في حالة مرضه، بينما التزمت 149 أسرة (25.8%) الحياد، ووافقت بشدة على الفكرة 30 أسرة (5.2%) في حين عارضتها 5 أسر (0.9%).

فموافقة غالبية الأسرة على زيارة الجار المريض دليل على تكوينهم علاقات جيرة حسنة من حيث هذا المجال، فمن خلال مدة إقامتهم في الحي كانت لهم الفرصة في التفاعل فيما بينهم، كإلقاء السلام في مداخل العمارات أو المقاهي أو المحلات، وكذا التبريكات في الأعياد والمناسبات، ناهيك عن الوازع الديني الذي يحث على عيادة المريض والدعاء له، حيث يقول النبي صلى الله عليه وسلم: {مَن عادَ مريضاً، أو أخاً لهُ في الله، نادَاه منادٍ: أن طِبتَ وطابَ مَمْشاكَ، وتبوَّأتَ منَ الجَنّةِ منزِلاً}[1]

الجدول رقم 9: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أتكفل بطبخ الطعام للجار في حالة المرض

المتغير	التكرار	النسبة
محايد	499	86,3
موافق	79	13,7
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم07

من خلال البيانات الموضحة في الجدول 9 رقم فإن 449 أسرة (86.3%) التزمت الحياد تجاه طبخها الطعام للجار المريض، بينما وافقت 79 أسرة (13.7%) على ذلك، ويفسر ذلك بأن الأسر في المدينة الجديدة قد تكون بها نسب عالية من النساء العاملات، وهو ما يحول بينها وبين طبخ الطعام للجار الجديد، خاصة وإن كان مكان عمل المرأة في وسط بلدية عنابة وهو ما يعني بالضرورة عدم رجوعها للبيت خلال الظهيرة، كما أن حياد الأسر تجاه طبخهم الطعام للجار المريض قد يكون بسبب مادي خاصة وأن

[1] المرجع السابق، مجلد2، ص1091.

أغلب الأسر يتراوح عدد أفرادها بين 4 و6 أفراد.

الجدول رقم 10: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم الإعانة المادية للجار في حالة مرضه

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	4	,7
محايد	164	28,4
موافق	290	50,2
موافق بشدة	120	20,8
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم08

يتوضح من بيانات الجدول رقم 10 أن 290 أسرة (50.2%) وافقت على تقديم الإعانة المادية للجار في حالة مرضه، ثم تلتها الأسرة التي التزمت الحياد بما مجموعه 164 أسرة (28.4%)، بينما حلت ثالثا الأسر الموافقة بشدة على هذه الفكرة حيث مثلت بـ 120 أسرة (20.8%)، في حين عارضت الفكرة 4 أسر (0.7%)؛ فموافقة الأسر على تقديم الإعانة المادية للجار المريض دليل علي تشكل علاقات جيرة حسنة بينهم، خاصة وأن منهم من هو موافق بشدة على تقديم المساعدة، وهذا ما يدل على أن قيمة الجار ومكانته لدى سكان المدينة الجديدة وفي حالة مرضه بالتحديد، لازالت قائمة، وقد يكون للجانب الديني دور في ذلك، انطلاقا من كون مجتمع المدينة الجديدة مجتمع مسلم، وبالتالي فإنه يعرف ما مدى حرمة الجار ومكانته في الإسلام، كما قد يكون لجملة العادات المتوارثة في المجتمع دور في ذلك، خاصة المجتمع الجزائري وما مر به خلال الحقبة الاستعمارية، والتي جعلت من التضامن والتكافل بين أفراد المجتمع الواحد، سلوكا متوارثا من الأجداد ممن عايشوا تلك الفترة، وما أنتجته من ترابط اجتماعي.

الجدول رقم 11: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أتكفل برعاية أبناء الجار في حالة دخوله للمستشفى

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	9	1,6
معارض	49	8,5
محايد	453	78,4
موافق	66	11,4
موافق بشدة	1	,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم09

وفقا لبيانات الجدول رقم 11 فإن أكثر الأسر التزمت الحياد فيما يخص فكرة تكفلهم برعاية أطفال الجار في حالة مرضه ودخوله إلى المستشفى، حيث مثلت بـ 453 أسرة (78.4%)، بينما جاءت ثانيا الأسر الموافقة على الفكرة بما يعدل 66 أسرة (11.4%)، في حين عارض الفكرة 49 أسرة (8.5%) وعارضتها بشدة 9 أسر (1.6%)، ينما وافقت بشدة على هذه الفكرة أسرة واحدة (0.2%)؛ فالتزام أكثر الأسر بالحياد إنما يفسر كما أشرنا من قبل باحتمالية عمل المرأة، وهو الأمر الذي يجعلها غائبة عن المنزل طول اليوم، فحتى أولادها إن كانوا صغارا فإنه من الطبيعي والمتوقع أن تقوم بوضعهم في دور الرعاية، ناهيك عن تفرغها لرعاية أطفال الجار، كما أن ما يشهده مجتمعنا اليوم من انتشار للجريمة، خاصة ما يتعلق بالاعتداءات الجنسية على الأطفال والقصّر، وكذا تفشي ظاهرة الاختطاف، يجعل من الأسر تتفادى رعاية أطفال جيرانهم، لتجنب أدنى الشكوك من جيرانهم مستقبلا، بالإضافة إلى ما سبق فقد تكون سلوكيات أطفال الجار المريض غير سوية، كاشتهارهم بالسرقة أو كثرة التشويش والتكسير وهو ما يساهم في تجنب الجار رعايتهم حين مرض أوليائهم.

الجدول رقم 12: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة مرض أحد الجيران واحتاج لمن يبيت معه في المستشفى، أتطوع لذلك

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	2	,3
معارض	37	6,4
محايد	491	84,9
موافق	48	8,3
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم10

فيما يتعلق بالمبيت مع الجار المريض في المستشفى إن استدعى الأمر ذلك، فإنه وفقا لبيانات الجدول رقم 12 كانت أغلبية الأسرة محايدة، حيث بلغت 491 أسرة (84.9)، بينما وافقت على الفكرة 48 أسرة (8.3%)، في حين عارضت الفكرة 37 أسرة (6.4) وعارضت بشدة أسرتين أخريين (0.3%)؛ فالتزام غالبية الاسرة الحياد قد يرجع إلى عدة أسباب، لعل أبرزها احتمال قلة الذكور في الأسرة وهو ما يصعّب مأمورية هذه المهمة، نظرا للمهام الرئيسية والأساسية للأنثى داخل الأسرة كالطبخ والتنظيف ورعاية الأبناء، و هي التي لا تسمح لها بالتغيب عن المنزل لفترة طويلة، كما أن الخصوصية الثقافية للمجتمع تلعب دورا هاما في هذه الحالة، إذ لا تمارس الأنثى هذه المهمة إلا مع أقاربها الإناث، وفي حالة الذكور فقد ترعى

الزوج أو الابن فقط؛ أما إن كانت أختا أو بنتا، فقد تقوم برعاية الإناث فقط كالأم والأخت والخالة والعمة وابنة العمة وابنة الخالة وزوجة الأخ، أما بالنسبة للذكور فقد يكون الامتناع عن رعاية الجار في المستشفى نابع كما ذكرنا من قبل، من كون الأسرة متكونة من إناث، وبالتالي غياب الذكر الوحيد في الأسرة دون وجود المعوض له؛ كما نجد أيضا عامل السن، إذ أن كبر سن الفرد يجعله غير قادر على رعاية مريض في المستشفى.

الجدول رقم 13: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة مرض أحد الجيران ولم يقدر على شراء الأدوية أقوم بشرائها له

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	4	,7
محايد	164	28,4
موافق	362	62,6
موافق بشدة	48	8,3
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم11

يتبين من خلال بيانات الجدول رقم 13 أن أكثر الأسرة المبحوثة موافقة على شراء الدوار للجار المريض الذي لم يقدر على شرائه، حيث مثلت بـ 362 أسرة (62.6%)، في حين 164 أسرة (28.4) كانت محايدة، بينما وافقت بشدة 48 أسرة (8.3%)، و4 أسر (0.7%) أخرى كانت معارضة؛ ويفسر هذا بوجود علاقات جيرة حسنة بين سكان المدينة الجديدة، حيث يدخل سلوك شراء الأدوية للجار المريض ضمن السلوكيات الداعمة لعلاقات الجوار وحسنها، والموافقة على ذلك إنما هو دليل على أهمية الجوار لدى سكان المدينة الجديدة.

الجدول رقم 14: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: إذا احتاج أحد الجيران لإجراء عملية، أقوم بالتبرع المالي والمساهمة في جمع التبرعات له

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	4	,7
محايد	164	28,4
موافق	250	43,3
موافق بشدة	160	27,7
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم12

وفقا لبيانات الجدول رقم 14 والموضح أعلاه، فإن التبرع المالي والمساهم في جمعه للجار الذي يحتاج عملية جراحية، وافقت عليه 250 أسرة (43.3%) والتزمت 164 أسرة (28.4%) أخرى الحياد، بينما وافقت بشدة على ذلك 160 أسرة (27.7%)، في حين عارضت ذلك 4 أسر (0.7%)؛ ويفسر ذلك بأن سكان المدينة الجديدة لديهم روح المبادرة والمشاركة والتعاون فيما بينهم من أجل مساعدة الجار المريض، وهو سلوك دليل على تكوينهم لعلاقات جيرة حسنة فيما بينهم، يغلب عليها طابع التضامن والتكافل الاجتماعي.

الجدول رقم 15: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: إذا قام أحد الجيران باستدعائي في الأفراح ألبي الدعوة

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	2	,3
محايد	86	14,9
موافق	426	73,7
موافق بشدة	64	11,1
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم13

فيما يخص تلبية دعوة الجار في حالة إقامته للأفراح، فإنه وفقا لبيانات الجدول رقم 15 وافقت أكثر الأسر على ذلك، أي بما يعادل 426 أسرة (73.7%)، والتزمت الحياد 86 أسرة (14.9%) في حين وافقت بشدة 64 أسرة (11.1%)، وعارضت الفكرة أسرتان (0.2%)؛ ويفسر ما سبق من بيانات أن علاقات الجيرة حسنة في حالة إقامة الأفراح، حيث أن أكثر الأسر موافقة على تلبية الدعوة، وهو ما يعبر عن درجة الألفة التي تسود علاقات السكان فيما بينهم.

الجدول رقم 16: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة الجار في اقتناء وترتيب مستلزمات الأفراح

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	48	8,3
محايد	112	19,4
موافق	389	67,3
موافق بشدة	29	5,0
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم14

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 16 يتبين لنا أن أكثر الأسر موافقة على مساعدة الجار في اقتناء وترتيب مستلزمات الأفراح، حيث مثلت بـ 389 أسرة (67.3%)، بينما 112 أسرة (19.4%) كانت محايدة، و48 أخرى (8.3%) كانت معارضة، في حين وافقت بشدة على الفكرة 29 أسرة (5%)؛ فالموافقة على مساعدة الجار في الأفراح، إنما هي نابعة من وجود علاقات جيرة حسنة بين الجيران، يسودها التكافل الاجتماعي، كما أن مساعدة الجار في هكذا مناسبات قد يكون نتاج صداقة بين أبناء الحي أو بناته، وقد تكون قرابة، دون إغفال إمكانية وجود علاقة جيرة سابقة في الحي القديم، أي أن الجيران قد يكونون من نفس الأصل الجغرافي.

الجدول رقم 17: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم المساعدة المالية للجار في حالة إقامته للأفراح

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	79	13,7
محايد	138	23,9
موافق	310	53,6
موافق بشدة	51	8,8
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم15

وفقا لبيانات الجدول رقم 17 فإن أكثر الأسر موافقة على مساعدة الجار ماديا في حالة إقامته للأفراح، وذلك بما يعادل 310 أسرة (53.6%)، بينما 138 أسرة (23.9%) كانت محايدة، وعارضت 79 أسرة (13.7%) أخرى الفكرة، في حين كانت 51 أسرة (8.8%) موافقة بشدة، ويفسر ذلك بأن سكان المدينة الجديدة لديهم علاقات جيرة حسنة فيما بينهم، مهدت الطريق لمثل هذه المبادرات والتفاعلات، فمساعدة الجار ماديا في الأفراح قد تكون بمثابة الهدية كزواج الصديق أو الصديقة، أو قد يكون عن طريق الإقراض، دون نسيان جانب الصدقة، ففي كل الأحوال فإن مساعدة الجار ماديا من أجل إقامة أفراحه لازال فعلا اجتماعيا موجودا لدي سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة.

الجدول رقم 18: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أضع منزلي تحت تصرف الجار إذا احتاجه أثناء إقامته للأفراح

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	18	3,1
معارض	60	10,4
محايد	217	37,5
موافق	264	45,7
موافق بشدة	19	3,3
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم16

طبقا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 18 فإن 264 أسرة (45.7%) وافقت على وضع منزلها تحت تصرف الجار في حالة إقامته للأفراح، بينما كانت 217 أسرة (37.5%) محايدة، في حين عارضت الفكرة 60 أسرة (10.4%)، أما من وافق بشدة على الفكرة فتمثل في 19 أسرة (3.3%)، بينما كانت 18 أسرة (3.1%) على النقيض منها، أي أنها عارضت الفكرة بشدة، وتفسر البيانات السابقة بإنه وبالرغم من موافقة نسبة تقرب من 50% من المبحوثين على إعارة المنزل للجار خلال إقامته للأفراح، فإنه من الملاحظ أن هناك نسبة أخرى مقاربة لها تقر بالحاد تجاه هذا الفعل، وهو ما يدل على أن المبحوثين لديهم تحفظ تجاه ذلك لعدة أسباب، لعلها أبرزها الخوف على المنزل وأغراضه من السرقة، وذلك لكثرة التردد عليه من طرف أقرباء الجار، حيث أنه حتى في حالة وجود ثقة في الجار وأولاده، فإن كل التخوف لدى الأسر المبحوثة هو من أقربائه الذين لا يعرفون عنهم شيئا، ناهيك عن احتمالية تعرض أغراض البيت للتلف وإن كان من غير القصد.

الجدول رقم 19: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أعتني بأبناء الجار في حالة انشغاله بإقامة الأفراح

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	34	5,9
معارض	113	19,6
محايد	364	63,0
موافق	66	11,4
موافق بشدة	1	,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم17

تبعا لبيانات الجدول رقم 19 فإن أكثر الأسرة والتي بلغ عددها 364 (63%) التزمت الحياد تجاه الاعتناء بأبناء الجار خلال انشغاله بإقامة الأفراح، وعارضت الفكرة 113 أسرة (19.6%)، بينما أقرت 66 أسرة (11.4%) بالموافقة، في حين عارضت بشدة 34 أسرة (5.9%)، أما من وافق بشدة على الفكرة فقد كانت أسرة واحدة (0.2%)، وكما أشرنا سابقا فيما يخص عناية أبناء الجار في حالة المرض، فإن الأسر المبحوثة أيضا التزمت الحياد تجاه عناية أطفال الجار في حالة إقامته للأفراح، وذلك لعدة أسباب، كاحتمال عمل المرأة وهو ما يحول بينها وبين رعاية أبنائها فضلا عن أبناء الجيران، كما أنه يحتمل أن تكون سلوكيات أبناء الجار غير سوية، كاشتهارهم بالسرقة والتشويش في المنزل، دون نسيان عامل تخوّف الأسرة من شكوك الجار مستقبلا توازيا مع ما يشهده مجتمعنا من تزايد لظاهرة التحرش الجنسي على الأطفال والقصر واستغلال في أعمال السحر والشعوذة؛ فكل هذه الاحتمالات من شأنها أن تكونا سببا في حياد الأسرة المبحوثة تجاه رعاية أبناء الجار في حالة انشغاله بإقامة الأفراح.

الجدول رقم 20: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بحراسة منزل الجار في حالة إقامته للأفراح بقاعة حفلات

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	9	1,6
معارض	61	10,6
محايد	204	35,3
موافق	281	48,6
موافق بشدة	23	4,0
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم18

يتوضح من خلال بيانات الجدول رقم 20 أن 281 أسرة (48.6%) وافقت على حارسة منزل الجار في حالة إقامته للأفراح في قاعة أفراح، بينما كانت 204 أسرة (35.3%) محايدة، أما من عارض الفكرة فقد كانت 61 أسرة (10.6%)، في حين وافقت بشدة 23 أسرة (4%)، و9 أسر (1.6%) عارضت هذه الفكرة بشدة؛ ومن الملاحظ في البيانات السابقة أنه وبالرغم من موافقة نسبة قاربت 50% على حراسة منزل الجار في حالة إقامته لأفراح في قاعة أفراح، فإن هناك نسبة لابأس بها ومعبرة أقرت بالحياد، وهو ما يفسر من عدة جوانب، لعل أبرزها أن علاقة الجيرة بين السكان وإن كانت جيدة وتجعل من الجار يحرس منزل جاره في غيابه، فأن البعض يفضل تجنب ذلك خوفا من تعرض المنزل للسطو والسرقة، خاصة في المستقبل القريب، الأمر الذي يؤدي إلى الشك في من حرسه أيام إقامة الفرح، ناهيك عن إمكانية افتعال

ذلك من طرف أحد الزوار، كادعاء أحد النسوة بضياع مجوهراتها أو نحو ذلك من الادعاءات، كل هذا قد يوضع في حسبان الجار وهو الأمر الذي يجعله يتجنب فكرة حراسة منزل جاره في غيابه.

الجدول رقم 21: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بزيارة الجيران في الأعياد

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	22	3,8
محايد	300	51,9
موافق	235	40,7
موافق بشدة	21	3,6
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم19

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 21 تلتزم الحياد 300 أسرة (51.9%) تجاه زيارة الجيران في الأعياد، بينما وافقت على الفكرة 235 أسرة (40.7%)، أما 22 أسرة (3.8%) أخرى فقد عارضت الفكرة، في حين 21 أسرة (3.6%) وافقت بشدة، ويفسر ذلك بأن الجيران لا يزورون بعضهم البعض في المنازل خلال الأعياد وفقا لعدة أسباب، لعل أبرزها هو أن المسجد هو نقطة التقاء الجيران بعض صلاة العيد، وبالتالي في الزيارة في المنزل لا تكون مهمة، ناهيك عن إمكانية الالتقاء في مداخل العمارات والمقاهي والمطاعم، وكذا حدائق التسلية، أما النساء فقد ينشغلن باستقبال الضيوف من الأقارب وحضير مختلف المشروبات والأكلات، دون نسيان مهامهم الكبيرة في تنظيف المنزل بعد الانتهاء من الذبح في عيد الأضحى، وفضلا عما سبق، فإنه من المحتمل أن تكون مواقع التوصل الاجتماعي والاتصالات الهاتفية من البدائل الاتصالية التي يعتمد عليها السكان في التهنئة بالعيد.

الجدول رقم 22: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم المساعدة المالية للجار في حال عدم قدرته على اقتناء مستلزمات الاحتفال بالأعياد

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	14	2,4
معارض	54	9,3
محايد	354	61,2
موافق	127	22,0
موافق بشدة	29	5,0
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم20

وفقا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 22 فإن أكثر الأسر التزمت الحياد تجاه مساعدتها ماليا للجار في حال عدم قدرته على اقتناء مستلزمات الأعياد، حيث مثلت بما عدده 354 أسرة (61.2%)، بينما وافقت على الفكرة 127 أسرة (22%)، وعارضها 54 أسرة (9.3%)، في حين وافقت بشدة 29 أسرة (5%) وعارضت بشدة 14 أسرة (2.4%) أخرى؛ فالأسرة بالمدينة الجديدة ميدان الدراسة قد تكون متوسطة الدخل، وتوازيا مع غلاء المعيشة ومصاريف شهر رمضان المعظم وثمن الحلويات وملابس الأطفال في عيد الفطر، أو ثمن الأضحية في عيد الأضحى، يصعب من احتمالية مساعدة الجار ماديا، كما أن فترة قيامنا بالبحث إنما هي فترة ما بعد جائحة كورونا مباشرة، وبالتالي فإن تأثير الجائحة الاقتصادي على الأسر موجود لا محالة.

الجدول رقم 23: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بإعانة الجيران في إعداد وتحضير حلويات الأعياد والمناسبات

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	7	1,2
معارض	74	12,8
محايد	363	62,8
موافق	128	22,1
موافق بشدة	6	1,0
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم21

يتوضح من خلال بيانات الجدول رقم 23 أن أكثر الأسرة كانت محايدة تجاه مساعدة الجيران في تحضير وإعداد حلويات الأعياد والمناسبات، وذلك وفقا لما أقرت به 363 أسرة (62.8%)، كما تلتها 128 أسرة (22.1%) وافقت على الفكرة، بينما عارضت ذلك 74 أسرة (12.8%)، وعارضت بشدة 7 أسر (1.2%) أخرى، أما في الأخير فقد وافقت بشدة 6 أسر (1%)؛ فالتزام الحياد تجاه مساعدة الجيران في تحضير وإعداد الحلويات، إنما هو نتاج عدة أسباب، كقلة الإناث في الأسرة الأمر الذي يصعب من احتمالية مساعدة الجار، حيث أن إناث الأسرة بالكاد يستطيعون أن يحضروا حلويات الأسرة، كذلك ما تحتمه الخصوصية الثقافية للمجتمع إذ نجد من يمنع ولا يحبذ تردد زوجته أو ابنته على بيوت الجيران، وكذا احتمالية غياب الزوج عن المنزل كالمتعاقدين في الأسلاك الأمنية، الأمر الذي يجعل الزوجة أو البنت تمتنع عن مساعدة جارتها إلا بحضوره واستشارته.

الجدول رقم 24: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: في الأعياد والمناسبات أقوم يتبادل الحلويات والأطباق التقليدية مع الجيران

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	42	7,3
معارض	64	11,1
محايد	356	61,6
موافق	108	18,7
موافق بشدة	8	1,4
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم22

وفقا لبيانات الجدول رقم 24 أقرت 356 أسرة (61.6%) بحيادها تجاه تبادلها الحلويات والأطباق التقليدية مع الجيران في الأعياد والمناسبات، في حين وافقت على ذلك 108 أسرة (18.7%)، بينما عارضت الفكرة 64 أسرة (11.1%) وعارضت بشدة 42 أسرة (7.3%) أخرى، أما 8 أسر (1.4%) أخرى فقد وافقت بشدة؛ فهذا الحياد تجاه تبادل الحلويات والأطباق بين الجيران في الأعياد والمناسبات، إنما هو إرهاص لمجموعة من الأسباب، لعل أبرزها خوف الجيران من التعرض للسحر المأكول، خاصة وأن هذه الظاهرة منتشرة في مجتمعنا بين ضعاف القلوب والإيمان، فالأسرة تحاول قدر الإمكان تجنب ذلك، وفقا ما تمليه هذه الخصوصية الاجتماعية، خاصة إن كانت الأسرة تضم عدة بنات متزوجات أو مخطوبات، وهي حقيقة نعيشها في مجتمعنا، بالإضافة إلى ما سبق فقد يكون للعامل المادي جانب في ذلك، حيث أن الدخل المحدود للأسرة يدفها لصنع كمية محدودة من الحلويات تكفي للضيوف فقط، وبالتالي استحالة التبادل مع الجيران.

الجدول رقم 25: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقدم الهدايا لأبناء الجيران في الأعياد

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	10	1,7
معارض	70	12,1
محايد	433	74,9
موافق	57	9,9
موافق بشدة	8	1,4
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم23

تبعا لبيانات الجدول رقم 25 التزمت أكثر الأسر المبحوثة الحياد تجاه تقديمها الهدايا لأطفال الجيران في الأعياد، حيث مثلت بـ 433 أسرة (74.9%)، بينما جاءت ثانيا الأسر التي عارضت هذه الفكرة وكانت 70 أسرة (12.1%)، في حين عارضت بشدة 10 أسر (1.7%)، وأخيرا وافقت 8 أسر (1.4%) على الفكرة بشدة؛ وإنه كما سبق الإشارة من قبل، فقد يكون للعامل المادي دور في هذا الحياد تجاه تقديم الهدايا لأطفال الجيران في الأعياد، حيث أن الأسر محدودة الدخل تكافح من أجل التغطية المادية لمستلزمات الأعياد من حلويات وملابس، وكذا مصاريف يوم العيد من هدايا أبنائهم وأبناء أقربائهم إن أمكن، وبالتالي فإن التوفير المادي الذي يسمح بمنح هدايا لأطفال الجيران يعتبر أمرا صعبا بالنسبة لهم.

الجدول رقم 26: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم باستدعاء الجيران أو أحدهم لمأدبة عشاء أو غداء في الأعياد والمناسبات

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	10	1,7
معارض	42	7,3
محايد	421	72,8
موافق	99	17,1
موافق بشدة	6	1,0
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم24

من خلال بيانات الجدول رقم 26 فقد كانت أغلب الأسر محايد تجاه استدعائها أحد الجيران لمأدبة عشاء أو غداء في الأعياد والمناسبات، حيث أقرت 421 أسرة (72.8%) بذلك، بينما وافقت 99 أسرة (17.1%) على الفكرة، في حين عارضت 42 أسرة (7.3%) أخرى، أما 10 أسر (1.7%) أخرى فقد عارضت بشدة، ووافقت بشدة 6 أسر (1%)؛ فكما ذكرنا من قبل فإن الأسر في المدينة الجديدة ميدان الدراسة إنما حيادها تجاه أكل الطعام لدى الجيران، إنما هو نابع من خوفهم من الظاهرة المتفشية في مجتمعنا اليوم، ألا وهي ظاهرة السحر، ومن وافق على تلبية الدعوة والأكل لدى الجيران، فقد يكون الجار من الأقرباء، أو من نفس الأصل الجغرافي، وبالتالي فالجوار بينهم متأصل من عدة سنوات وليس في الحي الجديد فقط.

الجدول رقم 27: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أساعد الجيران في عملية الذبح في عيد الأضحى

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	6	1,0
معارض	53	9,2
محايد	402	69,6
موافق	104	18,0
موافق بشدة	13	2,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم25

يتوضح لنا من خلال بيانات الجول رقم 27 أن الأسر التي التزمت الحياد تجاه مساعدة الجيران في عملية الذبح في عيد الأضحى هي أكثر الأسر، حيث جاءت أولا بما عدده 402 أسرة (69.6%)، أما ثانيا فقد جاءت الأسرة التي وافقت على الفكرة بما عدده 104 أسرة (18%)، بينما عارضت الفكرة 53 أسرة (9.2%) ووافقت بشدة عليها 13 أسرة (2.2%)، وأخيرا أقرت 6 أسر (1%) بمعارضة الفكرة بشدة؛ فالتزام أكثر الأسر الحياد تجاه المساعدة في الذبح في عيد الأضحى، قد يرجع إلى عدة أسباب، كعدم اتقان الذبح والاستعانة دائما بجزار، ناهيك عن ما تتطلبه عملية الذبح من جاهزية بدنية والتي قد تكون مغيبة لدى بعض الجيران جراء الضعف أو العجز أو كبر السن؛ كل هذا دون نسيان عامل قلة الذكور في المنزل والذي يحول دون مساعدة الجيران، وكذا قلة الإناث الذي يحول دون مساعدة الجارة في تنقية وتنظيف الذبيحة.

الجدول رقم 28: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة أفراد الحي في حملات التنظيف

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	3	,5
معارض	9	1,6
محايد	210	36,3
موافق	334	57,8
موافق بشدة	22	3,8
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم26

تبعا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 28 فإن 334 أسرة (57.8%) وافقت على مساعدة أفراد الحي في حملات التنظيف، بينما التزمت 210 أسرة (36.3%) الحياد، في حين وافقت بشدة 22 أسرة (3.8%)، أما 9 أسر (1.6%) أخرى أقرت بمعارتها للفكرة، وفي الأخير عارضت الفكرة بشدة 3 أسر (0.5%)؛ ويفسر هذا بأن التكافل والتضامن الاجتماعي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة لازال قائما، وذلك بناء على ما تمليه العادات والثقافة الاجتماعية الجزائرية، والتي تنبع من روح التضامن الاجتماعي إبان ثورة التحرير، ناهيك عن الوازع الديني الذي يحث على التكافل والتعاون فيما بين المسلمين وكذا حرصة واعتنائه بنظافة البدن والمحيط.

الجدول رقم 29: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة أفراد الحي في حملات التشجير

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	14	2,4
محايد	274	47,4
موافق	278	48,1
موافق بشدة	12	2,1
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم27

يتوضح لنا من خلال بيانات الجدول رقم 29 أن 278 أسرة (48.1%) موافقة على مساعدة أفراد الحي في حملات التشجير، تليها 274 أسرة (47.4%) التزمت الحياد، بينما عارضت الفكرة 14 أسرة (2.4%) ووافقت عليها بشدة 12 أسرة (2.1%)؛ فالمشاركة في حملات التطوع كالتشجير، موجودة لدى سكان المدينة الجديدة، وذلك إنما هو دليل على وجود روح الجماعة لدى سكان الحي، وما تشهده من تعاون وتكافل اجتماعي، خاصة وأنه عادة ما تقام هذه العمليات في إجازات نهاية الأسبوع، وبالتالي فإن غالبية السكان في إجازة هم وأولادهم المتمدرسين، وهو ما يقلل من مهامهم الأساسية داخل الأسرة، الأمر الذي يجعهم يتفرغون لحملة التشجير ولو لساعات قليلة، كما أن حملات التشجير لا تأتي أسبوعيا أو شهريا، فقد تأتي مرة واحدة في السنة، وهو ما لا يكلف السكان العناء الكبير.

الجدول رقم 30: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم في تنظيم وتنسيق وإقامة حملات تطوعية في الحي

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	2	,3
معارض	12	2,1
محايد	245	42,4
موافق	300	51,9
موافق بشدة	19	3,3
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم28

وفقا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 30 فقد جاءت أولا الأسر الموافقة على المساهمة في تنظيم وتنسيق الحملات التطوعية بالحي، حيث مثلت بـ 300 أسرة (51.9%)، في حين كانت 245 أسرة (42.4%) محايدة، أما الأسر التي وافق بشدة على الفكرة فقد كانت 19 أسرة (3.3%)، بينما 12 أسرة (2.1%) عارضت الفكرة، وأسرتان أخريان (0.3%) عارضت الفكرة بشدة؛ ويفسر ذلك بأن التضامن والتكافل الاجتماعي موجود لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة، وموجودة أيضا روح المبادرة والمساهمة في تنظيم الحملات التطوعية، كما أن احتمالية وجود غالبية من السكان تعمل في أسلاك إدارية، يسهل من تنظيم هذه العمليات بحكم تخصصهم، ناهيك عن التسهيلات التي تضعها البلدية تحت تصرفهم، حيث أنهم لا يحتاجون إلا لبعض التسويات الإدارية فقط.

الجدول رقم 31: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم بالإعانة المادية – لوازم تنظيف، حفر، دهن.. – في الحملات التطوعية بالحي

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	7	1,2
معارض	70	12,1
محايد	234	40,5
موافق	223	38,6
موافق بشدة	44	7,6
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم29

فيما يتعلق ببيانات الجدول رقم 31 فإن الحياد تجاه قديم الإعانة المادية في الحملات التطوعية في الحي أقرت به 234 أسرة (40.5%)، بينما وافقت على تقديم الإعانة 223 أسرة (38.6%)، أما 70 أسرة (12.1%) أخرى فقد عارضت فكرة تقديم الإعانة، في حين وافقت بشدة على الفكرة 44 أسرة (7.6%)، وأخيرا أفادت 7 أسر (1.2%) بأنها معارضة بشدة للفكرة؛ فكما أشرنا سابقا، فإن العامل المادي دائما ما كان عائقا أمام الأسر المبحوثة تجاه قيامها بالأفعال الاجتماعية التي سألناهم عنها، فتقديم الإعانة المادية في الحملات التطوعية التزمت الحياد تجاهه نسبة معبّرة، وذلك كما ذكرنا من قبل لعدة أسباب، كمحدودية دخل الأسرة، أو كثرة أفرادها وكثرت الأطفال المتمدرسين، أما من وافقوا على تقديم الإعانة المادية فيحتمل أن تكون حالتهم المادية ميسورة، أو أن سلوك التكافل الاجتماعي متجذر لديهم، بغض النظر عن وضعيتهم المادية، دون نسيان أن الإعانة المادية دائما ما تكون على قدر الاستطاعة، والمساهم فيها ليس مطالب بمبلغ معين، أو تسخير أجهزة معينة.

الجدول رقم 32: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم بالإعانة المالية في الحملات التطوعية بالحي

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	5	,9
معارض	42	7,3
محايد	292	50,5
موافق	218	37,7
موافق بشدة	21	3,6
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم30

بالنسبة للمساهمة في الحملات التطوعية بالحي بالإعانة المالية، فإنه وفقا لبيانات الجدول رقم 32 تلتزم 292 أسرة (50.5%) الحياد، بينما توافق على ذلك 218 أسرة (37.7%)، في حين كانت 42 أسرة (7.3%) معارضة، و 21 أسرة (3.6%) أخرى وافقت بشدة، أما معارضة الفكرة بشدة فقد أقرت به 5 أسر (0.9%)؛ فكما أشرنا في الجدول السابق فإن الأسر المبحوثة وتوازيا مع المخرجات الاقتصادية لأزمة "كورونا"، يحتمل أنها تعاني من الجانب الاقتصادي لها، كمحدودية الدخل، وهو ما يحول بينها وبين المساهمة المالية في الحملات التطوعية بالحي.

الجدول رقم 33: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بحملات إعلانية لفائدة الحملات التطوعية بالحي

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	4	,7
معارض	29	5,0
محايد	289	50,0
موافق	243	42,0
موافق بشدة	13	2,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم31

من خلال البيانات الموضحة في الجدول رقم 33 فقد التزمت 289 أسرة (50%) الحياد تجاه قيامها بحملات إعلانية لفائدة الحملات التطوعية في الحي، بينما وافقت على القيام بحملات إعلانية 273 أسرة (42%)، وعارضت 29 (5%) أخرى، في حين وافقت بشدة 13 أسرة (2.2%)، وعارضت بشدة 4 أسر (0.7%)؛ فالتزام نصف الأسر المبحوثة الحياد يفسر من عدة جوانب، كانشغال أفرادها طيلة أيام الأسبوع بالعمل وارتباطهم المكاني به، وهو ما يغيّبهم عن الحي طيلة هذه الأيام، بالإضافة إلى احتمال قلة الذكور في الأسرة، وهو ما يصعب من مأمورية تنشيط الحملات الإعلانية، كون الذكور هم المعنيون بدرجة أولى، نظرا لكثرة خروجهم من المنزل وتوافدهم على نقاط الالتقاء في الحي، كالمسجد والمقهى والمحلات التجارية.

الجدول رقم 34: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: في حال تطلبت الحملات التطوعية إعانة من البلدية، أشارك أفراد الحي تقدمهم إلى المصالح المعنية للمطالبة بالإعانة

المتغير	التكرار	النسبة
معارض بشدة	4	,7
معارض	16	2,8
محايد	246	42,6
موافق	302	52,2
موافق بشدة	10	1,7
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم32

وافقت 302 أسرة (52.2%) على مشاركة أفراد الحي في حالة تقدمهم للمصالح المعنية قصد المطالبة بإعانة للحملات التطوعية بالحي، وذلك وفقا لبيانات الجدول رقم 34، كما أن 246 أسرة (42.6%) التزمت الحياد، و16 أسرة (2.8%) أخرى عارضت الفكرة، بينما وافقت بشدة على ذلك 10 أسر (1.7%)، في حين أن المعارضة بشدة أقرت بها 4 أسر (0.7%)؛ وموافقة الأسر المبحوثة على هذه الفكرة إنما هو دليل على مدى الاندماج الاجتماعي الذي تشهده أسر المدينة الجديدة ميدان الدراسة، ومدى رغبتها في إحياء وتنشيط الديناميكية الجماعية لساكنة المدينة، وذلك من خلال هذه التفاعلات الاجتماعية التي تطور وتقوى علاقات الجيرة بين السكان، كما أن هذه المشاركة مع الجيران في سبيل إنجاح الحملات التطوعية بالحي، إنما هو تجسيد ودليل على تحلي سكان المدينة بروح المسؤولية تجاه مجتمعها عامة وجيرانها خاصة.

الجدول رقم 35: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة وفاة أحد أفراد الجيران أقوم بواجب العزاء

المتغير	التكرار	النسبة
موافق	413	71,5
موافق بشدة	165	28,5
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم33

تبعا لبيانات الجدول رقم 35 فإن أكثر الأسر المبحوثة موافقة على تقديم العزاء للجار الذي عنده وفاة، حيث أقر بذلك 413 أسرة (71.5%)، كما وافق بشدة على تقديم العزاء 165 أسرة (28.5%)؛ فالعزاء في مجتمعاتنا الإسلامية لا جدال فيه، وبيانات الجدول السابق تبين مدى حرص سكان المدينة الجديدة على تأدية هذا الفعل، والذي يعد واجبا تجاه الجار عملا بقوله صلى الله عليه وسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: {حَقُّ المُسلِمِ علَى المُسلِمِ خَمسٌ: رَدُّ السَّلامِ، وعِيَادَةُ المَرِيضِ، واتِّبَاعُ الجَنَائِزِ، وإِجَابَةُ الدَّعوَةِ، وتَشْمِيتُ العَاطِسِ}[1]، هذا بالإضافة لما لها من أجر عند الله عز وجل، فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: {مَن شَهِدَ الجنازةَ حتى يصليَ عليها فله قيراطٌ، ومن شَهدها حتى تُدفَن كان له قيراطانِ؛ مثلُ الجبلينِ العظيمَينِ}[2]، وهذا جزاء من شهد أية جنازة، فما بالك بجنازة الجار.

[1] محمد بن إسماعيل البخاري، مرجع سابق، مجلد2، ص216.

[2] محمد ناصر الدين الألباني: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد2، مرجع سابق، ص1082.

الجدول رقم 36: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: في حالة وفاة أحد أفراد الجيران، أقوم بطبخ الطعام لأفراد عائلته

المتغير	التكرار	النسبة
محايد	300	51,9
موافق	256	44,3
موافق بشدة	22	3,8
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم34

من خلال بيانات الجدول رقم 36 فإن 300 أسرة (51.9%) من الأسر المبحوثة كانت محايدة تجاه قيامها بطبخ الطعام لأفراد عائلة أحد الجيران في حالة كانت لديهم وفاة، بينما وافقت على الفكرة 256 أسرة (44.3)، ووافقت 22 أسرة (3.8%) أخرى؛ وحياد الأسر في هكذا موقف إنما سببه كما ذكرنا سابقا قد يعود إلى الجانب الاقتصادي للعائلة إن كان محدودا، لكن ورغم ذلك فإن نسبة معبر وقريبة من المحايدة أقرت بالموافقة على طبخ الطعام للجار المنشغل بالجنازة، وهو سلوك معبّر عن مدى تلاحم مجتمع المدينة الجديدة ميدان الدراسة في حالة وجود وفيات بالحي، انطلاقا من الوازع الديني الذي يأمر بذلك.

الجدول رقم 37: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أضع بيتي تحت تصرف عائلة المتوفي من الجيران

المتغير	التكرار	النسبة
محايد	499	86,3
موافق	79	13,7
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم35

وفقا لبيانات الجدول رقم 37 فإن أكثر الأسر المبحوثة التزمت الحياد تجاه وضعها لمنزلها تحث تصر عائلة الجار الذي لديه حالة وفاة، حيث مثلت بـ 499 أسرة (86.3%)، بينما وافقت على الفكرة 79 أسرة (13.7%) أخرى؛ فما سبق إنما يدل على أن الأسر المبحوث قد تتفادى هذا الفعل الاجتماعي، تجنبا على منزلها من الغرباء ممن يتوافدون للتعزية، خاصة إن كان المنزل يحتوي أغراضا ثمينة، كالأموال والمجوهرات، دون إغفال الطابع العمراني للسكنات بالمدينة الجديدة والذي يتسم بضيق المنازل.

الجدول رقم 38: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أساهم بالإعانة المادية للجار صاحب الجنازة

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	5	,9
محايد	142	24,5
موافق	315	54,5
موافق بشدة	116	20,1
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم36

وافقت 315 أسرة (54.5%) على مساعدة الجار الذي لديه جنازة بتقدم الإعانة المادية له، وذلك حسب البيانات الموضحة في الجدول رقم 38، كما كانت 142 أسرة (24.5%) محايدة، في حين وافقت بشدة على الفكرة 116 أسرة (20.1%)، أما من عارض الإعانة المادية فقد كانت 5 أسر (0.9%)؛ وهنا يبرز لنا مدى تكافل مجتمع المدينة الجديدة في حالة وجود وفيات بالحي، خاصة إذا ما ربطنا هذا السؤال بأسئلة سابق متعلقة بالجانب المادي، نجد أن الأسر لا تساهم أو متحفظة تجاه المساهمة في بعض الأفعال الاجتماعية كمساعدة الجار المريض والمساهمة في الحملات التطوعية، على عكس حالة الوفيات، فإن الأسر أقرت بالمساهمة في إعانة أسرة المتوفي ماديا، وهو ما يثبت ويؤكد قداسة حسن الجوار في حالة الوفيات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة.

الجدول رقم 39: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أقوم بمساعدة الجار في تجهيز مراسيم الجنازة (حفر القبر؛ المرافقة في تجهيز وثائق المتوفي، الدفن..)

المتغير	التكرار	النسبة
محايد	153	26,5
موافق	380	65,7
موافق بشدة	45	7,8
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم37

من خلال بيانات الجدول رقم 39 فقد وافقت 380 أسرة (65.7%) على مساعدة الجار في تجهيز مراسيم الجنازة كحفر القبر وحضور عملية الدفن، بينما 153 أسرة (26.5%) كانت محايدة، في حين وافقت بسدة على الفكرة 45 أسرة (7.8%)؛ وكما ذكرنا من قبل فلإن الوازع الديني لدى سكان المدينة الجديدة والذي يجعل من أداء العزاء واجبا عملا بنص الحديث، والفضل الذي يناله من يشهد الجنازة ويصلي

عليها ويحضر دفنها، يجعل من مساعدة الجار في تجهيز مراسيم الجنازة واجب من واجبات الفرد تجاه مجتمعه.

الجدول رقم 40: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أعتني بأطفال الجار في حالة انشغاله بالجنازة

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	16	2,8
محايد	374	64,7
موافق	181	31,3
موافق بشدة	7	1,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم38

حسب البيانات الموضحة في الجدول رقم 40 فإن 374 أسرة (64.7%) التزمت الحياد تجاه الاعتناء بأطفال الجار في حالة انشغاله بالجنازة، بينما وافقت على الفكرة 181 أسرة (31.3%)، أما 16 أسرة (2.8%) أخرى فقد عارضت الفكرة، في حين وافقت عليها بشدة 7 أسر (1.2%)؛ وكما أشرنا من قبل فإن احتمالية عمل المرأة أو قلة الإناث بالمنزل، تجعل من رعاية أطفال الجار المنشغل بالجنازة أمرا صعبا على الأسر المجاورة له، دون نسيان عامل صغر حجم الأسرة حتى وإن كان أفرادها إناثا فقد يكون انشغالهم بأدوارهم الاجتماعية اليومية ومهامهم الأسرية لا يسمح برعاية أطفال الجار المنشغل بالجنازة.

الجدول رقم 41: يبين البيانات المتعلقة بالسؤال: أتردد على منزل الجار بعد الجنازة لمواساته والتخفيف عنه

المتغير	التكرار	النسبة
معارض	6	1,0
محايد	131	22,7
موافق	405	70,1
موافق بشدة	36	6,2
المجموع	578	100,0

المصدر: استمارة البحث سؤال رقم39

وفقا للبيانات الموضحة في الجدول رقم 41 فإن 405 أسرة (70.1%) موافقة على زيارة الجار بعد الجنازة قصد التخفيف عنه ومواساته، بينما التزمت الحياد 131 أسرة (22.7%)، في حين وافقت بشدة على الفكرة 36 أسرة (6.2%)، أم 6 أسر (1%) أخرى فقد أقرت بالمعارضة؛ وعليه فإننا نفسر ما سبق

بوجود علاقات جيرة حسنة بين الأسر المبحوثة وجيرانها في هكذا مواقف، يسودها التكافل والتآزر فيما بينهم من أجل مواساة الجار صاحب الجنازة والتخفيف عنه، وإشعاره بالسند الاجتماعي عملا بقوله صلى الله عليه وسلم: { مَثَلُ المُؤمنِينَ في تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وتَعاطُفِهِمْ، مَثَلُ الجَسدِ. إذَا اشْتَكَى مِنهُ عُضوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالحُمَّى}.[1]

3 اختبار فرضيات الدراسة:

1.3 الفرضية الأولى:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم تفكيك هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

1.1.3 الفرضية الفرعية الأولى:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

الجدول رقم 42: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الأول عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

عيادة المريض لدى سكان المدينة الجديدة تبعًا لعدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-3]	3,3209	,45319	11,795	,01
[4-6]	3,5253	,41739		
[7-9]	3,7403	,40161		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين لنا أن مستوي الدلالة هو 0.01، وهي قيمة أقل من 0.05، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها معبرة إحصائيا، وبالتالي هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة المريض لدى الجيران عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.

[1] مسلم بن الحجّاج القُشَيْرِيّ النَّيسَابُورِيّ، مرجع سابق، ص-ص1999-2000.

ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons (scheffe)**

الجدول رقم 43: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe)

عيادة المريض لدى سكان المدينة الجديدة تبعا لعدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
[1-3] ----- [4-6]	,20442*	,001
[1-3] ----- [7-9]	,41938*	,000
[4-6]------ [7-9]	,21496*	,018

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتوضح لنا أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في عيادة المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة تبعا لعدد أفراد الأسرة يعود للفرق بين الفئة الأكبر (من 7 إلى 9 أفراد) والفئات الأخرى بفارق معنوي 0.41938 على الفئة العمرية (من 1 إلى 3 أفراد)، وفارق معنوي 0.21496 على الفئة (من 4 إلى 6 أفراد) حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.000 – 0.018) على التوالي أقل من 0.05.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

وبهذا يتبين لنا أن حجم الأسرة له تأثير على حسن الجوار لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة، حيث أن الأسرة كلما كان عدد أفرادها أكبر كلما زادت احتمالية تشكيلها لعلاقات جيرة حسنة مع جيرانها في الحي، فكثرة الأفراد في الأسرة تتيح لها التفاعل على نطاق أوسع في الحي، فقد يكون الابن صديقا لثلاثة أو أربعة من أبناء الجيران، وقد يكون علاقة صداقة مع أبناء الجيران في عمارة أخرى أو في حي آخر غير الحي الذي يقطن فيه، وبالتالي يتيح للأسرة إمكانية تكوين علاقة جيرة مع أسرة هؤلاء الأصدقاء؛ وكذلك البنت فقد تكون علاقات صداقة مع بنات الجيران وبنات الحي وحتى بنات حي آخر من خلال إمكانية التعرف عليهم في المدرسة أو الجامعة أو مكان العمل، وقس على ذلك إن كان عدد أفراد الأسرة كبير، دون نسيان العلاقات التي تكونها الأمهات والآباء والأجداد إن كانوا مقيمين مع الأسرة، وبالتالي فإن مرض أحد الجيران في هذه الحالة يصبح بمثابة مرض أحد الأقرباء، لأنه قد يكون صاحب الابن أو أحد أفراد عائلته، وقد يكون صاحبة البنت أو أحد أفراد عائلتها وهكذا، كما أن كبر حجم الأسرة في هذه الحالية يخوّل لها ممارسة هذا الفعل الاجتماعي والمتمثل في عيادة الجار المريض، وذلك من خلال تقسيم الأدوار

بين أفرادها، حيث أن عيادة المريض في المستشفى يتكفل بها من هو في إجازة أو من هو في حالة عمل لحسابه الخاص، لأن العاملين في الأسلاك الأخرى توقيت عملهم لا يسمح لهم بالتواجد وقت الزيارات في المستشفيات، وإن كان المريض أنثى فإن الإناث هم المكلفون بزيارتها، وكذلك الأمر بالنسبة للجار المريض المتواجد بالبيت، فإن زياته تكون من طرف الذكور إن كان ذكرا ومن طرف الإناث إن كان أنثى؛ وعلى العكس من هذا فإن الأسرة التي عدد أفرادها قليل، تقل احتمالية تكوينها لعلاقات جيرة مع جيرانها وسكان الحي، حيث يقل تفاعلها مع أفراد مجتمعها، فتقل احتمالية تشكيل أفرادها لصداقات مع أبناء الجيران وبناتهم، خاصة إذا كانت أفراد الأسرة كبارا في السن، فإنهم عندها غالبا ما يرتبطون بالعمل وبالتالي قد يتغيبون طيلة اليوم عن المنزل، على عكس الأبناء الصغار فإنهم وإن كانوا قلّة يتيحون للأسرة التعرفة على جار أو أكثر من خلال الصداقة التي يكونونها مع أبنائهم في إطار جماعة الرفاق أو جماعة اللعب، وبالتالي فإن مرض أحد الجيران في هذه الحالة لا يعني للأسرة شيئا، بل يمكن أن لا تسمع الأسرة بمرضه أصلا، نظرا لقلة تفاعلها مع مجتمعها ومحيطها.

2.1.3 الفرضية الفرعية الثانية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

الجدول رقم 44: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الأول عن طريق اختبار ت

هل الجد والجدة يقيمان	التكرار	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة ت	مستوى
نعم	68	3,6681	,42782	576	3,169	,002
لا	510	3,4941	,42480			

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية**

نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.

كما ويتبين لنا من البيانات ذاتها أن الفروق لصالح إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة، وهو ما يفسر بأن إقامة الجد والجدة مع الأسرة له تأثير في تكوينها لعلاقات جيرة حسنة مع جيرانها في العمارة أو الحي، وذلك من خلال المكانة التي يحظى بها الأجداد داخل الأسرة، والأدوار المنوطة بهم، والمتمثلة في الضبط الاجتماعي لأفراد الأسرة، ونصحهم وإرشادهم، الأمر الذي يجعل من الأجداد حريصين على زيارة الجار المريض، بل يمكن أن يكون هذا الفعل الاجتماعي لدى بعض الأجداد بمثابة الواجب، وهو الصحيح لأن ذلك من حقوق الجار على جاره تبعا لنص الحديث، كل هذا توازيا مع طبيعة نشأتهم وحياتهم المبينة على التكافل والتعاون والتضامن، خاصة إن كان أصلهم الجغرافي هو الريف، الأمر الذي يجعل من عيادة الجار المريض سواء في المستشفى أو المنزل أمرا مقدسا، وتخلف أفراد الأسرة عن أداء هذا الواجب يعد بمثابة العصيان لأوامر الأجداد وإساءة للجار.

3.1.3 الفرضية الفرعية الثالثة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

الجدول رقم 45: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الأول عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة تبعًا لمدة الإقامة بالحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-2[	3,5439	,43229	1,788	,148
[2-3[	3,5273	,41480		
[3-4[	3,4593	,45181		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة

إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

فمن خلال نتائج الفرضية نستنتج أن مدة إقامة الأسرة بالحي ليس له علاقة بتوجهها نحو عيادة الجار المريض، فقد تكون الأسرة مقيمة بالحي منذ أكثر من 3 سنوات لكنها منعزلة عن محيطها الاجتماعي ولم تكون علاقات اجتماعية مع أفراده، في حين أسرة أخرى مقيمة في الحي منذ مدة أقل من سابقتها، قد تكوّن علاقات اجتماعية مع أفراد الحي والجيران، فالأمر هنا يرجع إلى الجوانب النفسية والسلوكية للأفراد، فهو من يحدد المدة اللازم لاندماج الأفراد اجتماعيا من عدمه.

2.3 الفرضية الثانية:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم تفكيك هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

1.2.3 الفرضية الفرعية الأولى:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

الجدول رقم 46: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الثاني عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة تبعًا لعدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-3]	3,2923	,64215	5,538	,004
[4-6]	3,4795	,53771		
[7-9]	3,6566	,33056		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين لنا أن مستوي الدلالة هو 0.004، وهي قيمة أقل من 0.05، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها معبرة إحصائيا، وبالتالي هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى الجيران عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.

ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons (scheffe)**

الجدول رقم 47: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe)

مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة تبعا لعدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
[1-3] ----- [4-6]	,18721*	,033
[1-3] ----- [7-9]	,36426*	,007
[4-6]------ [7-9]	,17705	,192

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتوضح لنا أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة تبعا لعدد أفراد الأسرة، يعود للفرق بين الفئة الأكبر (من 7 إلى 9 أفراد) والفئة (من 1 إلى 3 أفراد) بفارق معنوي 0.36426، حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.007) أقل من 0.05.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

فحجم الأسرة من خلال النتائج السابقة يتبين أن له دور في مساعدتها للجار في إقامته أفراحه، فكلما كان عدد أفراد الأسرة أكبر كلما زادت احتمالية مساعدة أفرادها للجار وقت الافراح، حيث تتقاسم الأسرة الأدوار الاجتماعية بسلالة دون تأثر ذلك بمساعدة الجار، فمثلا تواجد الأب في العمل والأم في المنزل لا يمنع من مساعدة الجار من طرف أحد الأبناء أو البنات إن كانوا كثر؛ على عكس الأسرة قليلة الأفراد، فإنه لا يتسنى لها فعل ذلك؛ كذلك فيما يتعلق بعلاقة الجيرة في حد ذاتها، فإن الأسرة كبيرة الحجم لها احتمالية تكوين علاقات جيرة أكثر من الأسرة صغيرة الحجم، وذلك من خلال تفاعل أفرادها على نطاق أوسع في المجتمع، فتجد لدى أفرادها علاقات صداقة ورفقة مع أفراد الجيران في العمارة وحتى في الحي أو الأحياء الأخرى، على عكس أفراد الأسرة صغيرة الحجم.

2.2.3 الفرضية الفرعية الثانية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

الجدول رقم 48: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الثاني عن طريق اختبار ت

هل الجد والجدة يقيمان	التكرار	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة ت	مستوى
نعم	68	3,6029	,53021	576	2,170	,030
لا	510	3,4507	,54538			

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

كما يتبين لنا من البيانات ذاتها أن الفروق لصالح إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة، وهو ما يفسر بأن إقامة الجد والجدة مع الأسرة، له دور في مساعدة الجار على إقامته أفراحه، وذلك من خلال ما يتمتع به الأجداد من روح التضامن والتعاون التي نشأوا عليها، هذا توازيا مع مكانتهم الاجتماعية لدى الاسرة، والتي تخول لهم مجموعة من الأدوار على غرار النصح والإرشاد لأعضاء الأسرة وحتى الأمر، وبالتالي مساعدة الجار في هكذا مواقف قد ترتقى إلى مرتبة الواجب لدى الأجداد، الأمر الذي يجعلهم يحفزون أفراد الأسرة على ممارسة هذا الفعل الاجتماعي مع جيرانهم، وأنّ أي تفريط فيه أو تقصير يعد إساءة للجار وإخلال بحسن الجوار، على عكس الأسرة النووية التي لا تضم الأجداد، فقد يكون أفرادها ممن نشأوا في المدينة على السلوكيات والممارسات الحضرية التي تتسم بالتنظيم وتقسيم العمل والتخصص، وبالتالي تنمية روح الفردية، والتي تقلل من سنبة مشاركة الجار أفراحه ومساعدته فيها، من خلال اعتبارها أمور شخصية لا دخل لهم فيها.

3.2.3 الفرضية الفرعية الثالثة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

الجدول رقم 49: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الثاني عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة تبعًا لمدة الإقامة بالحي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
]1-2[	3,5138	,57963	1,579	,193
]2-3[	3,4851	,50678		
]3-4[	3,3935	,59707		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

فمن خلال نتائج الفرضية نستنتج أن مدة إقامة الأسرة بالحي ليس له علاقة بتوجهها نحو مساعدة الجار في إقامة الأفراح، فقد تكون الأسرة مقيمة بالحي منذ أكثر من 3 سنوات لكنها منعزلة عن محيطها الاجتماعي ولم تكون علاقات اجتماعية مع أفراده، وبالتالي فإن إقامة الجار للأفراح قد لا يعني شيئا بالنسبة للأسرة، ولن يلبيَّ أفرادها دعوة الجار في الأفراح، ناهيك عن مساعدته في ترتيب التجهيزات؛ وعلى العكس من ذلك نجد أسرة أخرى مقيمة في الحي منذ مدة أقل من سابقتها، قد تكون علاقات اجتماعية مع أفراد الحي والجيران، وبالتالي فإن أفراح الجار قد تكون أفراح أحد جماعة الرفاق أو إخوته، وهو ما يستلزم

مساعدته في إقامة هذه الأفراح، فالأمر هنا يرجع إلى الجوانب النفسية والسلوكية للأفراد، فهو من يحدد المدة اللازم لاندماج الأفراد اجتماعيا من عدمه.

3.3 الفرضية الثالثة:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

وقد تم تفكيك هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

1.3.3 الفرضية الفرعية الأولى:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

الجدول رقم 50: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-3]	2,9275	,59768	5,455	,005
[4-6]	3,1348	,54547		
[7-9]	3,2727	,49146		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين لنا أن مستوي الدلالة هو 0.005، وهي قيمة أقل من 0.05، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها معبرة إحصائيا، وبالتالي هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى الجيران عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.

ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons (scheffe)**

الجدول رقم 51: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية (Multiple Comparisons (scheffe

ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة تبعا لعدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
[1-3] ----- [4-6]	,20735*	,017
[1-3] ----- [7-9]	,34525*	,014
[4-6]------ [7-9]	,13791	,378

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتوضح لنا أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة تبعا لعدد أفراد الأسرة يعود للفرق بين الفئة الأكبر (من 7 إلى 9 أفراد) والفئة (من 1 إلى 3 أفراد) بفارق معنوي 0.34525، حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.014) أقل من 0.05.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

فحجم الأسرة يتيح لأعضائها فرصة الالتقاء بالجيران وتهنئتهم بالأعياد، فقد يكون ذلك في المسجد أو المحلات التجارية أو المقاهي، أو حدائق تسلية الأطفال ومحلات التصوير، وإن لم يلتقي أحد أفراد الأسرة بأحد الجيران، فيحتمل أن يلتقيه أحد آخر من أفراد الأسرة نفسها، دون نسيان احتمالية كثرة الإناث في الأسرة، الأمر الذي يسمح لإحداهن بزيارة الجارات وتهنئتهن بالعيد؛ وعلى العكس من ذلك نجد الأسرة صغير الحجم، ذات تواصل محدود مع جيران، ولا يخرج عن نطاق المعرفة الشخصية كالرفاق والأصدقاء، وصغر حجمها يجعل منطقة تفاعلها في الحي أضيق.

2.3.3 الفرضية الفرعية الثانية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

الجدول رقم 52: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق اختبار ت

هل الجد والجدة يقيمان	التكرار	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة	مستوى
نعم	68	3,1492	,63093	576	,473	,637
لا	510	3,1154	,54224			

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

فيتبين لنا من خلال هذه النتائج أن إقامة الجد والجدة مع الأسرة ليس لها علاقة بممارسة سلوكيات إيجابية في الأعياد والمناسبات لدى أفراد الأسرة، فممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات قد يمارسها أفراد أسرة لا تحتوي جد وجدة، حيث قد يمتلك أفرادها قيما إنسانية وخاصة دينية منها، تجعلهم أفرادا يقدِّرون ويعرفون قيمة ومكانة الجار في دينهم وحياتهم الاجتماعية، تدفعهم لمشاركة جيرانهم فرحة الأعياد والمناسبات، ومساعدتهم في تجهيز لوازمها، كتحضير الحلويات، والمساعدة في ذبح الأضحية في عيد الأضحى؛ وبخلاف ذلك فقد يقيم الجد والجدة مع الأسرة لكن الحالة الصحية لهما كضعف البصر أو نقص السمع أو صعوبة المشي والتحرك، يغيِّب أدوارهم الاجتماعية المعتادة والمتمثلة في الضبط الاجتماعي لأفراد الأسرة، كضبط أفعال أفرادها من خلال النصح والتوجيه والإرشاد وحتى الأمر، وبالتالي إن كان أفراد الأسرة منعزلين عن جيرانهم في الأعياد والمناسبات، فإن الأجداد هنا ليس لهم أي تأثير وقدرة على تغيير ذلك.

3.3.3 الفرضية الفرعية الثالثة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

الجدول رقم 53: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-2[	3,1376	,60513	,555	,645
[2-3[	3,1239	,54094		
[3-4[	3,0913	,54079		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

فمن خلال نتائج الفرضية يتوضح لنا أن مدة إقامة الأسرة بالحي ليس له علاقة بتوجهها نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات، فقد تكون الأسرة حديثة الإقام بالحي لكن تتكون من أفراد سريعي الاندماج في مجتمعهم بناءً على جوانبهم الشخصية والنفسية التي تسمح بذلك، حيث يكونون جماعة رفاق بسرعة، وكذا بالنسبة للآباء والأمهات، فقد يكونون علاقات صداقة مع جيرانهم سواء في العمارة أو الحي بطريقة سريعة، وهو ما يجعلهم يمارسون سلوكيات العيد المتعارف عليها مع جيرانهم، كالتهنئة بالعيد وتبادل الزيارات؛ وعلى العكس من ذلك فقد تكون الأسرة مقيمة بالحي فترة أطول لكن أفرادها

منعزلين ومنطوين على أنفسهم، وبالتالي فإن ذلك لا يسمح لهم بتكوين علاقات اجتماعية مع جيرانهم أفراد الحي، وهو ما يجعلهم في الأعياد والمناسبات لا يتواصلون إلا بالأقارب أو الأصدقاء القدامى، أي أصدقاء الأصل الجغرافي؛ لذا فإنه حسب نتائج الجدول السابق فإن معاملة الجيران بالحسنى في الأعياد والمناسبات إنما هو مرتبط بدرجة اندماج الأسر في مجتمعها تبعا للخصائص النفسية لأفرادها ومدة الإقامة بالحي ليس لها تأثير في ذلك.

4.3.3 الفرضية الفرعية الرابعة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.**

الجدول رقم 54: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المتعلقة بالفرض الثالث عن طريق اختبار ت

هل تستخدم مواقع التواصل	التكرار	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة ت	مستوى
نعم	532	3,1173	,55151	576	-,300	,764
لا	46	3,1429	,57459			

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي.**

فالنتائج الموضحة مسبقا، تبين لنا أن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي ليس له تأثير على تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات، كالتهنئة بالعيد، حيث كما أشرنا من قبل يمكن لأفراد الأسرة أن يلتقوا

بجيرانهم في عدة مناطق بالحي، بدءا من المسجد بعد تأدية صلاة العيد، وكذا صالونات التصوير عند الخروج بالأطفال، دون نسيان حدائق التسلية والمقاهي ومداخل العمارات، وكذا حتى تبادل الزيارات في البيوت حيث أقرت بذلك (40.7%)، وبالتالي فإن سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة لا يعتمدون على مواقع التواصل الاجتماعي كوسيلة اتصالية أساسية في تهنئتهم لجيرانهم في الأعياد والمناسبات.

4.3 الفرضية الرابعة:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05

وقد تم مفصلة هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

1.4.3 الفرضية الفرعية الأولى:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

الجدول رقم 55: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الرابع عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة تبعًا لعدد أفراد الأسرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-3]	3,3011	,58419	5,864	,003
[4-6]	3,4890	,53751		
[7-9]	3,6840	,58549		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين لنا أن مستوي الدلالة هو 0.003، وهي قيمة أقل من 0.05، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها معبرة إحصائيا، وبالتالي هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى الجيران عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.

ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons (scheffe)**

الجدول رقم 56: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe)

المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة تبعا لعدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
[1-3] ----- [4-6]	,18789*	,034
[1-3] ----- [7-9]	,38288*	,005
[4-6]------ [7-9]	,19499	,140

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتوضح لنا أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة تبعا لعدد أفراد الأسرة يعود للفرق بين الفئة الأكبر (من 7 إلى 9 أفراد) والفئة (من 1 إلى 3 أفراد) بفارق معنوي 0.34525، حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.014) أقل من 0.05.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

فكبر حجم الأسرة، يسمح لها بتقسيم الأدوار الاجتماعية على أفرادها، والتي من بينها المشاركة في الحملات التطوعية بالحي، حيث لا يؤثر ذلك على بقية الوظائف الأسرية الأساسية، كالعناية بالأطفال ومرافقتهم للمدارس، وكذا الذهاب للعمل، حيث أن المشارك في الحملات التطوعية متفرغ لذلك، كوجوده مثلا في حالة إجازة من العمل أو أنه متقاعد، دون نسيان أن الحملات التطوعية عادة ما تكون في إجازات نهاية الأسبوع؛ وعلى العكس من ذلك فإن الأسرة صغيرة الحجم، يجعل من أفرادها منشغلين بالوظائف الأسرية المنوطة لهم، وبالكاد يستطيعون إنجازها في الوقت المناسب، وهو ما يعب من إمكانية مشاركتهم في الحملات التطوعية.

2.4.3 الفرضية الفرعية الثانية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

الجدول رقم 57: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الرابع عن طريق اختبار ت

هل الجد والجدة يقيمان	التكرار	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة ت	مستوى
نعم	68	3,6071	,59102	576	2,050	,041
لا	510	3,4619	,54290			

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.

كما يتبين لنا من البيانات ذاتها أن الفروق لصالح إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة، وهو ما يفسر بأن للجد والجدة تأثير على أفراد الأسرة في ما يخص مشاركتهم في الحملات التطوعية، خاصة إذا ما نظرنا إلى خلفيتهم الاجتماعية والثقافية، المبينة على روح التعاون والتضامن والتكافل الاجتماعي، والتي ورثوها من البيئة الاجتماعية إبان الاستعمار وخلال ثورة التحرير وحتى بعد الاستقلال، والتي تميزن بتلاحم وتكاتف وتعاون أفراد المجتمع الجزائري من أجل نيل الاستقلال والنهوض البلاد، كل هذه الظروف جعلت من الأجداد يقدسون مثل هذه السلوكيات، ويدرجونها ضمن الواجبات تجاه المجتمع والوطن، وهو الأمر الذي يجعلهم عنصر مؤثر ومحفز داخل الأسرة تجاه مشاركة أفرادها في الحملات التطوعية بالحي؛ وعلى العكس من ذلك فإن الأسر التي تضم الأجداد، قد تشهد عزوفا عن المشاركة في الحملات التطوعية بالحي، نظرا للتنشئة الاجتماعية لأفراد والتي بنيت في بيئة حضرية تعتمد على التخصص وتقسيم العمل، وتشجع روح الفردية.

3.4.3 الفرضية الفرعية الثالثة:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

الجدول رقم 58: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة المتعلقة بالفرض الرابع عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة تبعًا لمدة الإقامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-2[	3,5570	,57438	2,115	,097
[2-3[	3,4788	,52785		
[3-4[	3,4147	,57425		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو المساهمة في الحملات التطوعية بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى مدة الإقامة بالحي.**

فحسب نتائج الفرضية يتبين لنا أن مدة إقامة الأسرة بالحي ليس له علاقة بمساهمة أفرادها في الحملات التطوعية بالحي، فقد تكون الأسرة مقيمة بالحي منذ فترة قصيرة لكن أفرادها يتحلون بروح تشاركية ، يغلب عليها التعاون، توفر لهم سرعة فالاندماج الاجتماعي، وبالتالي موافقهم على المشاركة في الحملات التطوعية بالحي؛ وعلى العكس من ذلك فقد تكون الأسرة منعزلة عن مجتمعها بالرغم من طول مدة إقامتها في الحي، وذلك كون أفرادها منعزلين اجتماعيا، وذوي شخصيات انطوائية، تصعّب من اندماجهم الاجتماعي، الأمر الذي يجعلهم يتجنبون المشاركة في الحملات التطوعية بالحي، حيث قد يصل بهم الأمر وفقا لانطوائهم إلى احتمالية عدم علمهم بهذه الحملات من أصلها.

5.3 الفرضية الخامسة:

هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

وقد تم مفصلة هذه الفرضية إلى فرضيات فرعية كمايلي:

1.5.3 الفرضية الفرعية الأولى:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

الجدول رقم 59: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بالفرض الخامس عن طريق تحليل التباين الأحادي ANOVA

ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ف	مستوى الدلالة
[1-3]	3,6154	,41027	6,001	,003
[4-6]	3,7443	,36946		
[7-9]	3,8831	,39034		

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، يتبين لنا أن مستوي الدلالة هو 0.003، وهي قيمة أقل من 0.05، وعليه فإن النتائج المتحصل عليها معبرة إحصائيا، وبالتالي هناك فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى الجيران عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.

ولمعرفة سبب الفروقات تم اختبار المقارنات البعدية **Multiple Comparisons (scheffe)**

الجدول رقم 60: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار المقارنات البعدية Multiple Comparisons (scheffe)

ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة تبعا لعدد أفراد الأسرة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة
[1-3] ----- [4-6]	,12896*	,035
[1-3] ----- [7-9]	,26773*	,004
[4-6]------ [7-9]	,13877	,122

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

ومن خلال بيانات الجدول السابق يتوضح لنا أن سبب الفروق الدالة إحصائيا في ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة تبعا لعدد أفراد الأسرة يعود للفرق بين الفئة الأكبر (من 7 إلى 9 أفراد) والفئة (من 1 إلى 3 أفراد) بفارق معنوي 0.26773، حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.004) أقل من 0.05.

وعليه فإنه مما سبق من النتائج نقبل الفرض البحثي القائل بـ: **وجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى حجم الأسرة.**

فحجم الأسرة الكبير، يساعد أفرادها على ممارسة عدة أفعال اجتماعية متعلقة بواجبات العزاء، إذ أن انشغال أحد أفرادها بالعمل أو بمهام منزلية أو رعاية الأطفال، لا يمنع فردا أخرا من مساعدة الجار في لإقامة مراسيم الجنازة، كترتيب وثائق المتوفي، والمشاركة في حفر القبر، وحضور عملية الدفن، على عكس الأسرة صغيرة الحجم، فإن انشغال أفرادها بالوظائف الأسرية داخل المنزل، والعمل خارج المنزل، يصعب عليهم إمكانية مساعدة الجار في حال كانت لده وفاة، ويقتصر فعلهم على تقديم واجب العزاء.

2.5.3 الفرضية الفرعية الثانية:

- **توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

الجدول رقم 61: يبين البيانات المتعلقة بـ: نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بالفرض الخامس عن طريق اختبار ت

هل الجد والجدة يقيمان	التكرار	المتوسط	الانحراف	درجة	قيمة ت	مستوى
نعم	68	3,8193	,40678	576	1,895	,059
لا	510	3,7269	,37381			

المصدر: مخرجات المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

يتوضح لنا من خلال النتائج الموضحة في الدول السابق يتوضح لنا أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.

وعليه فإننا نرفض الفرض البحثي القائل بوجود فروق ذات دلالة إحصائية نحو تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة، ونقبل الفرض البديل القائل بـ: **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية نحو ممارسة سلوكيات إيجابية مع الجيران في حالة وجود وفاة لدى سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة عند مستوى دلالة 0.05 يعزى إلى إقامة الجد أو الجدة مع الأسرة.**

فكما هو مشهود في مجتمعاتنا الإسلامية، فإن الوقوف مع الجار في حالة وجود وفاة لديه، من الأمور الواجبة كونها مستمدة بشكل أساسي ورئيسي من الوازع الديني الذي يحث على ذلك، وبالتالي فإن تواجد الأجداد في الأسرة لا يؤثر على سلوكياتها وتواجّهاتها تجاه جيرانها في حالة الوفيات، كونها كما ذكرنا من قبل تستمد تلك الروح المبادرة للمساعدة والمؤازرة من الدين الإسلامي.

6.3 مناقشة الفرضيات في ظل الدراسات السابقة:

تتعبر الدراسات السابقة والمشابهة في البحوث السوسيولوجية هي الطريق المضيء للباحث حتى يكون له القدرة على الالمام بجميع جوانب الموضوع والتطرق الى النقاط التي اغفلتها الدراسات السابقة في نفس الموضوع باعتبار عمل التراكمية المعرفية في العلم فان الباحث يسعى جاهدا ربط نتائج الدراسة الحالية بالدراسات السابقة من اجل البرهنة والتبرير العلمي والمنهجي.

وفي دراستنا الحالية فقد توصلنا إلى أن إقامة الأجداد مع الأسرة يساهم في تنشيط روح التعاون لدينا ويقوي علاقة الجيرة من خلال التأثير على أفراد الأسرة إما بالنصح والتوجيه والإرشاد أو الأمر، وهو ما يتوافق مع دراسة **نورية سوالمية** حول الرابط الاجتماعي الحضري، حيث أكدت نتائج دراستها أن رابطة الجيرة تقوى لدى الأسر الممتدة منها لدى الأسر النووية، كما أن رابطة الجيرة لدي سكان المدينة الجديدة ميدان دراستنا تقوى لوجود العامل الديني الذي يساهم بنسبة كبيرة في التنشئة الاجتماعية للأفراد وتكوين شخصيتهم، حيث لمسنا تأثيره خاصة في حالة الوفيات، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسة **نورية سوالمية** أيضا، حين أكدت أن علاقات الجيرة لازالت قائمة في مجتمع دراستها نظرا للعامل الديني.

أما فيما يخص تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على علاقات الجيرة، فقد كانت نتائج الدراسة تشير إلى عدم تأثيرها على تهنئة الجيران بعضهم البعض في الأعياد والمناسبات، حيث تتوفر إمكانية التقائهم في نقاط الالتقاء في الحي وعلى رأسهم المسجد، ومداخل العمارات؛ وعلى عكس ذلك فإن دراسة **أمينة كرابية** حول طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري جاءت نتائجها أن مواقع التواصل الاجتماعي أنقصت من الروابط الاجتماعية الفعلية، وأصبحت بديلا يجنب الافراد اللقاءات الاجتماعية المباشرة.

وفيما يتعلق بتأثير مدة الإقامة بالحي على علاقات الجيرة، فقد توصلت دراستنا إلى علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ميدان الدراسة لا تتأثر بمدة إقامة الأسر بها، إذا يمكن لأسر حديثة الإقامة بالحي أن تكون علاقات اجتماعية وصداقة وجيرة في هذه المدة القصيرة بناء على شخصية أفرادها وسلوكياتهم الاجتماعية، دون إغفال حجم الأسرة إن كان كبيرا وكذا وجود الأجداد معها الذين بدورهم يشجعون على كل فعل اجتماعي تعاوني وتشاركي؛ وعلى العكس من ذلك فإن دراسة **نورية سوالمية** والتي توصلت إلى أن طول المدة السكنية بين الجيران، له أثر كبير في تكوين علاقات جيرة.

كما أن دراستنا الحالية توصلت إلى أن التضامن والتعاون بين سكان المدينة الجديدة ميدان الدراسة، لازال قائما، وذلك من خلال إقرار الأسر المبحوثة بموافقتها على المشاركة في الحملات التطوعية بالحي وهو ما يقوي علاقات الجيرة لديهم، وهو ما يتوافق مع دراسة **رشيد السعيد** حول "جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة"[1] حيث أكدت النتائج وجود تضامن وتعاون بين السكان وجمعيات الحي في حل بعض المشاكل المشتركة؛ وعلى العكس من ذلك توصلت دراسة **هداجي أحمد** و**بوزيد علي** حول "تغير العلاقات الاجتماعية للأسرة الحضرية" إلى وجود ضعف في التضامن والتعاون بين الجيران المبحوثين، وهو ما أدى إلى ضعف علاقات الجوار حتى أضحت أغلبها مصلحية وسطحية بسيطة.

7.3 مناقشة الفرضيات في ظل النظريات السوسيولوجية:

إن تطرقنا الى جملة من النظريات السوسيولوجية التي تناقش موضوع دراستنا بكل متغيراته وأبعاده، يمنحنا تصورا سوسيولوجيا يمكن من خلاله فهم الظاهرة المدروسة، وبهذا فإننا بالرجوع إلى نتائج الدراسة نجد أن حجم إقامة الجد والجدة مع الأسرة يؤثر على علاقات الجيرة، وذلك من خلال القيم التي يحملها الأجداد معهم ، كقيم التعاون والتضامن والتكافل الاجتماعي، والتي نشأوا عليها منذ صغرها في إطار واقع اجتماعي معين، والتي يقومون بتمريرها لأفراد الأسرة، هو ما أثر على سلوكياتهم تجاه جيرانهم في حالة المرض، وكذا في حالة الأفراح والأعياد والمناسبات، كما أثرت على توجهاتهم نحو المشاركة في الحملات التطوعية بالحي، وبالتالي فإن هذه النتيجة تتوافق مع ما جاءت به النظرية القيمية والتي تؤكد بأن للقيم تأثير على مختلف الأنساق الحضرية، حيث اعتبر "ماكس فير" أن قيم الانسان الاجتماعية إنما هي متغير مستقل والبناء الاجتماعي متغير تابع، وكل الأنشطة الممارسة في المدينة إنما تحمل في طياتها طابعا قيميا، كما يؤكد "فون جرونبوم" على أن القيم الدينية في المدن الإسلامية التقليدية تهيم على مختلف الأنشطة في الحياة الحضرية وذلك من خلال تأثرها بالأساس من إقامة الصلوات وصيام شهر رمضان، وهو ما

[1] السعيد رشيدي: جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد9، العدد2، جامعة سطيف2، الجزائر، 2012، ص-ص78-87.

لمسناه من خلال غلبة الطابع الديني على سلوكيات سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في حالة وجود وفيات في الحي، وكذا في حالة مرض الجار، وذلك عملا بأمر النبي صلى الله عليه وسلم الذي أوصى بعيادة الجار إذا مرض، واتباع جنازته أو جنازة أهله.

أما بالنسبة لتأثير حجم الأسرة على علاقات الجيرة لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، فقد تبين من خلال نتائج الدراسة أن الأسر كبيرة الحجم تزداد لديها نسبة الاندماج الاجتماعي وتكوينها لعلاقات اجتماعية، وهو ما يقوي من علاقات الجيرة بينها وبين جيرانها، نظرا لتبادل المهام والأدوار الاجتماعية بين أفرادها والتي من بينها ما هو متعلق بتكوين علاقة الجيرة كعيادة الجار المريض ومساعدة الجار في أفراحه وأتراحه، وهذا ما لا نجده لدى الاسر صغيرة الحجم، وبالتالي فإن هذه النتائج تثبت عكس ما جاءت به نظرية الثقافة الحضرية بقيادة **لويس ويرث** حيث تؤكد هذه النظرية على أن نمو المدينة وزيادة كثافة سكانها يقلل من الروابط بين السكان وتقسيم العمل والمهام والأدوار يؤدي إلى اختفاء روح المودة والروح العالية لدى ساكني المدينة.

وفيما يتعلق بتأثر علاقات الجيرة لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش باستخدامهم لمواقع التواصل الاجتماعي، فإن نتائج الدراسة تؤكد على أن علاقة الجيرة بالمدينة الجديدة ذراع الريش لا تتأثر باستخدام سكانها لمواقع التواصل الاجتماعي، كون أفراد مجتمع المدينة الجديدة لديهم نقاط التقاء يومية كمداخل العمارات والمساجد والمحلات التجارية، وهو ما يسمح لهم بالتفاعل والتواصل فيما بينهم وتكوين علاقات اجتماعية، دون اللجوء إلى استخدام مواقع التواصل الاجتماعي؛ وهذا عكس ما جاءت به النظرية التكنولوجية التي تقوم على فكرة أن تكنولوجيات الاتصال الحديثة بطغيانها على الحياة الاجتماعية في المدينة أضحت متغيرا أساسيا من حيث التأثير على السكان وأنماط عيشهم.

وبالنسبة لتأثير مدة الإقامة بالحي على علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ذراع الريش، فإن نتائج فرضياتها تؤكد أن علاقات الجوار بين أسر المدينة الجديدة ذراع الريش لا تتأثر بمدة إقامة الأسر بها، وإنما العلاقات الاجتماعية مبنية على القدرات الشخصية للأفراد في التواصل والانفتاح على مجتمعهم، وهو الأمر الذي يسمح لهم بالاندماج الاجتماعي بسرعة، وعلاوة على ذلك في تكوين علاقات جيرة في مدة قصيرة قد يعود للخلفية الثقافية لأفراد الأسر، والتي تشجع على التضامن والتعاون الاجتماعيين، ويقدس روح الجماعة، وهو الأمر الذي لمسنا فيه عدم توافق مع ما جاءت به نظرية الثقافة الحضرية، والتي رأت في مجتمع المدينة أن أسلوب الحياة الحضرية، وما يشهده من لا تجانس، يجعله مجتمعا ذو طابع رسمي، يعتمد على تقسيم العمل والتخصص، وبالتالي فإنه يشجع روح الفردية دون الجماعة.

4 النتائج العامة للدراسة:

- يؤثر حجم الأسرة على عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، وذلك لصالح الأسر التي أفرادها ما بين 7 إلى9 أفراد، حيث أنه كلما كان عدد أفراد الأسرة كبيرا كلما زادت احتمالية قيامهم بزيارة الجار المريض، سواء كان في المستشفى أو المنزل، وذلك نظرا لكون عدد أفراد الأسرة الكبير يخوّل لهم تقاسم الأدوار الاجتماعية الأساسية والثانوية والعارضة كعيادة الجار المريض.
- يؤثر حجم الأسرة على مساعدة الجار في إقامة الأفراح لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، وذلك لصالح الأسر التي أفرادها ما بين 7 إلى9 أفراد؛ فكلما كان عدد افراد الاسرة أكبر فإن ذلك يسمح بإمكانية مساعدة الجار على إقامة أفراحه وتلبية دعوته، دون إهمال الأدوار الأسرية اليومية كالاعتناء بالمنزل ورعاية الأطفال، لأن كبر حجم الأسرة يسمح لها بتقسيم مهام اجتماعية عديدة على أفرادها.
- حجم الأسرة يؤثر على ممارستها لسلوكيات إيجابية مع الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، وذلك لصالح الأسر التي أفرادها ما بين 7و9 أفراد، بحيث أنه كلما كان عدد أفراد الأسرة كبير، كلما زادت احتمالية التقائهم بجيرانهم في الأعياد والمناسبات لتهنئتهم، وكذا احتمالية تبادل النساء للأطباق والحلويات، ومساعدة الجيران في عملية ذبح الأضاحي، حيث يسمع عدد أراد الأسرة الكبير بذلك.
- تتأثر مساهمة سكان المدينة الجديدة ذراع الريش في الحملات التطوعية بالحي تبعا لحجم الأسرة، وذلك لصالح الأسر التي أفرادها ما بين 7 و9 أفراد، فكلما كانت الأسرة كبيرة كلما زادت احتمالية مشاركة أفرادها في الحملات التطوعية بالحي، لأن عددهم الكبير يحتمل وجود من هو في إجازة أو من هو متقاعد، وبالتالي فإن المشاركة في الحملات التطوعية حتى وإن كانت في وسط الأسبوع، لا يؤثر على مهام الأسرة الأخرى والتي يكلف بها أفرادها الآخرين.
- في حالة وجود وفاة لدى أحد الجيران بالمدينة الجدية ذراع الريش، فإن مساعدة الجيران له ومواساته تتأثر بحجم الأسرة، وذلك لصالح الأسر التي أفرادها ما بين 7 و9 أفراد، لأن كبر حجم الأسرة يساعد في تأدية واجب العزاء وما يلحق به كالمساعدة في تجهيز مراسيم الدفن وتقديم المساعدة المادية، فإن كان أحد أفراد الأسرة في العمل ولا يستطيع الحضور يعوضه غيره، وإن كان أحدهم

ذو دخل محدود ولا يستطيع مساعدة الجار ماديا، فغيره يستطيع وهكذا، وبالتالي فإن كبر حجم الأسرة يمنحها إمكانية تعويض أفرادها لبعضهم البعض في سبيل إنجاز هذا الواجب تجاه الجار.

- عياد الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش تتأثر بإقامة الأجداد مع الأسرة، وذلك كون الأجداد ذوي مكانة اجتماعية تمكنهم من ممارسة ضبط اجتماعي على أفراد الأسرة، قوامه الإحسان إلى الجار، ومرض الجار في هذه الحالة يجعل من زيارته واجبا.
- مساعدة الجار على إقامة أفراحه لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش تتأثر بإقامة الجدة والجدة مع الأسرة، لأن الأجداد وفقا لخلفيتهم الثقافية وتنشئتهم الاجتماعية، فإن إقام الأعراس لدى أحد الجيران تتم بطريقة تشاركية، أي أن الجيران مطالبين بمساعدته في إقامتهما، وبهذا فإن الأجداد في هكذا موقف يلعبون دور المحفز والآمر لأفراد الأسرة بوجوب مساعدة الجار على إقامة أفراحه.
- إقامة الجد والجدة مع الأسرة لا يؤثر على سلوكياتها تجاه جيرانها في الأعياد والمناسبات، فالتقاء أفراد الأسرة مع جيرانهم في المساجد يوم العيد، وكذا في صالونات تصوير الأطفال وفي مداخل العمارات وكذا في حدائق التسلية، يسمح لهم بتهنئتهم وتقديم الهدايا لأطفالهم، وبالتالي فإن هذه السلوكيات قد يكون منبعها ديني وكذا الموروث الثقافي الذي يجعل من أجواء الأعياد والمناسبات أجواءً خاصة، مألوفة ومعروفة لدى أفراد الأسرة، ولا يحتاج أفرادها للأجداد لمعرفتها ومعرفة طرق سيرورتها.
- الموروث الثقافي للأجداد وكذا تنشئتهم الاجتماعية مبينة على روح التعاون والتضامن الاجتماعيين، وبالتالي فإن إقامة الأجداد مع الأسرة له دور في ميل أفرادها للمساهمة في الحملات التطوعية بالحي، وذلك من خلال ما يكتسبونهم من قيم عن طريق الأجداد.
- غلبة الوازع الديني لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، يجعل من مآزرة الجار في حالة الوفاة من الأمور الواجبة بنص السنة النبوية، وبالتالي فإن إقامة الجد والجدة مع الأسرة لا يؤثر على أفرادها في حالة وفاة أحد الجيران، لأن مساعدة الجار في هكذا موقف، إنما يكون دافعه في الغالب ديني.
- عيادة الجار المريض لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش لا تتأثر بمدة الإقامة في الحي، فتكوين علاقات جيرة بين الأسر مرهون بطبيعة الأفراد وشخصياتهم ومهاراتهم الاتصالية والتواصلية، فإن كانت شخصياتهم اجتماعية ومهاراتهم الاتصالية جيدة فإنهم يكوّنون علاقات اجتماعية في مدة زمنية قصيرة، الأمر الذي يجعلهم يزورون جيرانهم في حالة المرض.

- مساعدة الجار في إقامة الأفراح لا تتأثر بمدة الإقامة بالحي لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش، لأن الجار في هذه الحالة قد أحد الأقرباء، أو أحد الجيران القدامى –وحدة الأصل الجغرافي–، كما أن شخصية الأفراد إن كانت اجتماعية فإنها لا تحتاج لمدة زمنية طويلة حتى تندمج في مجتمعها وتكون علاقات جيرة، وبالتالي فإن قصر مدة الإقامة بالحي أو طولها لا يؤثر في توجه الأسر نحو مساعدة الجار على إقامة أفراحه.
- سلوكيات الأسر الإيجابية في الأعياد مع جيرانها في المدينة الجديدة ذراع الريش، لا تتأثر بمدة الإقامة بالحي، لأن تبادل التهاني والتبريكات مع الجيران بالأعياد والمناسبات، وتقديم الهدايا للأطفال وما شابه من عادات خاصة بالأعياد والمناسبة، إنما مرجعه إلى العامل الديني والعادات المتوارثة عن الأجداد، إذ أن الثقافة الإسلامية تفرض نمطا معينا على هذه المناسبات، يجعل من الأفراد يتوارثونه ويطبقونه بطريقة تكاد تكون عفوية، ومع احتمالية تمتع الأفراد بشخصيات اجتماعية ومهارات اتصالية، فإن قصر مدة الإقام بالحي أو طولها لا يؤثر على مشاركة الجيران أجواء الأعياد والمناسبات.
- لا تتأثر مساهمة الأسر في الحملات التطوعية بالمدينة الجديدة ذراع الريش بمدة الإقامة بالحي، فقد تكون الأسرة مقيمة بالحي منذ فترة قصيرة لكن أفرادها يتحلون بروح تشاركية، يغلب عليها التعاون، توفر لهم سرعة فالاندماج الاجتماعين وبالتالي موافقهم على المشاركة في الحملات التطوعية بالحي.
- تهنئة الجيران في الأعياد والمناسبات لدى سكان المدينة الجديدة ذراع الريش لا تتأثر باستخدام الأسر لمواقع التواصل الاجتماعي، فالتقاء السكان في المساجد لأداء صلاة العيد، والتقائهم في مداخل العمارات وكذا حدائق التسلية والمقاهي وغيرها من نقاط الالتقاء بالحي، يفتح لهم المجال لتبادل التهاني والتبريكات، وبالتالي فإن مواقع التواصل الاجتماعي في هذه الحالة بمثابة وسيلة اتصالية بديلة، تستخدم لتهنئة القلة التي لم يتم الالتقاء بها.

الخاتمة

الخاتمة:

إن اختيار المدن الجديدة لمعرفة طبيعة علاقات الجيرة وتغيراتها، إنما هو نابع من كون هذه المناطق حديثة النشأة، تتميز باختلافها عن الأنماط التقليدية للإسكان، وذلك لاحتوائها على السكنات العمودية دون إغفال كثافتها السكانية وتعدد الأدوار فيها بناءً على التخصص وتقسيم العمل، وهذا من شأنه أن يؤثر في العلاقات الاجتماعية لساكني هذه المدن، حيث أن طبيعة هذه السكنات وطرق توزيعها إنما تحمل في طياتها طابعا اقتصاديا محض، دون مراعاة الجانب الاجتماعي والثقافي للقاطنة، وهو ما يولّد لنا مجتمعا غير متجانس، ومختلف الأصل الجغرافي، الأمر الذي دفع بنا إلى دراسة علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ذراع الريش بعنابة، وذلك من خلال التعرف على تفاعلات الجيران اليومية مع بعضهم البعض، والتي أوضحت لنا من خلال نتائجها أن قيم التعاون والتشارك بين سكان المدينة لازال قائما، وذلك في حالات مرض أحد الجيران أو انشغاله بأفراح أو أتراح، وكذلك تفاعلات الجيران فيما بينهم في الأعياد والمناسبات وكذلك مساهمتهم في الحملات التطوعية بالحي، وهو ما بين لنا وجود علاقات جيرة حسنة بين السكان في هذا الوسط الحضري الجديد، لم تتغير بشكل كبير وملحوظ، فقد كان التغير فيما يخص تبادل الأكلات بين الجيران بسبب احتمال خروج المرأة للعمل، وكذلك قلة التعاون المادي بين الجيران في بعض المواقف، نظرا للمستوى الاقتصادي للعائلات وتوازيا مع الأزمة الاقتصادية التي خلفتها جائحة كورونا.

وفي الأخير فإنه يجدر بنا الذكر أنه يتوجب دراسة مثل هذه العلاقات مستقبلا، لأن التغير الاجتماعي هو سمة المجتمع البشري، وبما أن المجتمع الحضري خاصةً يتّسم بالحراك الاجتماعي، فإن دراسته من الجانب السوسيولوجي أمر ضروري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

1- القرآن الكريم.

2- الحديث الشريف

ثانيا: المراجع:

باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- إبداح ميسون علي: المدينة الإسلامية وأثرها في التطور الحضاري، كلية الحصن، جامعة البلقاء، الأردن، 2011.

2- إبراهيم عثمان: مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1990.

3- إبراهيم فتحي علي وأبو راض فتحي عبد العزيز: جغرافية التنمية والبيئة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، نوفمبر 2003.

4- أبو عيانة فتحي: جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة، دار المعرفة الجامعية، دون بلد نشر، ط1، 1993.

5- أبو لغد إبراهيم: التقويم في برامج المجتمع، مركز التربية الأساسية، سرس الليان، القاهرة، مصر، 1960.

6- أحمد حمدي علي: المجتمعات الجديدة بين سياسة الانتشار الحضري والتنمية المتوازنة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 2009.

7- أحمد زايد: التغير الاجتماعي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، ط2، 2000.

8- أحمد كمال أحمد: قرارات في علم الاجتماع، مكتبة الجانحي، القاهرة، مصر، 1987.

9- أحمد مصطفى مريم وعبد الله عبد الرحمن: علم اجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2001.

10- الألباني محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الصحيحة، المجلد3، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1995.

11- الألباني محمد ناصر الدين: صحيح الجامع الصغير وزيادته، المجلد2، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط3، 1988.

12- أنتوني غدنز :علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، 2005.

13- إيرفنج لويس آلين: المدن الجديدة والضواحي. ترجمة: محمد أمين غنيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990.

14- البخاري محمد بن إسماعيل: صحيح البخاري، المجلد 8، دار التأصيل مركز البحوث وتقنية المعلومات، القاهرة، مصر، ط1، 2012.

15- بدوي أحمد زكي: معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، انجليزي فرنسي عربي، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 1982.

16- بن غضبان فؤاد: المدن الجديدة دوافع وممارسات، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015.

17- بن نبي مالك: ميلاد مجتمع ج1، ترجمة: عبد الصبور شاهين، طرابلس، لبنان، 1974.

18- بهلول محمد بلقاسم: سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1999.

19- بومخلوف محمد: التوطين الصناعي وقضاياه المعاصرة –الفكرية والتنظيمية والعمرانية والتنموية– ، دار الأمة، الجزائر، 2001.

20- البيهقي أبي بكر أحمد بن الحسين: الجامع لشعب الإيمان ج12، مكتبة الرشيد للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط1، 2003.

21- بيومي محمد أحمد محمد وعبد العليم ناصر عفاف: علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، 2005.

22- ترمذي محمد بن عيسى: صحيح الترمذي ج8، المطبعة المصرية بالأزهر، القاهرة، مصر، 1931.

23- جاد محمود: التضخم الحضرى فى البلاد النامية، دار العالم الثالث، القاهرة، مصر، ط1، 1993.

24- جبران مسعود: رائد الطلاب، دار الملايين، بيروت، لبنان، 1978.

25- الجولاني فادية عمر: علم الاجتماع الحضري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1993.

26- الجوهري عبد الهادي: دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1999.

27- الجوهري محمد وعثمان سعاد: دراسة في الانثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، مصر، ط3، 1991.

28- حامد الهادي: المجتمعات الجديدة بين العالمية والمحلية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، مصر،1993.

29- حامد خالد: مدخل إلى علم الاجتماع، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 2018، نقلا عن: محمد أحمد الخضيري: اقتصاد المعرفة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2001.

30- الحسن إحسان محمد: مبادئ علم الاجتماع الحديث، دار وائل للنشر، بيروت، لبنان، 2005، ط1.

31- الحسن إحسان محمد: موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، دار المعارف، بيروت، لبنان، 1999.

32- حسن حمدي: الاتصال وبحوث التأثير في دراسات الاتصال الجماهيري، حمادة الجرسي للطباعة، الرياض، 1988.

33- حسن عبد الباسط محمد: التنمية الاجتماعية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1982.

34- حسن علي حسن: المجتمع الريفي والحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1991.

35- حسين عبد الحميد رشوان: التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، 2005.

36- حمادة مصطفى عمر: المدن الجديدة دراسة في الأنثروبولوجيا الحضرية، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011.

37- خروف حميد وآخرون: الإشكالات النظرية والواقع –مجتمع المدينة نموذجا، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1999.

38- الخشاب مصطفى: الاجتماع الحضري، دون دار نشر، القاهرة، ط2، 1982.

39- خطاب سعيد علي: المناطق المتخلفة عمرانيا وتطويرها الإسكان العشوائي، دار المكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 1993.

40- خلف الله بوجمعة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، 2005.

41- الخولي سناء: الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، لبنان، 1984.

42- الخولي سناء: التغير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

43- الخولي سناء: الزواج والأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

44- درواش رابح: علم اجتماع العائلة، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2012.

45- الدسوقى عبدة إبراهيم: التغير الاجتماعي والوعي الطبقي تحليل نظري، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2004.

46- دعكور عرب: تاريخ المجتمع الريفي والمدني، دار المواسم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط2، 2004.

47- الدقس محمد: التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 1996.

48- الدقس محمد: التغير الاجتماعي للعمال في المصنع، دراسة ميدانية بشركة سيمكو، قسنطينة، الجزائر، 1978.

49- الذهبي محمد بن أحمد: شرح الكبائر، شرح الشيخ محمد بن صالح العثيمين، دار الغد الجديد، مصر، ط1، 2005.

50- رالف: شجرة الحضارة، ترجمة: أحمد فخري، الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

51- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: المدينة، دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحضري، الإسكندرية، مصر، 1998.

52- رشوان حسين عبد الحميد أحمد: دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، الإسكندرية، مصر، 2004.

53- الرميحي محمد: معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مجتمعات الخليج العربي المعاصر، دار السياسة، الكويت، 1977.

54- الرياشي سليمان وآخرون: الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

55- زناتي جلول: النمو الحضري وانعكاساته على المحيط العمراني، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2015، نقلا عن: رشوان حسين عبد الحميد: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

56- الزيود ماجد: الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006.

57- سعد إسماعيل علي: الاتجاهات الحديثة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الجزائر، 1993.

58- سعفان حسن: اتجاهات التنمية في العالم العربي، مطبعة التقدم، الجزائر، 1973.

59- سعيد فالح الغامدي: البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية، دار الشروق، جدة، السعودية، 1981.

60- سلاطنية بلقاسم والجيلاني حسان: منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004.

61- السمالوطي نبيل: المنهج الإسلامي في دراسة المجتمع دراسة في علم الاجتماع الإسلامي، ط2، دار الشروق، جدة، المملكة العربية السعودية، 1985.

62- السّمرقندي نصر بن محمد: تنيه الغافلين، دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط3، 2000.

63- سيد أحمد غريب محمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية –مصر، 1994.

64- سيد جابر عوض: التكنولوجيا والعلاقات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، 1996.

65- السيد سميرة أحمد: مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الشقري، المملكة العربية السعودية، 1997.

66- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

67- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

68- الشخيبي علي: علم اجتماع التربية المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، 2002.

69- الشعيبي محمد مصطفى: علم الاجتماع، دار المريخ، الرباط، المغرب، 1989.

70- شوقي عبد المنعم: مجتمع المدينة–الاجتماع الحضري–، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981.

71- صابر محي الدين: التغير الحضاري وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع في العالم العربي، سرس الليان، القاهرة، مصر، 1962.

72- الضبع عبد الرؤوف: علم الاجتماع الحضري – قضايا وإشكاليات–، دار الوفاء للنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2003.

73- الطائي مصطفى حميد وميلاد أبو بكر خير: مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في الإعلام والعلوم السياسية، دار الوفاء، الإسكندرية، مصر، 2007.

74- عبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع النشأة والتطور، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، 2005.

75- عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

76- عبيدات محمد وآخرون: منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ط2، 1999.

77- العثيمين محمد بن صالح: شرح رياض الصالحين من كلام سيّد المرسلين، المجلد3، دار الوطن للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2003.

78- العربي فوزي رضوان: أنماط التجمعات في الوطن العربي، في كتاب، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة، 1985.

79- العسقلاني أحمد بن علي بن حجر: فتح الباري ج5، المكتبة السلفية، القاهرة، مصر، دون سنة نشر.

80- عقيل حسين عقيل: فلسفة مناهج البحث العلمي، مكتبة مدبولي، مصر، 1999.

81- علي كاظم أمينة: التغير الاجتماعي والثقافي في المجتمع القطري، هجر للطباعة والنشر، مصر، 1993.

82- العمر معن خليل: التغير الاجتماعي، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.

83- عنصر العياشي: نحو علم اجتماع نقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1999.

84- غريب محمد سيد أحمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

85- غيث محمد عاطف وآخرون: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.

86- غيث محمد عاطف وغريب أحمد: المجتمع القروي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة

87- غيث محمد عاطف: دراسات في علم الاجتماع، نظريات وتطبيقات، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

88- غيث محمد عاطف: علم الاجتماع الحضري –مدخل نظري–، 1995.

89- غيث محمد عاطف: علم الاجتماع الحضري. مدخل نظري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.

90- غيث محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، ترجمة: ابراهيم جابر، دار المعرفة الجماعية، الإسكندرية، مصر، 2012.

91- الفاروق زكي يونس: الخدمة الاجتماعية والتغير الاجتماعي، مطبعة عالم المكتب، القاهرة، مصر، 1970.

92- القرطبي يوسف بن عبد البر: بهجة المَجَالس وأُنس المُجَالِس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

93- الكردي محمود: التحضر دراسة اجتماعية، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1986.

94- الكنز علي: حول الأزمة دراسات حول الجزائر والعالم العربي، دار بوشان للنشر، الجزائر، 1990.

95- لالاند أندريه: موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة خليل أحمد خليل، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، المجلد الأول، 1996.

96- لقصير عبد القادر: الاسرة المتغيرة في مجتمع المدينة العربية، دار النهضة، الجزائر، 1999.

97- لهلوب ناريمان يونس: استراتيجية البحث الاجتماعي (الاثنوغرافيا) "الأسس والطرائق"، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

98- مارشال جوردن: موسوعة علم الاجتماع، ترجمة: أحمد زايد وآخرون، المجلس الأعلى للثقافة، مجلد 02، 2000.

99- المبارك بن محمد الجزري بن الاثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط1، 2000.

100- محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري تحليل سوسيولوجي لأهم مظاهر التغيير في المجتمع الجزائري المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

101- محمد عبد الحميد: البحث العلمي في الدراسات الإعلامية، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط2، 2004.

102- محمد عبد الفتاح محمد: الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط2، 1996.

103- محمد علي محمد وآخرون: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1985.

104- محمد علي محمد وآخرون: قاموس علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية، مصر، 1979.

105- محمد علي محمد: وقت الفراغ الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

106- مدبولي جلال: الاجتماع الثقافي، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1979.

107- مريم أحمد مصطفى وعبد الله محمد عبد الرحمن: علم الاجتماع المجتمعات الجديدة، دار المعرفة الاجتماعية، 2001.

108- مسدالي فاطمة: المجتمع القروي الدكالي والتغير المرتبط بتدخل الدولة الزمامرة نموذجا، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2005.

109- مسلم بن الحجّاج القُشَيْرِيّ النَّيسَابُورِيِّ: صحيح مسلم ج4، دار الكتب العلمية، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 1991.

110- مسلم محمد: مقدمة في علم النفس الاجتماعي، دار طليطلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

111- مصطفى السيد أحمد: البحث العلمي مفهومه وإجراءاته ومناهجه، دار الفلاحة للنشر والتوزيع، العين، الإمارات، ط2، 2003.

112- معمر عبد المؤمن علي: البحث في العلوم الاجتماعية، منشورات جامعة 7 أكتوبر، مصراته، ليبيا، ط1، 2008.

113- المقدسي عبد الله محمد ابن مفلح: الآداب الشرعية ج2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،

114- ملحس استيتية دلال: التغير الاجتماعي والثقافي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2008.

115- المليجي إبراهيم: المدخل إلى تنظيم المجتمع المعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2001.

116- ناجي سفير: محاولات في التحليل الاجتماعي، ج1، ترجمة: ع. بن ناصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، الجزائر، 1984.

117- ناصر إبراهيم: علم الاجتماع التربوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، 1996.

118- نخبة من أساتذة علم الاجتماع: المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون سنة نشر.

119- الهابط محمد: التكيف والصحة النفسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1985.

120- الهواري عادل مختار: التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1993.

121- الوافي عبد الرحمن: الوجيز في علم النفس الاجتماعي، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2014.

122- وليد المنسيي: خطط المدن الجديدة في دول الخليج وأثرها على التنمية، مجلة الخليج والجزيرة العربية، الكويت، العدد 13، 1987.

ب- القواميس:

1- ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، 1957.

2- مجموعة مؤلفين: المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 2004.

ج- رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه:

1- بن عيجة محمد: المدن الجديدة وتحديات التنمية الحضرية في الجزائر. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 02 عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر، 2016.

2- بولعراس منير: البناء الفوضوي وانعكاساته على علاقات الجيرة في المجتمع الحضري. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 02، الجزائر، 2018.

3- بويعلي وسيلة: زواج الأقارب في المجتمع الحضري وانعكاساته على الأسرة، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2005.

4- تمريست فتيحة: الأسرة الجزائرية والتغير الاجتماعي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

5- جيماوي نتيجة: العلاقات القرابية وانعكاساتها على العلاقات الاجتماعية بالوسط الحضري. أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016.

6- سوالمية نورية: الرابط الاجتماعي الحضري، دراسة سوسيوأنثروبولوجية للعلاقات الاجتماعية بين الجيران في حي الهضاب بأرزيو ولاية وهران، أطروحة دكتوراه علوم في الأنثروبولوجيا، جامعة وهران، الجزائر، 2014-2015.

7- صاحبي وهيبة: التنمية الحضرية والتغير الأسري داخل مجتمع المدينة الجزائرية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2017.

8- كرابية أمينة: طبيعة الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحضري، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران -2-محمد بن أحمد، الجزائر، 2017.

9- مختار هشام أمين: تخطيط وتنمية المجتمعات الجديدة في جمهورية مصر العربية، أطروحة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2000.

10- مزوار بلخضر: الدين والرباط الاجتماعي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2002.

11- مشري عبد الرؤوف مشري: مشكلات التسيير الإداري في المدن الجديدة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر، 2016.

12- ناجح مخلوف: الإعلام المحلي المسموع ودوره في مواجهة العنف الأسري بالوسط الحضري، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين -سطيف 2، سطيف، الجزائر، 2015.

13- هزيلي رابح: التنمية المستدامة والمدينة الجديدة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع البيئي، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، قسنطينة، الجزائر، 2017.

د- المقالات العلمية

1- البداينة ذياب والمجالي فايز: الحراك الاجتماعي بين الأجيال والتفصيل المهني لدى الأبناء، مجلة مركز البحوث التربوية، قطر، العدد 9.

2- بودقة فوزي: دراسة تحليلية لفكرة المدن الجديدة في الجزائر على ضوء بعض التجارب العالمية، Sciences & technologie. D, Sciences de la terre، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، عدد 29، جوان 2009.

3- بوعدة حسينة: التغير الاجتماعي عند ابن خلدون: مقاربة سسيولوجية، مجلة آفاق للعلوم، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد الثامن-ج2-، جوان 2017.

4- الدرديري داليا حسين: المدن الجديدة وإدارة التنمية العمرانية في مصر، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 197، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، ماي 2004.

5- الدقر نورس وآخرون: علم الاجتماع العمراني (دراسات علم الاجتماع العمراني)، منشورات جامعة دمشق، ط7، دمشق، سوريا، 2000.

6- رحالي حجيلة: التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري -المفهوم والنموذج-، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، المجلد3، العدد7.

7- رحمون آدم: التغير الاجتماعي وأثره على سلوك الشباب في المجتمع العربي، مجلة سوسيولوجيا، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، المجلد1، العدد1، 2017.

8- السعيد رشيدي السعيد: جمعيات الأحياء في التجمعات الحضرية الجديدة دراسة ميدانية بالتجمعات الحضرية الجديدة علي منجلي قسنطينة، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد9، العدد2، جامعة سطيف2، الجزائر، 2012.

9- سلاطنية بلقاسم وآخرون: المجتمع العربي- التحديات الراهنة وآفاق المستقبل، منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2000.

10- سوالمية نورية: جماعات الجيرة داخل الأحياء الحضرية، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، جامعة معسكر، الجزائر، العدد8، 2013.

11- طبال لطيفة: التغير الاجتماعي ودوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، المجلد4، العدد8، جوان 2012.

12- عسلي سعد: علاقات الجيران بين سندان الماضي ومطرقة الحاضر دراسة ميدانية بحي 700 مسكن بالمسيلة، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد8، العدد3، 2014.

13- لكنوش صباح: المجمعات السكنية العالية وتأثيرها على علاقات الجوار، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، المجلد4، العدد8، 2016.

14- محمد علي عصام الدين: تقييم التجربة المصرية في إنشاء المدن الجديدة بالمناطق الصحراوية، مجلة العلوم الهندسية، العدد 31، رقم 01، جامعة أسيوط، مصر، 2003.

15- منصوري سميرة: الشباب والتغير الاجتماع الثقافي في المجتمع الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 16، 2014.

16- الموسوي إبراهيم: المدينة الإسلامية في ضوء علم الاجتماع الحضري، مجلة علم الاجتماع المغرب، تم الاسترداد بتاريخ 2019/07/21 من الموقع https://www.sociologie.ma/2012/12/blog-post_7999.html?m=1

17- موسى جمال محمد وآخرون: أسباب عزوف السكان عن السكنى في المدن المستحدثة. دراسة مطبقة على مدينة السادس أكتوبر –القاهرة–، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر، العدد 15، الجزء 2، 2003.

18- ناظم جواد كاظم وعباس نجاح محمد: التحضر وانعكاساته على العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية –دراسة اجتماعية تحليلية–، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، العراق، المجلد27، العدد6، 2019، نقلا عن: ماكيفر وشارلزيج: المجتمع ج1، ترجمة: علي أحمد عيسى، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر، ط1، 1961.

19- هداجي أحمد وبوزيد علي: تَغيُّر العلاقات الاجتماعية للأسرة الحضرية دراسة ميدانية لحي 140 مسكن بالمدينة الجديدة الشيخ سيدي محمد بلكبير –أدرار–، مجلة آفاق علمية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد13، العدد5، 2021، نقلا عن: محمد برغوتي: أنماط العلاقات الاجتماعية بين التلاميذ والأساتذة وعلاقتها بالتوافق الاجتماعي لتلاميذ التعليم الثانوي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998.

هـ- البحوث والتقارير:

1- الحسن إحسان محمد: الأبعاد النظرية والتطبيقية لعلم الاجتماع في العراق، دراسة منشورة في جريدة الجمهورية، 1987/10/17، العدد 2157.

2- علي محمود أمين: آلية النمو العمراني في المجتمعات الجديدة، كلية التخطيط العمراني، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2004.

3- محمد عبد المجيد حنان: التغير الاجتماعي في الفكر الإسلامي الحديث، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2011.

4- مصطفى أحمد فريد: المخطط الهيكلي للضاحية الشرقية بمدينة الرياض، تقرير المرحلة الرابعة (التجارب العالمية)، الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2006.

5- نوبي محمد حسن: ثورة المعلومات والعلاقات الاجتماعية، الجمعية السعودية لعلوم العمران، الرياض 2002.

6- يسرى محمود حسن وآخرون: تقييم المجتمعات العمرانية الجديدة، معهد التخطيط الإقليمي والعمراني، القاهرة، مصر، 1986.

7- يوسف عناد زامل: سوسيولوجيا التغير قراءة مفاهيمه – في ماهية التغير وإنتاجاته الفكرية-، جامعة واسط، كلية الآداب.

و- الملتقيات والندوات العليمة:

1- الحماد محمد عبد الله: ظاهرة المدن الجديدة: نشأتها وتطورها ووظائفها ونماذج من تجاربها، ندوة المدن الجديدة، المعهد العربي لإنماء المدن، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1993.

2- الشبهاني عمر: المدن الجديدة في بالجزائر بين المشروع والتطبيق، مداخلة مقدمة في فعاليات ملتقى وطني تحت عنوان المدينة الجديدة لماذا؟، قسنطينة، الجزائر، 2001.

3- علي سيد عباس: استراتيجيات وآليات تنمية المدن الجديدة بمصر، مؤتمر الأزهر الهندسي السابع، جامعة أسيوط، مصر، 12-14 أفريل 2007.

ز- الجرائد

1- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم04-275 المؤرخ في 20 رجب عام 1425 الموافق لـ 05 سبتمبر 2004، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 56، 05 سبتمبر 2004.

2- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم 13-138 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1434 الموافق لـ 10 أفريل 2013، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 21، 23 أفريل 2013.

3- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المرسوم التنفيذي رقم04-97 المؤرخ في 11 صفر عام 1425 الموافق لـ 01 أفريل 2004، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 20، 04 أفريل 2004.

4- الأمانة العامة للحكومة الجزائرية: المرسوم الرئاسي رقم 18-337 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1440 الموافق لـ 25 ديسمبر 2018، الجريدة الرسمية للحكومة الجزائرية، العدد 78، 26 ديسمبر 2018.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المادة 2. عدد 34، الباب الأول، 14 ماي 2002.

6- وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية: الجزائر غدا، الجزائر، 1995.

ح- القرارات واللوائح القانونية:

1- مداولات المجلس الشعبي الولائي، ولاية عنابة، 2010/07/13.

2- قانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006.

3- قانون رقم 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، المادة 06، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 11، مؤرخ في 21 محرم 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006.

4- قانون 02-08 المتعلق بشروط وإنشاء المدن الجديدة.

ط- المواقع الإلكترونية:

1- https://www.mhuv.gov.dz#/القطب-الحضري-ذراع-الريش-عنابة/ بتاريخ 2020/12/04.

https://www.wakteldjazair.com/%D9%85%D8%B4%D8%A7%D9%83%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%86%D8%B2%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D8%AA%D8%A7%D9%81%D9%87%D8%A9-%D8%AA%D8%B5%D9%84-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84/

2- ابن باز عبد العزيز: باب حق الجار والوصية به، مقال مسترجع من الموقع https://binbaz.org.sa/audios/2400/111-باب-حق-الجار-والوصية-به، 2021/05/12.

3- البدر عبد الرزاق بن عبد المحسن: حقوق الجار، مطوية مسترجعة من الموقع https://al-badr.net/dl/ebook/179 بتاريخ: 2021/05/12.

4- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، الديمغرافيا، دون سنة نشر، تاريخ الاسترداد 2020/09/16، من الديوان الوطني للإحصائيات: https://www.ons.dz/IMG/pdf/CH1_20DEMOGRAPHIE_20Arabe-2.pdf.

5- س ع: مشاكل الجيران.. نزاعات تافهة تصل إلى المحاكم، جريدة وقت الجزائر، 2019/09/24، تاريخ الاسترداد 2020/01/27، من الموقع الإلكتروني لجريدة وقت الجزائر:

6- مركز الدراسات والأبحاث العمرانية URBAN، عنابة.

7- هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة: مدينة 15 مايو، وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية، مصر، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني http://www.newcities.gov.eg/know_cities/May/default.aspx بتاريخ 2021/08/12.

8- وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة بوغزول، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني /المدينة-الجديدة-بوغزول/https://www.mhuv.gov.dz بتاريخ 2021/09/10.

9- وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة بوينان تم الاطلاع على الموقع الإلكترونيhttps://www.mhuv.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%af%d9%8a%d9%86%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d8%af%d9%8a%d8%af%d8%a9-%d9%84%d8%a8%d9%88%d9%8a%d9%86%d8%a7%d9%86-2/ بتاريخ 2021/09/10.

10- وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة علي منجلي، تم الاطلاع على الموقع الإلكترونيhttps://www.mhuv.gov.dz/%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%b7%d8%a8-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b6%d8%b1%d9%8a-%d8%b9%d9%84%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%ac%d9%84%d9%8a/ بتاريخ 2021/09/10.

11- وزارة السكن والتهيئة العمرانية الجزائرية: المدينة الجديدة لسيدي عبد الله، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني /المدينة-سيدي-عبد-الله-الجديدة-2/https://www.mhuv.gov.dz بتاريخ 2021/09/10.

12- وزارة السكن والعمران والمدينة: المدينة الجديدة ذراع الريش، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني

باللغة الإنجليزية:

أ- الكتب:

1- Bergel Eric E : Urban Community, graw-hill book, London, United Kingdom, 1955.
2- Chaster A David : American Society in Transitions, Merdith Corporation, New York, United States of America, 1970.
3- Clyde Mitchell : urbanisation in South Africa, Tovistock publication, London, United Kingdom, 1973.
4- Giddens A : Sociology, Polity Press, Cambridge, 1989, p640.
5- GOLANY G : New Towns planning Principles and practice, Jhon Willey and Sons, London, United Kingdoom, of Britain.

6- Irvin P and Estellie Smith : Urban place and Process, reading in the anthropology of Cities, New York, United States of America, 1980.

7- Mitchel. J: the antropological study of the urban community african studies, New York, 1960.

8- Robert John Linson : Urban Structure, Random House, New York, United States of America, 1969.

9- Rogers E.M. and others: Communications of innovations, free press, New York, United States of America, 1971.

10- Timothy Beatley : Green cities of Europe : global lessons on green urbanism, Island Press, Washington DC, USA, 2012.

ب- المقالات العلمية:

1- Claude S. Fischer : The Urban Experience, Harcourt Brace Jovanovich, INC, New York, United States Of America, 1976.

2- GLEEN V.S : two newly- created capitals : Islamabad and Brazilia, Town Plaining Review, Liverpool University Press, Liverpool, United Kingdoom, Vol 41, N°4, 1970.

3- HARVEY A-G : New Cities New Commenties and Growth Centers, An Urban Institute, Washington, United States of America, N°6, 1970.

4- Ogburn William and others: Technology and social change, Appeton-centry, crofts, INC, NEW YORK, United States of America, 1957.

5- Wirth Leuis : Urbanisme as a way of life, The American Journal of Sociology, Vol 44, N 01, July 1938.

ج- المواقع الإلكترونية:

1- Collins Jeff : New homes on horizon following $135 million sale of Valencia lots, Los Angeles Daily News, United States of America, 27 May 2014, Retrieved on 6 september 2021 from New homes on horizon following $135 million sale of Valencia lots – Daily News

2- Madler Mark :Newhall Ranch Wins Legal Round, San Fernando Valley Business Journal, Woodland Hills, United States of America, 27 May 2014, Retrieved on 6 september 2021 from https://www.sfvbj.com/news/2014/may/27/newhall-ranch-wins-legal-round/

3- Nanzip Bongdap Nansel : Urbanization : Definition, Causes, Problems and Solutions ،jotscroll, Nigeria, 29/04/2020, Retrieved 16/03/2021 from :

https://www.jotscroll.com/forums/3/posts/164/urbanisation-definition-causes-problems-and-solutions.html

4- Project No. 00-210-(5) / Vesting Tentative Tact Map No. 53295 / Entrada South, Los Angeles Country, Department of Regional Planning, April 2015, Retrieved on 7 september 2021 from Case & Hearing | DRP (lacounty.gov)

باللغة الفرنسية:

أ- الكتب:

1- Derruau.m : Nouveau précis de géographie humaine.
2- Guy ROCHER : Introduction a la sociologie générale, Le changement social, édition HMH, France, 1968, p17.
3- Ledrut. R : Sociologie urbaine, P.U.F, Paris, France, 1973.

ب-المقالات العلمية:

1- foura Mohamed et foura Yasmina : Villes nouvelles ou ZHUN à grande évhelle ? l'exemple d'Ali Mendjeli à Constantine, les visages de la nouvelle, les annales de la recherche urbaine N°98, Octobre 2005.
2- Jossifort. S : Les Villes Nouvelles d'Algérie, Revue Urbanisme, Paris, France, N° 311.

ج- البحوث والتقارير:

1- Chambre du commerce et de l'industrie Seybouse : monographie Annaba.
2- Urbaco plan d'occupations des sols : rapport d'orientation, nouvelle ville Ali Mendjeli, juin 1994, p-p 15-16.

د- الجرائد:

1- Meghaoui. N : quel habitat pour l'Algérie, media plus, 2006, p15.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: استمارة استبيان البحث

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج–

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

تغير علاقات الجيرة بالمدن الجديدة في الجزائر

–دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع–

استمارة مقدمة بغرض إنجاز أطروحة دكتوراه

أخي الكريمة أختي الفاضلة، هذا استبيان علمي يهدف إلى التعرف على علاقات الجيرة في المدينة الجديدة ذراع الريش، هدفه الأساسي والوحيد هو البحث العلمي فقط، كما نحيطكم علما أن كل المعلومات التي تدلون بها محاطة بالسرية التامة، والاستبيان لا يحتوي على الاسم واللقب أصلا.

الموسم الجامعي: 2021/2020

المحور الأول: البيانات الشخصية

01-عدد أفراد العائلة:

02-هل الجد والجدة يقيمان معك:

03-ماهي مدة إقامتك في الحي:

04-هل تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي:

نعم ☐ لا ☐

05-إذا كانت الإجابة نعم، ماهي مدة استخدامك لها:

أقل من 30 د ☐ من 30 د إلى 1 سا ☐

من 1 سا و15 د إلى 1 سا و45 د ☐ من 2 سا إلى 2 سا و30 د ☐

أكثر من 2 ساعة و30 دقيقة ☐

المحور الثاني: علاقات الجيرة في حالة المرض

ضع علامة (×) في الخانة التي تناسب آراءك.

الرقم	العبارة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
06	أقوم بزيارة الجار في حالة المرض					
07	أتكفل بطبخ الطعام للجار في حالة مرضه					
08	أقدم الإعانة المادية للجار في حالة مرضه					
09	أتكفل برعاية أبناء الجار في حالة دخوله للمستشفى					
10	في حالة مرض أحد الجيران واحتاج لمن يبيت معه في المستشفى، أتطوع لذلك					
11	في حالة مرض أحد الجيران ولم يقدر على شراء الأدوية أقوم بشرائها له					
12	إذا احتاج أحد الجيران لإجراء عملية، أقوم بالتبرع المالي والمساهمة في جمع التبرعات له					

المحور الثالث: علاقات الجيرة في الأفراح

13	إذا قام أحد الجيران باستدعائي في الأفراح ألبي الدعوة					
14	أقوم بمساعدة الجار في اقتناء وترتيب مستلزمات الأفراح					
15	أقدم المساعدة المالية للجار في حالة إقامته للأفراح					
16	أضع منزلي تحت تصرف الجار إذا احتاجه أثناء إقامته للأفراح					
17	أعتني بأبناء الجار في حالة انشغاله بإقامة الأفراح					
18	أقوم بحراسة منزل الجار في حالة إقامته للأفراح بقاعة حفلات					

المحور الرابع: علاقات الجيرة في الأعياد والمناسبات

19	أقوم بزيارة الجيران في الأعياد					
20	أقدم المساعدة المالية للجار في حال عدم قدرته على اقتناء مستلزمات الاحتفال بالأعياد					
21	أقوم بإعانة الجيران في إعداد وتحضير حلويات الأعياد والمناسبات					
22	في الأعياد والمناسبات أقوم يتبادل الحلويات والأطباق التقليدية مع الجيران					
23	أقدم الهدايا لأبناء الجيران في الأعياد					
24	أقوم باستدعاء الجيران أو أحدهم لمأدبة عشاء أو غداء في الأعياد والمناسبات					
25	أساعد الجيران في عملية الذبح في عيد الأضحى					

المحور الخامس: علاقات الجيرة في حالة الحملات التطوعية

26	أقوم بمساعدة أفراد الحي في حملات التنظيف					
27	أقوم بمساعدة أفراد الحي في حملات التشجير					
28	أساهم في تنظيم وتنسيق وإقامة حملات تطوعية في الحي					
29	أساهم بالإعانة المادية – لوازم تنظيف، حفر، دهن.. – في الحملات التطوعية بالحي					
30	أساهم بالإعانة المالية في الحملات التطوعية بالحي					
31	أقوم بحملات إعلانية لفائدة الحملات التطوعية بالحي					
32	في حال تطلبت الحملات التطوعية إعانة من البلدية، أشارك أفراد الحي تقدمهم إلى المصالح المعنية للمطالبة بالإعانة					

المحور السادس: علاقات الجيرة في حالة الوفاة

33	في حالة وفاة أحد أفراد الجيران أقوم بواجب العزاء					
34	في حالة وفاة أحد أفراد الجيران، أقوم بطبخ الطعام لأفراد عائلته					
35	أضع بيتي تحت تصرف عائلة المتوفي من الجيران					
36	أساهم بالإعانة المادية للجار صاحب الجنازة					
37	أقوم بمساعدة الجار في تجهيز مراسيم الجنازة (حفر القبر؛ المرافقة في تجهيز وثائق المتوفي، الدفن..)					
38	أعتني بأطفال الجار في حالة انشغاله بالجنازة					
39	أتردد على منزل الجار بعد الجنازة لمواساته والتخفيف عنه					

شكرا على تعاونك معي

الملحق رقم 02: إشهاد بالتحكيم.

إشهاد بالتحكيم

نحن الأساتذة الموقعون أدناه، نشهد بتحكيم استبيان لدراسة أطروحة دكتوراه موسومة بـ: "تغير علاقات الجيرة بالمدن الجديدة في الجزائر -دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش بولاية عنابة-

للطالب: عبيدي فواز، تخصص علم الاجتماع الاتصال.

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة	الإمضاء
عواطف عطيل	أستاذة محاضرة (أ)	علم اجتماع الاتصال	الشاذلي بن جديد-الطارف	

الملحق رقم 03: إشهاد بالتحكيم

اشهاد بالتحكيم

نحن الأساتذة الموقّعون ادناه نشهد بأننا قمنا بتحكيم استبيان لدراسة أطروحة دكتوراه موسومة بـ: تغير علاقات الجيرة بالمدن الجديدة في الجزائر-دراسة ميدانية بالمدينة الجديدة ذراع الريش بولاية عنابة-

للطالب: عبيدي فواز ، تخصص علم الاجتماع الاتصال.

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	التخصص	الجامعة	الامضاء
بوترعة بلال	أستاذ محاضر أ	علم اجتماع التنمية	الوادي	
لوحيدي مورى	أستاذ محاضر أ	علم اجتماع التربية		
الذهبي ابراهيم	أستاذ م ب	علم اجتماع التربية		
عريق لطيفة	أستاذ محاضر أ	علم اجتماع الاتصال		
لا صني لوبيدي	أستاذ	علم الاجتماع		
رابح بن عيسى	استاذ محاضر أ	علم الاجتماع		
د. بعقوب عالم	استاذ محاضر	علم اجتماع تنظيم		

الملخّص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على علاقات الجيرة بالمدينة الجديدة ذراع الريش، والوقوف على تغير هذه العلاقات من دونه، وذلك من خلال اعتماد المنهج الوصفي كمنهج للدراسة، واستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات، على عينة قوامها 578 أسرة؛ كما عتمدت الدراسة في معالجة البيانات على النسخة **الثالثة والعشرون (23)** برنامج **الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)**، متوصلة إلى النتائج التالية:

1- يؤثر حجم الأسرة على عيادة الأسرة للجار المريض، وكذلك مساعدته عند إقامته للأفراح، وممارسة سلوكيات إيجابية معه في الأعياد والمناسبات، وذلك لصالح الاسر التي أفرادها ما بين 7 و9 أفراد، كما يؤثر حجم الأسرة على مساهمتها في الحملات التطوعية بالحي، ويؤثر أيضا على مدى مساعدتها للجار في حالة وجود وفاة لديه، وذلك لصالح الاسر التي أفرادها ما بين 7 و9 أفراد.

2- تؤثر إقامة الأجداد مع الأسرة على عيادة الأسرة للجار المريض، ومساعدته عند إقامته للأفراح، ومساهمتها في الحملات التطوعية بالحي، بينما مساعدتها للجار في حالة وجود وفاة لديه، وممارسة سلوكيات إيجابية مع الجار في الأعياد والمناسبات لا تتأثر بإقامة الأجداد مع الأسرة.

3- مدة الإقامة بالحي لا تؤثر على عيادة الأسرة للجار المريض، وكذلك مساعدته عند إقامته للأفراح، وممارسة سلوكيات إيجابية معه في الأعياد والمناسبات، كما لا تؤثر مدة الإقامة بالحي على مساهمة الأسرة في الحملات التطوعية بالحي، ومساعدتها للجار في حالة وجود وفاة لديه.

الكلمات المفتاحية: المدينة الجديدة؛ التغير الاجتماعي؛ العلاقات الاجتماعية؛ علاقات الجيرة.

Abstract:

The current study aimed to identify the neighborhood relations in the new city of Dhar' Al-Rish, and to determine the change of these relations without it, through the adoption of the descriptive approach as a method for the study, and the use of the questionnaire as a tool for data collection, on a sample of 578 families; In data processing, the study relied on **the twenty-third version (23)** of the **Statistical Package for Social Sciences (SPSS)**, reaching the following results:

1- The size of the family affects the family's clinic for the sick neighbor, as well as helping him when staying for weddings, and practicing positive behaviors with him on holidays and occasions, for the benefit of families whose members are between 7 and 9 members. The size of the family also affects its contribution to voluntary campaigns in the neighborhood, and also affects the The extent of its assistance to the neighbor in the event of his death, for the benefit of families whose members are between 7 and 9 members.

2- The grandparents' stay with the family affects the family's clinic for the sick neighbor, its assistance when staying for weddings, its contribution to the voluntary campaigns in the neighborhood, while it helps the neighbor in the event of his death, and the practice of positive behaviors with the neighbor on holidays and occasions that are not affected by the stay of the grandparents with the family.

3- The length of stay in the neighborhood does not affect the family's clinic for the sick neighbor, as well as his assistance when staying for weddings, and the practice of positive behaviors with him on holidays and occasions, and the period of residence in the neighborhood does not affect the family's contribution to voluntary campaigns in the neighborhood, and its assistance to the neighbor in the event of his death.

Keywords: New city; social change; Social relations; Neighborhood relationships.